Document: EB 2007/92/R.8
Agenda: 6
Date: 27 November 2007
Distribution: Public
Original: English

**A**

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

# تقرير أداء الحافظة لفترة 2006–2007

## المجلد الأول

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والتسعون
روما، 11–13 ديسمبر/كانون الأول 2007

**للاستعراض**

# مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للاستعراض.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

**Shyam Khadka**
كبير مدراء الحافظة
رقم الهاتف: 2388 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: s.khadka@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

**Deirdre McGrenra**
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

# المحتويات

**معاني المصطلحات** **iii**

**الموجز التنفيذي** **v**

**أولاً – مقدمة** **1**

**ثانياً – المشروعات الداخلة في الحافظة** **2**

ألف – الحافظة الاستثمارية 2

باء – حافظة المنح 4

**ثالثاً – الحافظة الجارية** **5**

ألف – الحافظة الاستثمارية 5

باء – حافظة المنح 7

جيم – أداء تنفيذ القروض والمنح الجارية 8

دال – الحافظة المعرضة للمخاطر، والتفاعل الإيجابي 11

**رابعاً – الحافظة المنجزة** **12**

ألف – نوعية التصميم الأولي والتنفيذ 13

باء – أداء الشركاء والصندوق 14

جيم– أداء المشروعات والعوامل الشاملة 15

دال – الأثر على الفقر الريفي 22

هاء – المقارنة بين استنتاجات تقرير أداء الحافظة واستنتاجات التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق 27

**خامسا – التقدم المحرز مقابل إطار قياس النتائج** **29**

**سادسا – الأدوات والعمليات المحسنة** **31**

ألف – نظام إدارة النتائج والأثر 31

باء – الإشراف المباشر 32

جيم – الآلية الإقراضية المرنة 33

دال – البرنامج التجريبي للحضور الميداني 33

هاء – تنمية القطاع الخاص 34

**سابعا – الاستنتاجات** **36**

ألف – إدارة نظم المعلومات 36
باء – إدارة الحافظة 37
جيم – إدارة الحصيلة والأثر 38

**الملاحق**

الأول: تعليقات مكتب التقييم على تقرير أداء الحافظة 2006–2007 40
الثاني: موجز نتائج المستويين الأول والثاني لنظام إدارة النتائج والأثر 43
الثالث: الحافظة المعرضة للخطر والاستباقية 44
الرابع: قائمة تقارير إنجاز المشروعات المستعرضة 48
الخامس: التقدم المحرز مقابل نتائج الإطار الاستراتيجي 50
السادس: المشروعات الممولة في نطاق الآلية الإقراضية المرنة 53
السابع: نموذج لتقييم أداء المشروعات 55
الثامن: المشروعات التي يشرف عليها الصندوق مباشرة 57

**الذيول (المجلد الثاني)**

الذيل الأول – حجم الحافظة وتركيبتها وخصائصها
الذيل الثاني – نظام إدارة النتائج والأثر
الذيل الثالث – قائمة بأسماء المشروعات في الحافظة بتاريخ 30 يونيو/ حزيران 2006.

* انظر الوثيقة EB 2007/92/R.8/Add.1 (باللغة الإنكليزية فقط)

# معاني المصطلحات

| | |
|---|---|
| **المشروع ذو المشكلة الفعلية** | المشروع الذي تبلغ درجة تقييمه 1أو 2 أو 3 (على سلم تقييم ذي 6 نقاط) في واحد من المعيارين التاليين أو كليهما: (i) التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية؛ (ii) التقدم المحرز في تنفيذ المشروع. |
| **تاريخ الإقفال** | التاريخ الذي يلي الموعد الذي يشعر فيه الصندوق بأن له الحق في إلغاء أي رصيد غير مصروف وإقفال حساب القرض. |
| **تاريخ الإنجاز** | آخر يوم من فترة تنفيذ المشروع. للمشروعات التي تمت الموافقة عليها بعد أبريل/نيسان 1999، يحدد تاريخ الإنجاز يوم يبدأ نفاذ مفعول القرض، على أن تؤخذ في الحسبان فترة التنفيذ المقدرة (عدد السنين). |
| **المؤسسة المتعاونة** | الكيان المسؤول عن الإشراف على المشروع وإدارة القرض (القروض)/المنحة (المنح). |
| **الأموال النظيرة** | الموارد المالية المقدمة من الحكومة أو المؤسسة/المنظمة المستفيدة لتنفيذ التدخل الإنمائي. |
| **تاريخ الإقفال الجاري** | تاريخ إقفال القرض الجاري؛ التاريخ بحسب تاريخ أحدث تمديد أو، في الحالات التي لم يوافَق فيها على أي تمديد، تاريخ الإقفال الأصلي. |
| **الحافظة الحالية** | تتألف الحافظة الحالية من المشروعات التي تمت الموافقة عليها ولم تُنجَز بعدُ، أي المشروعات التي لم توقَّع، ولم يبدأ نفاذ مفعولها، وهي جارية. |
| **الصرف** | المبالغ المدفوعة للبلدان المستفيدة من حصيلة القروض/المنح. وتُصرَفُ الأموال على أساس طلبات السحب التي وافقت عليها المؤسسة المشرفة. |
| **المبلغ القابل للصرف** | قيمة القروض النافذة (باستثناء القروض المقفلة) في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، مطروحاً منها مجموع المبالغ المصروفة حتى ذلك التاريخ. |
| **تأخُّر الصرف** | الصرف الفعلي/الصرف المتوقع. القروض التي هي متأخرة بنسبة 40 في المائة أو أكثر عن معدل الصرف المتوقع يُبلَّغُ عنها على حدة |
| **الصرف المتوقع** | مجموع المبالغ المصروفة، مقارنةً بنصف النسبة المئوية للصرف كل ربع سنة، لجميع القروض. |
| **نفاذ مفعول القرض** | التاريخ الذي تم فيه الوفاء بشروط نفاذ القرض بشكل مُرضٍ. منذ عام 1999، يحدد تاريخ إنجاز المشروع وتاريخ إقفال القرض في تاريخ نفاذ مفعول القرض. |
| **الحافظة الجارية** | حافظة المشروعات الجارية هي المشروعات التي تمت الموافقة عليها ولكنها لم تستكمل. |
| **المشروع الذي يحتمل تعرضه لمشاكل** | المشروع الذي تبلغ درجة تقييمه 4 أو 5 أو 6 من حيث أداء التنفيذ والتقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية، لكن درجة تقييمه تبلغ 1 أو 2 أو 3 في خمسة أو أكثر من مؤشرات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ("علامات" المخاطر). |
| **مؤشر التفاعل الإيجابي** | حصة المشروعات التي صُنِّفَت في تقييم السنة الماضية بأنها مشروعات ذات "مشاكل فعلية"، لكن وُسِّعَ نطاقها، أو أعيد تشكيل هيكلها، أو أُقفلت، أو أُلغِيَت، أو عُلِّقَت أثناء فترة الاستعراض الجاري. |
| **المشروع المعرض للمخاطر** | يُعَرَّفُ المشروع بأنه "معرض للمخاطر" إذا كان من المستبعد أن يحقق هدفه الإنمائي. وتشمل المشروعات "المعرضة للمخاطر"، المشروعات "ذات المشاكل الفعلية" أو |

المشروعات "التي يحتمل تعرضها لمشاكل".

**الجودة عند البداية** جدارة التدخل الإنمائي وقيمته وامتثاله لمعايير محددة. يطبق عادة على المشروعات الإنمائية في وقت الموافقة عليها.

**مؤشر تقليل الخطورة** حصة المشروعات المصنفة في تقييم السنة السابقة بأنها "ذات مشاكل فعلية" لكنها تُبيِّنُ، رغم بقائها في مجموعة المشروعات "ذات المشاكل الفعلية"، تحسُّناً في الأداء. وتحسب هذه النسبة بمقارنة متوسط درجات التقييم في جميع "علامات المخاطر" في التقارير المقدمة عن حالة المشروعات في السنة الماضية مع المتوسط لفترة الاستعراض الراهنة.

# الموجز التنفيذي

1- يقدم هذا التقرير الرابع عن أداء حافظة الصندوق معلومات عن أداء القروض والمنح للسنة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2007. لتقييم أداء المشروعات الجارية، اعتمد التقرير على المعلومات الواردة في تقارير حالة المشروعات التي أعدت لـــ 198 مشروعاً و47 منحة، وعلى 104 تقارير مرحلية قُدمت في إطار نظام إدارة النتائج والأثر. ولتقييم أثر المشروعات المنجزة، استخدم التقرير 27 تقريراً من تقارير إنجاز المشروعات. ويقدر تقرير أداء الحافظة لهذه السنة الاختلافات الحاصلة بين نتائج تقرير أداء الحافظة والتقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق الذي أعده مكتب التقييم، ويشمل تقريراً مؤقتاً عن الإطار الجديد لقياس النتائج، الذي وضعه الصندوق وأقره المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2007.

**عمليات الحافظة**

2- وافق المجلس، أثناء الفترة التي هي قيد الاستعراض (1 يوليو/تموز 2006 – 30 يونيو/حزيران 2007)، على 28 مشروعاً يبلغ مجموع تمويل الصندوق لها 496 مليون دولار أمريكي. وكان مجموع ما ووفِقَ عليه للبلدان الإفريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى أعلى مما كان عليه الأمر في الماضي، من حيث عدد المشروعات (15) ومبلغ التمويل (259 مليون دولار أمريكي). وفي 30 يونيو/حزيران 2007، كانت **الحافظة الحالية** تتألف مما مجموعه 222 مشروعاً استثمارياً، بلغ تمويل الصندوق لها 3.6 مليار دولار أمريكي، و282 منحة بلغ مجموع قيمتها 156 مليون دولار أمريكي, وحيث إن 38 مشروعاً استثمارياً و63 منحة كانت في ذلك التاريخ ما زالت تنتظر النفاذ، اشتملت **الحافظة الجارية** على 184 مشروعاً استثمارياً و219 منحة. وقد انخفض عدد حالات تأخر النفاذ، وإن كان ذلك، مع الأسف، انخفاضاً هامشياً. وقد تحسَّنَ أداء الصرف للمشروعات الاستثمارية خلال السنة 2007/2006 تحسناً كبيراً، فبلغ رقماً قياسياً مقداره 426 مليون دولار أمريكي. وازداد صرف المنح أيضاً. وانخفضت نسبة المشروعات "المعرضة للمخاطر" من 22 في المائة من المشروعات الجارية إلى أقل من 19 في المائة، وانخفضت نسبة المشروعات "ذات المشاكل الفعلية" من 20 في المائة إلى 16.7 في المائة. وكان تفاعل الصندوق الإيجابي لحل هذه المشاكل عالٍ، مما يعكس التوكيد الجديد الذي يوليه الصندوق للإشراف على المشروعات.

**أثر المشروعات**

3- يتبين من تحليل لدراسات استقصائية على مستوى خط الأساس للمناطق المشمولة بالمشروعات التي يمولها الصندوق، أُجريَ في إطار نظام إدارة النتائج والأثر، أن أكثر من نصف الأطفال القاطنين في 25 في المائة من مناطق المشروعات دون الوزن الطبيعي؛ وفي 25 في المائة أخرى من مناطق المشروعات كان 30–49 في المائة من الأطفال دون الوزن الطبيعي. وتفيد التقارير الواردة من معظم مناطق المشروعات التي يمولها الصندوق بانتشار الفقر على نطاق واسع، وانعدام الأمن الغذائي لدى الأسر، وتفشي سوء التغذية لدى الأطفال. وينبغي تفسير أداء مشروعات الصندوق في ضوء الفقر المدقع والصعوبة اللذَين تتميز بهما المناطق التي توجد فيها مشروعات المنظمة.

4- في إعداد تقرير أداء الحافظة، تعززت موثوقية تقييم أثر **المشروعات المنجزة** باختيار مثال كبير نسبياً في عام 2006، يضم كامل مجموعة المشروعات الـــ 27 التي أُنجزت في الفترة من 1 يوليو/تموز 2005 حتى 30 يونيو/حزيران 2006. غير أن المقارنة تمت بين مجموعتين؛ لذلك، من حيث الاتجاهات السنوية، كانت النتائج تأشيرية أكثر منها قطعية. غير أن الاتساق الذي شوهد من خلال المؤشرات، والفرق الصغير نسبياً بين نتائج التقييم الذاتي ونتائج التقييم الخارجي المستقل للصندوق، يعزز صحة هذه النتائج.

5- بالقياس على معايير أداء مشروعات الصندوق، صُنِّفَ نحو 81 في المائة من المشروعات بأنها مشروعات مرضية من حيث **الصلة** في سنة 2007. ومن حيث **الفعّالية**، المعرَّفة بأنها مدى بلوغ المشروعات للهدف المعلن، أبلغت 87 في المائة من المشروعات المنجزة بأن أداءها كان مرضياً. ومن حيث **الكفاءة**، المعرَّفة بأنها نسبة التكلفة الاقتصادية إلى الفوائد، شوهدت منجزات مرضية في 68 في المائة من المشروعات. ولوحظ تحسُّن كبير في هذين المؤشرين كليهما. وأسفر ذلك، بوجه عام، عن تقييم **أداء** 76 في المائة من **المشروعات**، مقابل الـــ 71 في المائة التي وردت في نتائج التقييم الخارجي المستقل، وهدف الـــ 80 في المائة، المحدد في خطة عمل الصندوق لتحسين فعاليته الإنمائية. ومن حيث **الاستدامة**، أبلغت 63 في المائة فقط من المشروعات عن أداءٍ مُرضٍ. غير أن هذه النسبة كانت أعلى كثيراً مما ورد في نتائج تقرير أداء الحافظة لسنة 2006 (48 في المائة)، ونتائج التقييم الخارجي المستقل (40 في المائة). وعند المقارنة بنتائج 2006 نجد أن الأداء تحسَّنَ في الابتكار وقابلية التكرار/توسيع النطاق؛ وظل على المستوى السابق نفسه في مسائل التمايز بين الجنسين؛ وانخفض قليلاً بشأن الاستهداف والصلة، للأسف، من مستوىً كان أكثر إرضاءً.

6- فيما يتعلق بمجالات **الأثر**، أفادت مجموعة مشروعات 2007 بوجود أثر مُرضٍ بنسبة تزيد عن 80 في المائة في إنشاء الأصول المادية، وبنسبة تتراوح بين 70 و80 في المائة في مجالات الأثر على الأمن الغذائي، والأصول المالية، والمؤسسات، والخدمات. أما في مجالَي البيئة والإنتاجية الزراعية فقد أُبلغ عن أداءٍ مُرضٍ في نسبة تزيد عن 65 في المائة من المشروعات. وفي حالة الأصول البشرية ورأس المال الاجتماعي والتمكين، وُضعت وثائق تفيد بوجود أثر مرضٍ في أكثر من 60 في المائة من المشروعات. وقد لوحظ تحسُّنٌ ملحوظ، مقارنة بسنة 2006، في أداء مجموعة مشروعات هذه السنة، فيما يتعلق بالأصول المادية والمالية، والبيئة، ورأس المال الاجتماعي، والتمكين، والمؤسسات، والخدمات.

7- كانت درجة التقييم الإجمالية للأثر على الفقر الريفي مرضية في 70 في المائة من المشروعات المنجزة، وهذا يمثل تحسناً كبيراً عن الـــ 50 في المائة، الواردة في تقرير التقييم الخارجي المستقل.

8- تُبَيِّنُ مقارنة الأرقام المجمعة للسنتين في التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق وتقرير أداء الحافظة. فروقاً صغيرة نسبياً، أي أن التقريرين كليهما يبينان اتفاقاً. وبوجه عام وجد التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق أداءً أفضل قليلاً في مجالات الصلة، والكفاءة والابتكار، والأثر على الفقر الريفي، بينما فعل تقرير أداء الحافظة الشيء نفسه في مجالَي الفعالية والاستدامة. ويبين تقرير أداء الحافظة أيضاً أداءً أفضل قليلاً في معظم مجالات الأثر. ومع أنه لا يمكن، بمجموعة البيانات

المتوفرة حالياً، التوصل إلى استنتاج قاطع بشأن الاتجاهات، تشير مصادر بيانات التقريرين كليهما إلى استدامة أكثر، وإن كانت قد بدأت من مستوى منخفض.

9- منذ إجراء التقييم الخارجي المستقل للصندوق، تحسَّنَ الأداء من حيث الفعالية والكفاءة والاستدامة. وتعتبر أرقام 2007 جيدة، بالمقارنة مع الأهداف التي وضعت لعام 2009 في خطة عمل الصندوق لتحسين فعاليته الإنمائية، فيما يتعلق بالفعالية وهي أعلى فيما يتعلق بالكفاءة. غير أن الاستدامة ما زالت تثير شيئاً من القلق، وإن كان هذا مجالاً تحسن فيه الأداء (الرسم البياني 1).

**الرسم البياني 1:أداء المشاريع والاستدامة: الهدف والمنجزات**

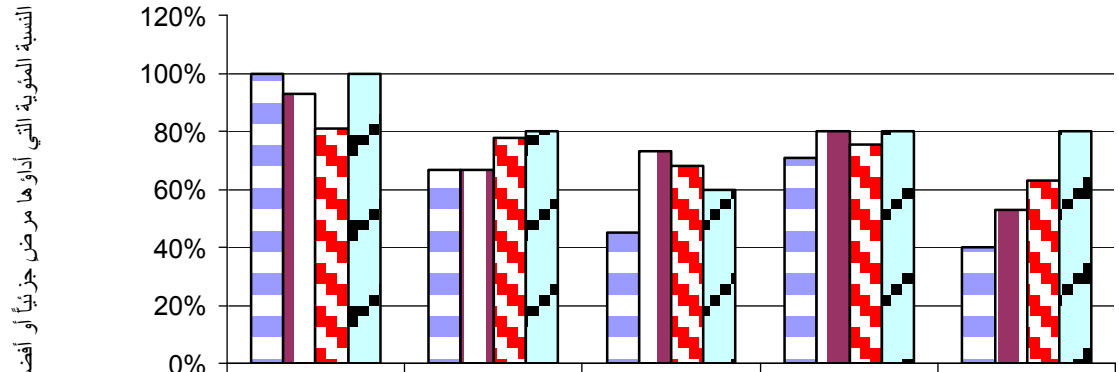


| | الصلة | الفعالية | الكفاءة | أداء المشروع | الاستدامة |
|---|---|---|---|---|---|
| المؤشر المعياري للتقييم الخارجي المستقل | 100% | 67% | 45% | 71% | 40% |
| التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق 2006 | 93% | 67% | 73% | 80% | 53% |
| تقرير أداء الحافظة 2007 | 81% | 78% | 68% | 76% | 63% |
| هدف خطة العمل لسنة 2009 | 100% | 80% | 60% | 80% | 80% |

المؤشر المعياري للتقييم الخارجي المستقل
التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق 2006
تقرير أداء الحافظة 2007
هدف خطة العمل لسنة 2009

ملاحظة: أعطى تقرير التقييم الخارجي المستقل تقييماً مرضياً لأداء المشروع في حالة 61 في المائة من المشروعات المنجزة. وينبغي مقارنة تقييم تقرير أداء الحافظة لـــ 76 في المائة مع هذا الرقم.

**التدابير المقترحة**

10- باختصار، حقق الصندوق تحسناً كبيرا ذا قاعدة واسعة في أداء حافظته أثناء الفترة التي هي قيد الاستعراض، لكنه يحتاج إلى معالجة عدد من المسائل إذا أراد تحقيق أوجه تقدم أخرى. وفي ضوء ذلك، ومن حيث إدارة الحافظة، يعتزم الصندوق أن يفعل ما يلي: (i) العمل على الوفاء في موعد مبكر بشروط نفاذ المشروعات، ومن ثم تخفيض تأخُّرات النفاذ؛ (ii) توطيد حافظة المشروعات الاستثمارية بتقليل عدد حالات تمديد مواعيد إقفال القروض؛ (iii) زيادة تفاعله الإيجابي، وذلك بتقليل عدد المشروعات "المعرضة للمخاطر"؛ (iv) تقليل عدد المنح في الحافظة، وأن يكون أغلب ذلك بإنجاز المنح وإقفالها في أوانها.

11- سيُبذل كل جهد ممكن لضمان كون المشروعات "جاهزة للتنفيذ" قبل تقديمها إلى المجلس للموافقة عليها، وبذلك يقل الوقت اللازم لإنفاذها. وستضع البرامج والمشروعات القطرية أهدافاً أكثر واقعية

وأكثر تحديداً؛ وقد صُمِّمَت نظم جديدة لتحسين الجودة ولضمان الجودة لتحقيق هذه الغاية. وسيتحسن الأداء باستخدام أدوات الإشراف المباشر والحضور الميداني استخداماً فعّالاً. ومن شأن كلا الترتيبين أن يمكِّنا من تحسين الصلات بين الابتكار وإدارة المعرفة وبناء الشراكات والحوار السياساتي، بغية زيادة إمكانيات تكرار الابتكارات وتوسيع نطاقها. وسوف تُحَسَّنُ الاستدامة، وأكثر ما يكون ذلك بالمساعدة على تعزيز قدرة الحكومة/مؤسسات المشروعات، وزيادة الكفاءة، والاستجابة بسرعة عندما تُلاحَظُ نقاط الضعف، وتعريف استراتيجية استدامة أثناء التصميم، ومعالجة المسألة معالجة شاملة في مراحل مختلفة من دورة المشروع.

12- يواجه الصندوق مخاطر أداء أصلية، بالنظر إلى نوع التدخلات التي يدعمها – مستهدفاً أفقر سكان الريف في أضعف البيئات المؤسسية، وغالباً ما يكون ذلك في مناطق فقيرة بمواردها الطبيعية. في ضوء ذلك، سيعمل الصندوق على تحسين قدرة الدول الأعضاء المقترضة منه، لأن التحسين المستمر للأداء لا يمكن تحقيقه إلا بتحسين أداء المؤسسات على صعيد المشروع وعلى صعيد القطر. ويمكن تحقيق ذلك بوضع نُظُم تيسِّر ما يلي: (i) صياغة النتائج المتوقعة وبرامج العمل والميزانيات السنوية الموجهة نحو النتائج صياغة أكثر دقة؛ (ii) وضعُ نُظُم لرصد وتقييم المشروعات من شأنها تيسير تقديم التقارير في حينها واتخاذ القرارات بسرعة؛ (iii) وضع نظام للتصحيح في منتصف الطريق تلبي احتياجات المجموعات المستهدفة، والسياق الذي تعمل فيه المشروعات والبرامج.

# تقرير أداء الحافظة 2007/2006

## أولاً – مقدمة

1- لتقرير أداء الحافظة الحالي هذا مقصدان اثنان هما: (i) تزويد المجلس التنفيذي بنظرة عامة عن أداء حافظة القروض والمنح في تحقيق النتائج لصالح المجموعة التي يستهدفها الصندوق؛ (ii) إنجاز استجابة الإدارة للتقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق، التي جرى تقييمها في 2006، (الوثيقة EB/2007/92/R.7) وتوسيعها عند الاقتضاء.

2- يستخدم التقرير، في تحليل أداء الحافظة وأثرها، الأدوات التالية باعتبارها المرجع الأساسي المبيَّن في تقييم أداء الصندوق:

(أ) خطة عمل الصندوق لتحسين فعاليته الإنمائية (EB 2005/86/86/R.2).
(ب) إطار قياس النتائج للإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007–2010؛
(ج) التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2006، الصادر عن مكتب التقييم؛
(د) المؤشرات المعيارية لأداء الحافظة التي تستخدمها معظم المؤسسات المالية الدولية.

3- على غرار أفضل ممارسات المؤسسات المالية الدولية الأخرى، قدم تقرير أداء الحافظة لعام 2006 تحليلات للاختلافات بين نتائج التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق ونتائج تقرير أداء الحافظة. ونظراً إلى محدودية البيانات، التي يفسَّر معظمها بصغر أحجام العينات، قُدِّمَت هذه الاختلافات بقيم نسبية: مجرد اختلاف في الرتب. غير أنه بسبب ازدياد أحجام العينات المستخدمة في عام 2007، قُدِّمَت هذه البيانات الآن بصورة مطلقة بقيم رقمية.

4- أعيد تشكيل هيكل تقرير هذه السنة وقُسِّمَ استعراض المشروعات الآن إلى ثلاثة أقسام متميزة، هي: المشروعات الداخلة في الحافظة (الجزء الثاني)؛ الحافظة الجارية وأداؤها (الجزء الثالث)؛ الحافظة المنجزة وأثرها (الجزء الرابع). ويبني التقرير أيضاً على استعراضات الشُّعَب للحافظة، ويستخدم بصورة رئيسية: (i) *للمشروعات التي دخلت الحافظة* في فترة الاستعراض – نظام إدارة المشروعات والحافظة؛ (ii) *الحافظة الجارية*: تقارير الإشراف، وتقارير الاستعراض في منتصف المدة، والمعلومات المدمجة في تقارير حالة المشروعات، ونظام إدارة النتائج والأثر؛ (iii) *للحافظة المنجزة*: تقارير إنجاز المشروعات، كما استعرضها وقيَّمها فريق خبراء استشاريين مستقلين. ويصف التقرير أيضاً التقدم المحرز من حيث تحسين عمليات المنظمة وأدواتها، مثل نظام إدارة النتائج والأثر للمشروعات، والبرنامج التجريبي للإشراف المباشر، والبرنامج التجريبي للحضور الميداني، والآلية الإقراضية المرنة، وتنمية الشراكات مع القطاع الخاص.

5- يعرض الرسم البياني التالي دينميات الحافظة لفترة الاستعراض.

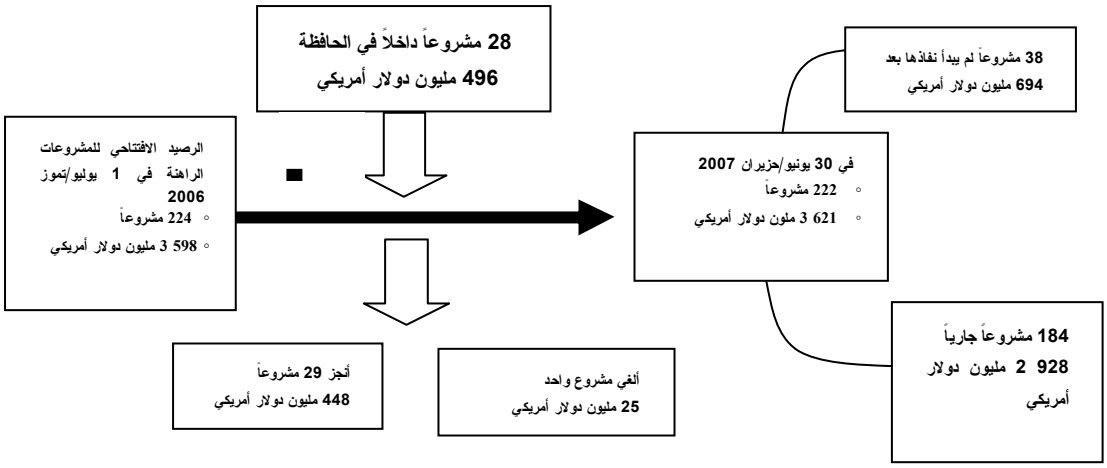


# ثانياً – المشروعات الداخلة في الحافظة

## ألف – الحافظة الاستثمارية[1]

6- وافق المجلس بين 1 يوليو/تموز 2006 و30 يونيو/حزيران 2007 (فترة الاستعراض)، على 28 مشروعاً كان مجموع تمويله لها 496 مليون دولار أمريكي. كان خمسة عشر مشروعاً من المشروعات الموافق عليها خلال فترة الاستعراض لبلدان إفريقية واقعة جنوبي الصحراء، وهذا ما أسفر عن زيادة مقدارها 107 ملايين دولار أمريكي في الالتزامات المعقودة للبلدان الواقعة جنوبي الصحراء، عن المبلغ الذي التُزم به لفترة الاستعراض السابقة ومقداره 152 مليون دولار أمريكي. ونتيجةً لذلك، بلغت الالتزامات الجديدة للبلدان الواقعة جنوبي الصحراء 52 في المائة ، مقارنة بـــ36 في المائة في فترة الاستعراض السابقة.

7- منذ بدأ الصندوق عملياته في عام 1978، وافق المجلس على 738 مشروعاً يقابلها التزام بمبلغ 9.6 مليار دولار أمريكي، هو تمويل الصندوق لهذه المشروعات. وكان من هذا المجموع 130 مشروعاً، يبلغ تمويلها 2.2 مليار دولار أمريكي، ووفق عليها في السنوات الخمس الماضية.

8- من حيث القيمة، قُدِّمَ مبلغ 53 مليون دولار أمريكي، أو نحو 11 في المائة من المجموع الكلي، على شكل منح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. وقدم نحو 343 مليون دولار أمريكي (69 في المائة) على شكل قروض بشروط تيسيرية للغاية، ومبلغ 43 مليون دولار أمريكي (9 في المائة) بشروط عادية، و36 مليون دولار (7 في المائة) بشروط متوسطة. وكان متوسط حجم المشروعات الموافق عليها، في السنة 2006–2007، 17.7 مليون دولار أمريكي، وكان في ذلك استمرار لاتجاه نحو الزيادة التدريجية. وكان متوسط حجم قروض الصندوق أقل من متوسط حجم قروض المؤسسات المالية الدولية الأخرى.[2]

[1] نظراً إلى أن بعض المشروعات تمول بقروض وكذلك بمنح (بما في ذلك التي يشملها إطار القدرة على تحمل الديون)، استخدم مصطلح "الحافظة الاستثمارية".

[2] بلغ متوسط حجم قروض مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في المتوسط، مثلاً، في الحافظة الحالية نحو 70 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2003. ومتوسط قروض المؤسسة الدولية للتنمية، وهي نافذة البنك الدولي المقابلة للصندوق، 51 مليون دولار في السنة المالية 2005.

9- تم حشد تمويل مشارك مقداره نحو 253 مليون دولار أمريكي من الشركاء في البلدان المضيفة ونحو 108 ملايين دولار من **ممولين مشاركين** غير محليين (جهات مانحة أخرى). وانخفضت مصادر التمويل المحلية انخفاضاً كبيراً، مقارنة بالفترة السابقة، بينما ارتفع المبلغ الذي مولته جهات مانحة من قبيل التمويل المشترك زيادة هامشية. من الحافظة الحالية[3] التي تضم 222 مشروعاً، بدأت عشرة مشروعات فقط بمبادرة من مؤسسات متعاونة. وبدأت باقي المشروعات بمبادرة من الصندوق. وبالانخفاض الحاد في المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة، بالقيمة المطلقة من 8.3 مليار دولار أمريكي في عام 1979 إلى 3.4 مليارات دولار في عام 2004، وبالقيمة النسبية من 18.1 في المائة إلى 3.5 في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية، انخفضت الموارد المتاحة للصندوق للمشاركة في تمويل مشروعاته.[4]

10- سعت إدارة الصندوق في السنوات الأخيرة إلى تحقيق زيادة تدريجية، لكنها ثابتة، في التزامات الصندوق المالية. للدول المقترضة الأعضاء فيه، وفي الوقت نفسه – تحسين أداء حافظته الجارية. وتصبح هذه السياسة ذات المسارين أكثر جدوى عندما يدعمها تخفيض في عدد المشروعات الاستثمارية في الحافظة، أو على الأقل المحافظة على عددها الحالي كما هو. وقد تحقق ذلك خلال فترة الاستعراض باستكمال 29 من المشروعت مقابل 28 مشروعا معتمدا.

11- من حيث مكونات المشروعات، استأثرت الخدمات المالية الريفية والائتمان الريفي بنسبة 19 في المائة من تمويل الصندوق منذ السنة 1996/1995، البالغ مقداره 4.9 مليار دولار أمريكي، يليه التسويق والبنى التحتية الريفية (12 في المائة)، فبناء القدرات المحلية وتنمية المؤسسات (11 في المائة)، فالتنمية المدفوعة بالمجتمعات المحلية (9 في المائة). وازدادت مخصصات المشروعات في السنوات الأخيرة لدعم السياسات عامة، وتنمية المشروعات التجارية الصغيرة والمشروعات الصغرى، والبنى التحتية السوقية. ويجتذب التأمين/تحويل المخاطر وتخفيف وطأة الكوارث والمساعدة القانونية مخصصات أصغر حجماً لكنها أصبحت أكثر ظهوراً.

[3] تتكون الحافظة الحالية من جميع المشروعات التي ووفق عليها لكنها لم تنجز بعد، وبذلك تشمل المشروعات التي لم تصبح نافذة بعد. وتُحسب الحافظة الجارية باستبعاد المشروعات التي لم تصبح نافذة بعد.

[4] البنك الدولي، تقرير التنمية الدولية 2008، الصفحة 55-56. وأعطيت الأرقام في عام 2004 بالدولار الأمريكي.

الجدول 1

**الحافظة الحالية بحسب الإقليم** (بملايين الدولارات الأمريكية)

| | *الوضع في 1 يوليو/تموز 2005* | | | | *الوضع في 1 يوليو/تموز 2006* | | | | *الوضع في 1 يوليو/تموز 2007* | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| *الإقليم* | عدد *المشروعات* | *% من المجموع* | *تمويل الصندوق* | *% من المجموع* | عدد *المشروعات* | *% من المجموع* | *تمويل الصندوق* | *% من المجموع* | عدد *المشروعات* | *% من المجموع* | *تمويل الصندوق* | *% من المجموع* |
| أفريقيا الغربية والوسطى | 47 | 20 | 588 | 17 | 46 | 21 | 584 | 16 | 49 | 22 | 633 | 17 |
| أفريقيا الشرقية والجنوبية | 47 | 20 | 728 | 21 | 45 | 20 | 707 | 20 | 46 | 21 | 756 | 21 |
| آسيا والمحيط الهادئ [i] | 50 | 22 | 894 | 26 | 50 | 22 | 1 030 | 29 | 47 | 21 | 973 | 27 |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي | 43 | 19 | 652 | 19 | 38 | 17 | 641 | 18 | 37 | 17 | 631 | 17 |
| الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبلدان أوروبا الشرقية والوسطى | 43 | 19 | 609 | 18 | 45 | 20 | 635 | 18 | 43 | 19 | 629 | 17 |
| **المجموع** | **230** | **100** | **3 471** | **100** | **224** | **100** | **3 598** | **100** | **222** | **100** | **3 621** | **100** |

[i] تمت الموافقة على قروض تكميلية لمشروعات متصلة بالمد الزلزالي في أبريل/نيسان 2006. وقد ظهرت قيمة هذه القروض في عمود 2006.
ملاحظة: تشتمل على تمويل بمنح وبقروض. أما المشروعات التي أُلغيت إلغاءً تاماً فهي غير مشمولة.

## باء – حافظة المنح

12- وافق الصندوق على 97 منحة يبلغ مجموع قيمتها 46 مليون دولار أمريكي أثناء الفترة التي هي قيد الاستعراض. وهذا يمثل زيادة مقدارها 29 في المائة في عدد المنح و44 في المائة في المبلغ الموافق عليه، على الرغم من أن عدد المنح التي ووفق عليها كان أقل من العدد الذي ووفق عليه في السنة الماضية (110). توجد ستون منحة صغيرة، يقل متوسط حجمها عن 000 160 دولار أمريكي. والواقع أنه حتى المنح "الكبيرة"، بموجب النافذة القطرية بلغت، في المتوسط، أقل من نصف مليون دولار أمريكي. وَوُوفِقَ على 23 منحة إقليمية/عالمية أثناء الفترة التي هي قيد الاستعراض، بلغ مجموع قيمتها 29 مليون دولار أمريكي.

**الإطار 1: مثال على تشجيع الابتكار بواسطة المنح**

**الأمريكيون اللاتينيون الأفارقة.** يقدر عدد سكان أمريكا اللاتينية والكاريبي الذين هم من أصل إفريقي بما يتراوح بين 90 و150 مليون نسمة، وهم يعانون من التهميش والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي الشديد. فأكثر من 90 في المائة منهم مصنفون بأنهم فقراء. وإزاء هذه الخلفية يهدف *البرنامج الإقليمي لدعم سكان الريف الذين هم من أصل إفريقي في أمريكا اللاتينية* – **الأمريكيين اللاتينيين الأفارقة** – إلى تعزيز حوار سياساتي لمعالجة التمييز العميق الجذور ضد الأمريكيين اللاتينيين الأفارقة في الثقافة المحلية. وسوف يمول برنامج القرض هذا، على مدى أربع سنوات، أنشطة تنطوي على تحسين الأصول الاجتماعية وتعزيز القدرات؛ والدراسات والتعلُّم والتشارك في المعرفة. ومن بين الفوائد والآثار المتوقعة ما يلي: (i) سيكون لمنظمات الأمريكيين اللاتينيين الأفارقة قدرة أكثر على تعبئة الموارد وإدارتها؛ (ii) ستكتسب الجهات المانحة الدولية والخاصة وكذلك الحكومات معرفة أوسع نطاقاً بوضع الأمريكيين اللاتينيين الأفارقة من السكان وإمكانياتهم.

## ثالثاً – الحافظة الجارية

13- تمَّ تقييم أداء الحافظة الجارية باستخدام:

(أ) المؤشرات المعيارية لإدارة الحافظة، كالمبالغ المصروفة والمشروعات الملغاة والحافظة "المعرضة للمخاطر"، كما تنطبق على المؤسسات المالية الدولية.

(ب) درجات التقييم والمعلومات المرتبطة بها الواردة في تقارير حالة المشروعات وتقارير حالة المنح، فيما يتعلق بالتنفيذ المرحلي؛ وامتثال مبادئ المشاركة، بما في ذلك تحديد الأهداف واعتبارات التمايز بين الجنسين؛

(ج) التقدُّم الذي أبلغت عنه المشروعات مستخدمة إطار نظام إدارة النتائج والأثر. مصنفا حسب مجالات الأثر.

### ألف – الحافظة الاستثمارية

14- **حجم الحافظة:** نظراً إلى أن 38 مشروعاً من مشروعات الحافظة الحالية البالغ عددها 222 مشروعاً لم تصبح بعدُ نافذةً (الفقرة 15)، فهذا يعني أن لدى الصندوق 184 مشروعاً جارياً، ويبلغ تمويلها أقل قليلاً من 3 مليارات دولار أمريكي.

15- **توقيع القرض ونفاذه:** أصبح تسعة وعشرون قرضاً مولها الصندوق بنحو 544 مليون دولار أمريكي نافذة أثناء الفترة التي هي قيد الاستعراض، وهذا يشكل تحسناً كبيراً عما كان عليه الأمر في فترة الاستعراض السابق، التي قدم فيها الصندوق 25 قرضاً (بمبلغ 354 مليون دولار أمريكي) أُعلن نفاذها في تلك الفترة. وكذلك وُقِّع ثلاثون قرضاً بصورة رسمية أثناء فترة الاستعراض، وهذا يعني أن ثمة انخفاضاً طفيفاً في عدد المشروعات التي تنتظر الإنفاذ: انخفض من 40 مشروعاً في 1 يوليو/تموز 2006 إلى 38 مشروعاً في 1 يوليو/تموز 2007. ومن هذه المشروعات الأخيرة توجد 8 مشروعات تنتظر التوقيع الرسمي. وهذا مكَّنَ من تقليل متوسط الزمن الذي ينقضي بين موافقة المجلس ونفاذ القرض من المعدل في الأجل المتوسط البالغ 15 شهراً (2002–2007) إلى 14.7 شهراً في 2006–2007. غير أن من الواضح تمام الوضوح أن هذا الارتفاع مجرد ارتفاع هامشي. ومن الطريف أنه في أربعة مشروعات، موجودة في بلدان يوجد فيها موظفون للصندوق، كان متوسط الفترة المنقضية بين الموافقة والنفاذ ثمانية أشهر فقط.

16- بينما ينطوي الأمر على عدة عوامل، كالطلب على مزيد من الشفافية، التي تدعو بدورها إلى إشراك مزيد من أصحاب المصالح في عملية الموافقة والتصديق، لدى الصندوق تأثير معتبر على "عدم الاستعداد للتنفيذ". فتحسين المشاركة على الصعيد القطري – ومعظم ذلك يأتي من زيادة الإشراف وتعزيز الحضور الميداني للصندوق – يتوقع أن يقلل التأخرات في إعلان نفاذ المشروعات الاستثمارية.

17- **الصرف:** منذ السنة 2003–2004، حقق الصندوق تقدُّماً مستمراً في تحسين الصرف (الرسم البياني 2). ولم يكتف الصندوق بالمحافظة على هذا التقدُّم، وإنما زاده زيادة كبيرة أيضا في السنة 2006–2007. ومن الزيادة البالغة نحو 23 في المائة توجد نسبة ضئيلة جدا تعزى إلى انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل حقوق السحب

الخاصة.

**الرسم البياني 2: المبالغ المصروفة سنوياً بحقوق السحب الخاصة وبالدولار الأمريكي**

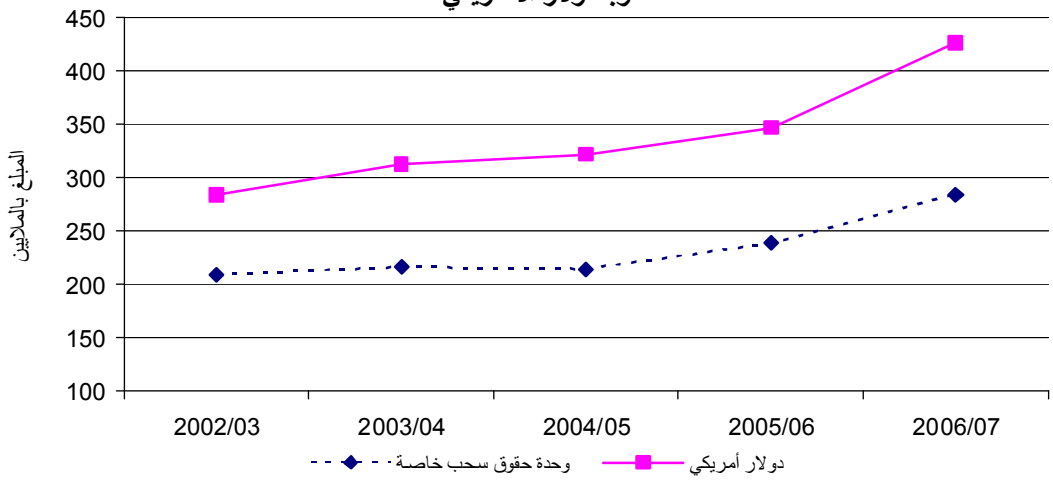


18- من مجموع المبالغ المصروفة ذهب نحو 160 مليون دولار (أو 38 في المائة) إلى البلدان الإفريقية الواقعة جنوبي الصحراء. وبينما تتفق هذه الأرقام مع المعدل التاريخي، فهي كنسبة مئوية أقل إلى حدٍّ ما من أرقام السنة الماضية.

19- **حالات الإلغاء.** من بين الـ 28 قرضاً التي أُقفلت أثناء فترة الاستعراض، استخدم 14 قرضاً كل المبالغ التي أُقِرَّت لها، وشهد الباقي عمليات إلغاء قروض في تاريخ الإقفال. وإن كون 14 مشروعاً لم يشهد أي منها أي إلغاء أثناء فترة التنفيذ لدليلٌ على أن ثمة تردُّداً في إجراء مزيد من عمليات الإلغاء في حينها. وكانت نسبة المبالغ الملغاة في وقت الإقفال، البالغ مقدارها 43 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة، عالية إلى حدٍّ ما. ويفسَّر هذا إلى حد كبير بإلغاء وإقفال ثلاثة قروض للجزائر، مقدارها 28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. ويعود جانب من السبب في التردد في إلغاء مبالغ من أموال القروض، تتصل بمكونات لم تنفذها المشروعات، إلى شروط الإقراض التي يضعها الصندوق.

20- **القروض الممددة والمنجزة والحافظة الجارية.** تمديد فترات القروض أكثر شيوعاً نسبياً في الصندوق. فمن بين القروض الـ 29 التي أنجزت في فترة الاستعراض مدد 22 مشروعاً، وكان متوسط مدة التمديد 33 شهراً. ونظراً إلى أن كثيراً من حالات التمديد كانت لفترات تنفيذ أعيد إعلانها، كان التمديد الحقيقي لمدة 16 شهراً تقريباً.

21- **الإشراف على المشروعات.** في 30 يونيو/حزيران 2007، كان ثمة 183 مشروعاً في حاجة إلى إشراف، من بينها 32 مشروعاً، أو 17 في المائة، تحت الإشراف المباشر للصندوق. ومن بين المؤسسات المتعاونة مع الصندوق، أشرف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات على أكبر حصة من المشروعات (62 في المائة)، يليه البنك الدولي الذي أشرف على 18 مشروعاً (12 في المائة)، فمؤسسة تنمية الأنديز (4 في المائة)، ومصرف التنمية لغرب أفريقيا (4 في المائة). غير أن هذه الأرقام ستنخفض بسبب تولّي الصندوق الإشراف المباشر على مزيد من مشروعاته.

## باء – حافظة المنح

22- ازداد حجم **حافظة المنح الحالية** للصندوق زيادة كبيرة أثناء فترة الاستعراض فأصبح فيها الآن 282 منحة، وبلغ مجموع تمويل الصندوق لها 156 مليون دولار أمريكي. ويعادل هذا زيادةً عمّا كان عليه الوضع في 2006 بنسبة 16 في المائة في عدد المنح و 26 في المائة في قيمتها. أُعطيت مائة منحة من نافذة المنح القطرية، وكان معدل مستوى التمويل أقل من 0.3 مليون دولار أمريكي. وحيث إنه ما زالت 63 منحة غير نافذة حتى الآن، تتألف الحافظة الجارية من 219 منحة، ومجموع تمويلها الذي وافق عليه الصندوق 124 مليون دولار أمريكي (الجدول 2). وصُرف من هذا المبلغ أكثر قليلاً من 50 في المائة بصورة تراكمية. وبعد بضع سنوات من الركود، عاد مستوى الصرف فارتفع كثيراً خلال السنة الماضية، وبلغ الآن نحو 28 مليون دولار أمريكي.

**الجدول 2: حافظة المنح النافذة**

*(في 1 يوليو/تموز 2007)*

| | | **الموافقة عليه** (بملايين الدولارات الأمريكية | | **الصرف التراكمي** | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | **العدد** | **المبلغ** | **المبلغ (بملايين الدولارات الأمريكية)** | **النسبة المئوية** |
| **بموجب سياسة المنح السابقة** [أ] | | | | | |
| بحوث تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية | | 12 | 13.10 | 10.37 | 79 |
| بحوث لا تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية | | 29 | 24.33 | 17.11 | 70 |
| المكون | | 5 | 2.35 | 1.71 | 73 |
| منظمات غير حكومية | | 7 | 0.55 | 0.45 | 82 |
| | **المجموع الفرعي** | **53** | **40.32** | **29.64** | **74** |
| **بموجب سياسة المنح الجديدة** [ب] | | | | | |
| نافذة المنح الإقليمية/العالمية | | 103 | 64.74 | 29.20 | 45 |
| نافذة المنح القطرية | | 63 | 18.61 | 5.32 | 29 |
| | **المجموع الفرعي** | **166** | **83.35** | **34.52** | **41** |
| **المجموع** | | **219** | **123.67** | **64.16** | **52** |

المصدر: نظام القروض والمنح.

(أ) كانت سياسة المنح السابقة المعمول بها في الصندوق فعالة حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2003.

(ب) وافق المجلس التنفيذي على سياسة الصندوق لتمويل المنح (EB 2003/80/R.5/Rev.2) في ديسمبر/كانون الأول 2003.

23- إزاء الحاجة إلى تحسين نوعية منح الصندوق، نرى أن زيادة الحافظة المذكورة أعلاه قد حدثت في وقت أسرع كثيراً مما يجب. لذلك قررت الإدارة أن تركز على وسائل تحسين نوعية المنح الجديدة، بما في ذلك تحسين اتساقها مع حافظة القروض، وتقليل تأخيرات نفاذ المنح، وضمان توقيت أحسن لتقديم تقارير مراجعة الحسابات والتقارير المرحلية، وتقليل عدد الموافقات الجديدة بزيادة معدل حجم المنح. والعمل جارٍ الآن في تنظيف المنح التي يقصر أداؤها عن بلوغ الحد المطلوب.

## جيم – أداء تنفيذ القروض والمنح الجارية

**تقدُّم التنفيذ: درجات التقييم في تقارير وضع المشروعات**

24- فيما يتعلق بالمشروعات الاستثمارية، تبيِّن تقارير وضع المشروعات[5] لفترة الاستعراض أداءً أفضل من حيث التقيُّد باتفاقيات القروض، وإجراءات التوريد، وحسن توقيت مراجعة الحسابات وتقاريرها، وتوفُّر الأموال النظيرة، واستجابة مقدمي الخدمات والامتثال لتوصيات مراجعي الحسابات. ومقابل ذلك، أُعطيت درجات تقييم أقل نسبياً لصرف الأموال، والأموال النظيرة، والرصد والتقييم. وبينما يتفاوت الأداء (داخل نطاق محدود)، جاء معظم مشاكل الأموال النظيرة في تقارير مشروعات موجودة في أفريقيا الغربية.

25- أسفر نفس التحليل الذي أُجريَ على منح جديدة، يزيد مبلغها عن 000 200 دولار أمريكي[6] لاستعراض هذه السنة، لنتائج مختلفة لنتائج المشروعات الاستثمارية. وتشمل مؤشرات حافظة المنح، التي كان أداؤها جيداً، توفُّر التمويل النظير، والإدارة المالية، والتمويل المشترك، بينما شملت المؤشرات التي كان أداؤها أقل من جيِّد تقديم تقارير مراجعة الحسابات، والصلات مع البرامج القطرية، وتقديم التقارير المرحلية.

26- تعطي تقارير وضع المشروعات تقييماً مرضياً للأداء فيما يتعلق بالاستهداف في المشروعات الاستثمارية. وكذلك كان الأداء متوازناً توازناً جيداً بين المؤشرات الثلاثة التي أقيمت حول الاستهداف: مشاركة المستفيدين، تحديد الأهداف على نحو يتفق مع استراتيجية الاستهداف في الصندوق، والتركيز على الفقر أثناء التنفيذ. وأسفرت تحليلات مشابهة لمشروعات المنح لنتائج تكاد تكون مماثلة، من بينها النتائج المتصلة بمشاركة المرأة في اتخاذ القرارات. وكان تقييم النجاح في نشر النتائج، وهو مؤشر صُمِّمَ خصّيصاً لحافظة المنح، أدنى درجةً نسبياً.

27- جاء التقييم الإجمالي للإشراف على المشروعات مُرضياً بدرجة تتراوح بين 80 و85 في المائة. ولما جاء تقييم المشروعات الاستثمارية مرضياً بنسبة 88 في المائة، وتقييم مشروعات المنح مرضياً بنسبة 85 في المائة، أُعطِيَ تقييم مرتفع لتحقيق الأهداف الإنمائية. أما في بناء المؤسسات فكان تقييم مشروعات المنح أعلى من تقييم المشروعات الاستثمارية.

**الأداء مقابل مجالات الأثر: نتائج نظام إدارة النتائج والأثر**

28- يقدم نظام إدارة النتائج والأثر بيانات عن النتائج التي تحققت قياساً على الأهداف التي وُضِعَت في إطار برنامج العمل السنوي والميزانية السنوية اللذين ووفق عليهما لكل مشروع. ويقدم هذا النظام معلومات على ثلاثة مستويات من النتائج، هي: (i) الأنشطة والمخرجات؛ (ii) التغيُّر في سلوك المستفيدين، وأداء

[5] يستخدم الصندوق، في رصد أداء المشروعات المنفردة في الحافظة الجارية، تقارير حالة المشروعات، التي تطبق تدابير نوعية وظرفية وتصنف الأداء في رتب متسلسلة بالقياس على سلسلة من المؤشرات. وتستخدم المجموعة الأولى في هذه السلسلة خليطاً من المؤشرات يقيس الأداء ومتطلبات الامتثال. وتستخدم مجموعة البيانات هذه لتقييم أداء الحافظة بموجب نظام التخصيص القائم على أساس الأداء. بالإضافة إلى ذلك، تقيِّم تقارير حالة المشروعات أيضاً، نوعية الإشراف، والأداء من حيث تحديد الأهداف والتمايز بين الجنسين، والاستجابة لمبادئ العمل التي اعتمدها الصندوق بموجب إطاره الاستراتيجي 2007-2010. وغُيِّرَت درجات التقييم في تقارير حالة المشروعات من سُلَّم ذي أربع درجات إلى سلم ذي ست درجات أثناء فترة الاستعراض. واستخدم ما مجموعه 198 تقرير حالة مشروع في تحليل هذه السنة: منها 162 تقريراً عن مشروعات جارية، و36 تقريراً عن مشروعات أنجزت أثناء فترة الاستعراض.

[6] تستخدم تقارير حالة المنح لتقييم أداء المنح. وهذه التقارير شبيهة بتقارير حالة المشروعات وتأخذ بنظام التقييم نفسه.

واستدامة المجموعات، والمؤسسات، والبنى التحتية؛ (iii) أثر العمليات الممولة من الصندوق على سوء تغذية الأطفال ومستويات معيشة الأسر.

29- يعطي نظام إدارة النتائج والأثر في عام 2007 نتائج على المستويين الأول والثاني، مقابل خمسة مجالات أثر (أُسقِطَت السياسات والمؤسسات بسبب محدودية عدد الملاحظات)[7] يمكن الاطلاع على أداء سنة 2006 في الجدول 3 أدناه[8].

الجدول 3

**مساهمة الحافظة الجارية في مجالات الأثر**

| | النتائج على المستوى الأول | | النتائج على المستوى الثاني | |
|---|---|---|---|---|
| | عدد المشروعات | النسبة المئوية للمؤشرات التي أصابت الهدف | عدد المشروعات | النسبة المئوية للمؤشرات التي أصابت الهدف |
| الأصول المادية والمالية | 94 | 66 | 56 | 59 |
| الأمن الغذائي | 37 | 76 | 21 | 55 |
| الأصول البشرية | 92 | 68 | 12 | 60 |
| رأس المال الاجتماعي | 87 | 69 | 44 | 50 |
| البيئة | 36 | 63 | 21 | 60 |
| السياسة | 5 | 60 | 2 | 50 |
| **مجموع المشروعات التي قدمت تقاريرها** | | **104** | | **72** |

30- كانت أكبر مساهمة قدمتها المشروعات الجارية هي زيادة إمكانيات وصول فقراء الريف إلى الأصول المادية والمالية. وقدم 94 مشروعاً نتائج عن هذا المجال في عام 2006. وتشكل أنشطة الخدمات المالية الريفية مساهمة كبيرة هنا: في 31 ديسمبر/كانون الأول 2006، يَسَّرَ 78 مشروعاً للصندوق إمكانيات الحصول على فرص ائتمانية لـــ 838 692 أسرة، وكان متوسط حجم القرض للأسرة 492 دولاراً أمريكياً. يمثِّل متوسط القيمة هذا حافظة قروض متباينة، تجمع بين القروض الصغرى والقروض الأكبر منها على السواء للتسويق التجاري والتجارة الزراعية. وقد أخذت التجارة الزراعية تشكل أداةً هامَّةً لمعالجة ظروف فقر أصحاب الحيازات الصغيرة والأسر المعدمة فقدمت 37 مشروعاً دعماً مالياً وغير مالي لأكثر من 000 13 مشروع صغير ومتوسط الحجم وأُنشِئَت نحو 000 16 وظيفة جديدة. وكذلك تحسنت الأصول المادية لأصحاب الحيازات الصغيرة بواسطة بناء أو إعادة إصلاح شبكات ري 000 18 هكتار في مناطق 24 مشروعاً.

31- كذلك يضم 92 مشروعاً أنشطة تهدف إلى تعزيز الأصول البشرية لفقراء الريف. ومول ما مجموعه 84 مشروعاً أنشطة تهدف إلى زيادة قدرة فقراء الريف في مختلف مجالات الأنشطة، بما في ذلك الصحة والمهارات الإنتاجية ومهارات الأعمال الحرة. وثمة مجال أنشطة هام ينطوي على تدريب شباب الريف على مهارات، لا سيما في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأُنجزَ خلال عام 2006 ما يقرب من

[7] سيقدم تقرير عن نتائج المستوى الثالث في عام 2010، عندما تُجرى دراسات استقصائية لأثر عدد لا بأس به من المشروعات.

[8] يكون المؤشر قد أصاب هدفه عندما يتم تحقيق 70 في المائة على الأقل من الهدف المنشأ في برنامج العمل السنوي والميزانية السنوية.

500 5 مشروع صغير تهدف إلى تحسين أحوال المعيشة في المجتمعات الريفية (العيادات الطبية، المدارس، الآبار، شبكات مياه الشرب).

32- الأمن الغذائي هو المجال الذي حصل على أعلى نسبة مئوية من المؤشرات على المستوى الأول، حيث بلغت نسبة التقدم بنجاح نحو تحقيق الأهداف المتوقعة (76 في المائة). تشمل هذه المؤشرات عمليات تدريب وعرض بيانات عملية في حقول المزارعين تهدف إلى زيادة إنتاجية الأرض، ومن ثم زيادة الأغذية المتوفرة. وعلى المستوى الثاني، حصلت مبادرات رأس المال الاجتماعي على أقل نسبة مئوية لمؤشرات "تحقيق الهدف" (50 في المائة). وفي عام 2006 قدم 82 مشـــروعاً دعماً لـــ 161 21 مجموعة تضم أكثر من 000 300 نسمة. وكانت ثمة 000 5 مجموعة تحتل فيها النساء مركز القيادة. وقدم 26 مشروعاً فقط بيانات عن عدد المجموعات الوظيفية، وأظهرت بذلك أن المجموعات معرضة إلى حد كبير جداً لانخفاض نسبة الاستدامة. وأفادت دراسة أُجريت في إقليم آسيا والمحيط الهادئ، على منظمات فقراء الريف في المشروعات الـــ 19 التي يمولها الصندوق، أن 26 في المائة فقط من المنظمات، التي شكلتها وعززتها المشروعات، لديها العوامل الداعمة لضمان الاستدامة في الأجل الطويل. وتظل أغلبية المنظمات معتمدةً اعتماداً قوياً على دعم المشروعات، وبذلك تكون معرضة لخطر انخفاض نسبة الاستدامة.

33- ذكرت ستة مشروعات في تقاريرها أن ثمة سياسات تمكين وُضعت دعماً لسياسات بيئية أكثر ملاءمةً للفقراء. ففي موزامبيق، مثلاً، دعم الصندوق وضع تشريع جديد بشأن جمعيات المزارعين، أدى إلى بضع تطورات هامة، منها: نقل سلطة التسجيل إلى المستوى المحلي من الحكومة؛ تخفيض الوقت الذي يستغرقه التسجيل؛ تخفيض تكاليف التسجيل، إلخ. وأفادت التقارير أيضاً بآثار في مجال السياسات العامة في الأرجنتين وغانا وسوازيلند وتنزانيا وزامبيا.

**مؤسسات التمويل الصغري التي يدعمها الصندوق: مركز تبادل معلومات التمويل الصغري**

34- يظهر مركز تبادل معلومات التمويل الصغري نتائج إيجابية من حيث أداء الحافظة بوجه عام. وبوجه عام، تقدم 108 مؤسسات تمويل صغري يساعدها الصندوق تقارير عن نظام إدارة النتائج والأثر بواسطة مركز تبادل معلومات التمويل الصغري. وذكرت بوجه الإجمال 8.4 مليون مقترض يبلغ مجموع حافظة قروضهم 1.7 مليار دولار أمريكي. وذكر نحو مليوني شخص تحقيق وفورات يبلغ مقدارها 387 مليون دولار أمريكي. وكان 82 في المائة من المقترضين الفاعلين نساءً. وبقدر ما يتعلق الأمر بالجدوى المالية، تفيد مؤسسات التمويل الصغري هذه بأنها مكتفية ذاتياً من الناحية العملية[9] بنسبة 112 في المائة والحافظة "المعرضة للمخاطر"[10] بنسبة 2.5 في المائة. وتبين هذه الأرقام مساهمة الصندوق في مساعدة فقراء الريف، بتقديم خدمات تمويل صغري بواسطة آليات مؤسسية مستدامة. وتبين المعلومات المتاحة أيضاً أن مؤسسات التمويل الصغري التي يدعمها الصندوق أكثر إنتاجية من حيث متوسط عدد

[9] يحصل الاكتفاء الذاتي العملي بتقسيم الإيرادات المالية على مجموع النفقات المالية ومخصصات الخسارة في القروض والنفقات التشغيلية. فهو بذلك يقيس الجدوى المالية، وكلما ارتفعت النسبة المئوية كلما كانت المؤسسة المالية أقوى وأكثر استجابة.

[10] يقاس هذا بتقسيم الحافظة "المعرضة للمخاطر" لمدة أكثر من 30 يوماً (الرصيد المتبقي لجميع القروض المتأخر سدادها أكثر من 30 يوماً) على المجموع الإجمالي لحافظة القروض). وكلما كانت النسبة المئوية أدنى كانت حافظة القروض أقل خطورة وأحسن صحة.

المقترضين الفاعلين الذين يخدمهم كل موظف لدى مؤسسة التمويل الصغري، مقارنة بالمتوسط الإجمالي لجميع مؤسسات التمويل الصغري.

## دال – الحافظة المعرضة للمخاطر، والتفاعل الإيجابي

35- في نهاية فترة الاستعراض، أي في 30 يونيو/حزيران 2007، كانت الحافظة الاستثمارية للصندوق تضم 32 مشروعاً، أو 16.2 في المائة من مجموع المشروعات، معرَّفَةً بأنها مشروعات "ذات مشاكل فعلية" بالإضافة إلى ذلك، عُرِّفَت خمسة مشروعات أخرى، أو 2.5 في المائة، بأنها "يحتمل تعرضها لمشاكل"[11]. ويشكل هذا تحسيناً عما كان عليه الأمر في فترة الاستعراض السابقة، حين كان مجموع حصة الحافظة "المعرضة للمخاطر" 22 في المائة (20 في المائة ذات مشاكل فعلية و2 في المائة يحتمل تعرضها لمشاكل). وكذلك انخفض عدد المشروعات ذات "المشاكل الفعلية" من 39 مشروعاً إلى 32 مشروعاً (انظر الملحق الثالث).

36- يُصنَّف 30 في المائة من المجموعة الحالية للمشروعات "ذات المشاكل الفعلية" (11 مشروعاً) بأنها معرضة للمخاطر بشكل مزمن: بمعنى أنها "ذات مشاكل فعلية" لمدة ثلاث سنوات متتالية أو أكثر. ويوجد مقابل ذلك 21 مشروعاً، تعادل 56 في المائة، "معرضة للمخاطر" بصورة مؤقتة أو انتقالية: بمعنى أنها، مشروعات صُنِّفَت بأنها "معرضة للمخاطر في سنة من السنوات الثلاث الماضية. وإنَّ كون نسبة أعلى من المشروعات مصنفة بأنها معرضة للمخاطر بصورة انتقالية فقط يعني تحسُّناً إلى حدٍّ ما[12]. وظل تفاعل الصندوق أيضاً مرتفعاً أثناء فترة الاستعراض. فمن بين المشروعات الـــ 39، التي صنفت في العام الماضي بأنها معرضة للمخاطر، حَسَّنَت 19 مشروعاً أداءها، وأُنجزت أربعة مشروعات، وأُلغي مشروعان اثنان. وهذا يشكل تفاعلاً بنسبة 64 في المائة.

37- أدَّت استعراضات منتصف المدة دوراً هاماً في تحسين أداء بضعة مشروعات من المشروعات الـــ 19 التي خرجت من فئة المشروعات "ذات المشكلة الفعلية" (إريتريا: مشروع تنمية الإنتاج الحيواني والزراعي في غاش باركا ER–1097 ؛ وهندوراس: مشروع الصندوق الوطني للتنمية الريفية المستدامة والبرنامج الوطني للتنمية المحلية HN–1128 وHN –1198؛ ونيجيريا: برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المجتمعات المحلية في دلتا النيجر NG–1260؛ والسنغال: مشروع تطوير القرى وإدارتها SN–1019). ففي هندوراس والسنغال استفادت استعراضات منتصف المدة من دعم الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية ومن الحضور الميداني للصندوق. وكذلك ساهمت مبادرات المتابعة المكثفة والإشراف والحوار في تحسين أداء المشروعات في الصين: مشروع التنمية في مناطق الأقليات في جبال وولن (CN–1083) وجيبوتي: مشروع تنمية المشروعات الصغيرة والتمويل الصغير (DJ–1236). وحدثت أوجه تقدم أخرى نتيجةً لعوامل خارج نطاق النفوذ المباشر للصندوق، مثل تحسُّن الأمن والبيئة

[11] يصنف أسلوب الصندوق في تقييم المشروعات "المعرضة للمخاطر" في ثلاث فئات، هي: ذات مشكلة فعلية، ويحتمل تعرضها لمشاكل، وليس في خطر. فالمشروعات "ذات المشكلة الفعلية" هي المشروعات التي حصلت على تقييم بدرجة 1 أو 2 أو 3 في واحد من مؤشرين اثنين من مؤشرات أداء التنفيذ والتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية. ويستند تعريف المشروعات التي "يحتمل تعرضها لمشاكل" إلى تقييم بدرجة 1 أو 2 أو 3 من 5 علامات من الـ 11 علامة المنذرة بخطر. وتعتبر بقية المشروعات غير معرضة للمخاطر".

[12] جاء في تقرير أداء الحافظة للسنة الماضية أن 14 مشروعاً صُنِّفَت بأنها "معرضة للمخاطر: بصورة مزمنة، وهذا يعادل 35 في المائة من مجموع حافظة المشروعات المعرضة للمخاطر.

السياسية (نيبال) وتغيُّرات في إدارة البرنامج (نيكاراغوا: برنامج صندوق المساعدة التقنية لمحافظات ليون وشينانديغا وماناغوا (NI-1120) واليمن: مشروع التنمية في منطقة الريمة (YE-1075).

38- يستخدم الصندوق أيضاً، بالإضافة إلى مؤشر التفاعل الإيجابي، مؤشرا مخفضاً للخطورة يحسب مدى تحسُّن أداء المشروع، على الرغم من تركه في فئة المشروعات "ذات المشاكل الفعلية". في يونيو/حزيران 2007 كان هذا المؤشر 46 في المائة. لذلك تحسن أداء ما يقل قليلاً عن نصف المشروعات رغم بقائها مصنفة في فئة المشروعات "ذات المشاكل الفعلية".

39- ثمة تحليلات أخرى تستخدم نموذجاً اقتصادياً رياضياً للحافظة "المعرضة للمخاطر" يبيِّنُ أن السياق القطري – الذي يعرَّفُ في هذه الحالة بأنه البلد الذي كان فيه على الأقل مشروع واحد "معرض للمخاطر" خلال السنة السابقة – يؤدي دوراً هاماً. وكذلك، وُجِدَ أن مستوى استعداد المشروعات، مقيساً بمقدار الوقت الذي يستغرقه إعلان نفاذ المشروع بعد موافقة المجلس، والناتج القومي الإجمالي للفرد، يتصلان اتصالاً وثيقاً بالحافظة "المعرضة للمخاطر"[13]. وإن الحافظة القطرية التي فيها مشروع واحد على الأقل "معرض للمخاطر" يزيد احتمال أن يصبح أي مشروع جديد مشروعاً ذا مشكلة بنسبة 35 في المائة. وكذلك، زيادة التأخر لمدة سنة في إعلان نفاذ المشروع يزيد بنسبة 10 في المائة احتمال أن يصبح المشروع مشروعاً ذا مشكلة. وقد حصل استعراض أجراه البنك الدولي لحافظته الزراعية على نتائج مشابهة: فمسائل السياق القطري والتأخرات دلائل على وجود مشاكل في الطريق.

## رابعاً – الحافظة المنجزة

40- يستخدم هذا التقرير، في تحليل آثار مشروعات الصندوق، نتائج 27 تقريرا لتقارير إنجاز المشروعات (الملحق الرابع). وتشمل معايير التقييم (الملحق الخامس) جميع المكونات الرئيسية التي تستخدمها الآن دائرة إدارة البرامج ومكتب التقييم لدراسة أداء المشروعات. ومعايير التقييم ودرجات التقييم المستخدمة في هذا التقييم تستخدمها دائرة إدارة البرامج ومكتب التقييم كلاهما. لذلك يمكن مقارنة النتائج المستخدمة في تقرير أداء الحافظة مقارنة مباشرة بالنتائج التي توصلت إليها عمليات تقييم مستقلة أجراها مكتب التقييم، وهي لذلك قابلة للمقارنة بالتقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق.

41- تغطي تقارير إنجاز المشروعات السبعة والعشرين كامل مجموعة المشروعات التي تقع مواعيد إقفالها بين 30 يونيو/حزيران 2005 و30 يونيو/حزيران 2006.[14] وافق الصندوق على المشروعات التي استعرضت في هذا التقرير في الفترة الممتدة من 1988 حتى 1999. غير أن معظم المشروعات هي التي تمت الموافقة عليها وأصبحت نافذة في الفترة الممتدة من 1994 حتى 1999. وكانت سنة 1997 هي السنة "المتوسطة". وتغطي هذه المجموعة سلسلة عريضة من المشروعات في سلسلة من القطاعات الفرعية، ويبلغ مجموع تكاليفها 664 مليون دولار أمريكي، وبلغ صافي مصروفات الصندوق إليها 281 مليون دولار أمريكي، وهي لذلك ممثلة لمشروعات الصندوق بوجه عام. قام ثلاثة خبراء استشاريين

[13] حُصِلَ على هذه النتائج باستخدام نموذج تراجعي منطقي. فقد كان السياق القطري والناتج القومي الإجمالي للفرد ذَوَيْ أهمية في مستوى ثقة بنسبة 95 في المائة ومستوى ثقة في استعداد المشروعات بنسبة 90 في المائة.

[14] أُسقطت بعض المشروعات من هذه المجموعة لأنها استُعملت في الاستعراض السابق أو لأن نوعيتها قليلة الجودة.

مستقلين بإجراء عمليات التقييم هذه. وأجريت عمليات تقييم اختباري ونوقشت للمساعدة على تقليل التفاوت بين المقيِّمين. وأخيراً أجري استعراض إجمالي مستقل وفحص للاتساق بعد أول تقييم وتحديد درجات لجميع تقارير إنجاز المشروعات. وأبقى الصندوق على خدمات الأعضاء الرئيسيين في فريق السنة الماضية، ومن بينهم رئيس الفريق نفسه، لتقليل التفاوت بين المقَيِّمين.

42- بدأ استخدام تقارير إنجاز المشروعات في تقييم أداء الصندوق ككل ابتداءً من السنة 2005–2006 فقط[15]. وفي ضوء ذلك أُجريت مقارنة بين درجات الأداء المبلَّغ عنها في سنة 2006 مع درجات الأداء في هذه السنة. غير أن هذا لا ينبغي أن يؤخذ على أنه اتجاه قطعي.

43- كانت جودة التقارير المقدمة عن مجموعة هذه السنة أفضل من التقارير المقدمة في السنة الماضية (الرسم البياني 3). ويعود جانب من السبب في ذلك إلى مجموعة المبادئ التوجيهية الجديدة التي أصدرت في يونيو/حزيران 2006. غير أن استعراض هذه السنة لتقارير إنجاز المشروعات يبيِّن أيضاً الحاجة إلى ما يلي: (i) تحسين الأدلة التجريبية على المخرجات والنتائج، ويكون معظم ذلك بتحسين مستوى الرصد والتقييم على مستوى المشروع؛ (ii) تحسين عزو النتائج للجهة المستحقة باستخدام الأدلة المقارنة؛ (iii) معاملة أداء الشركاء بطريقة لائقة وبذلك معالجة موضوع المساءلة؛(iv) التمييز بين الدروس ذات القيمة المحلية وذات القيمة الوطنية/الدولية.

**الرسم البياني 3: نوعية تقارير إنجاز المشروعات**

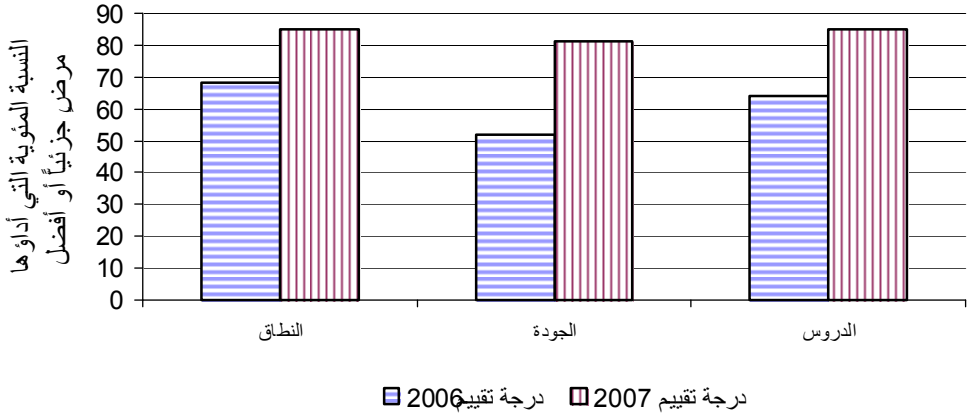


## ألف – نوعية التصميم الأولي والتنفيذ

44- إن متوسط درجات تقييم **التصميم الأولي** لمجموعة مشروعات 2007، البالغ 3.8، مُرضٍ إلى درجة هامشية فقط. وكان تقييم ما يزيد قليلاً عن نصف (56 في المائة) المشروعات مرضياً أو أكثر من مرضٍ (درجة التقييم 4 أو أكثر)[16]. وثمة جانب إيجابي وهو أن كثيراً من المشروعات صُمِّمَت تصميماً مرناً يسمح بتغيير أو إضافة أو إسقاط بعض المكونات التي تتكون منها أثناء التنفيذ. غير أن درجات التقييم كانت مشابهة جداً لدرجات التصميم، مما يوحي بأن المرونة المقصودة في التنفيذ كانت أقل فعالية، أو

[15] كان الأمر كذلك، حتى مع أن الصندوق كان باستمرار يطلب من سلطات المشروعات أن تقدم تقارير إنجاز لجميع المشروعات المنجزة.

[16] تستخدم جميع أدوات التقييم الذاتي في الصندوق الآن سُلَّم تقييم من ست درجات لجميع معايير التقييم. وبموجب هذا الترتيب تكون العلامة 6 مساوية لتقدير مرضٍ للغاية؛ و5 مرضٍ؛ و4 مرضٍ جزئياً، و3 غير مرضٍ جزئياً؛ و2 غير مرضٍ؛ و1 غير مُرضٍ للغاية.

استُخدمت لدرجات أقل، مما كان ممكناً. ومن دواعي القلق الأخرى أن بعض المشروعات صُمِّمَت قبل بضع سنوات من تاريخ موافقة المجلس عليها، ولا يوجد دليل يُذكر على أنه أعيد النظر في التصميم قبل الموافقة على القرض. وهذا أيضاً يميل إلى أن يعكس الدرجة العالية من عدم الاستعداد التي حصلت في المشروعات التي صُمِّمَت خلال التسعينات من القرن المنصرم. ونظراً إلى أن الأُطُر المنطقية أصبحت جزءاً من وثيقة تصميم المشروعات منذ أواخر التسعينات فقط، لم تكن هذه الأطر موجودة في تصميم كثير من المشروعات؛ أما في المشروعات الأحدث تصميماً فهي مصوغة صياغة جيدة.

45- إن متوسط تقييم **تنفيذ المشروعات**، البالغ 3.7، مُرض إلى درجة هامشية فقط، وقد بلغ تقييم 56 في المائة من المشروعات فقط الدرجة 4 أو أعلى. وكما ذُكِرَ من قبل، ربما يكون تصميم المشروعات هو العامل الرئيسي المساهم في ضعف أداء التنفيذ. وكان ينبغي معالجة مشاكل معينة، منها محدودية قدرة الوكالات المنفذة وضعف الرصد والتقييم، في مرحلة التصميم. وغالباً ما كان التنفيذ أيضاً متأثراً بأداء الصندوق نفسه وأداء شركائه (الفقرتان 46–47). ومع ذلك، توجد بعض المشاكل، مثل الصراع الأهلي، وعدم الاستقرار السياسي وتقلبات المناخ، ليست في أيدي أي من الأطراف. وكما جاء في الجزء الأخير من هذا التقرير، نرى أن أداء المشروعات التي هي الآن قيد التنفيذ أفضل كثيراً من أداء الحافظة القديمة التي أُقفلت لتوِّها.

## باء – أداء الشركاء والصندوق

46- نظراً إلى أن التنفيذ يتأثر أيضاً تأثُّراً كبيراً بأداء الشركاء في المشروعات، قدَّر استعراض تقارير إنجاز المشروعات درجات تقييم أداء الشركاء وكذلك درجات تقييم أداء الصندوق. وكانت درجة تقييم أداء الشركاء مرضية بوجه عام إلى درجة تبلغ نحو 70 في المائة، وكان أعلى الدرجات هو ما حصلت عليه المنظمات غير الحكومية (89 في المائة)، وحصل الصندوق والحكومات على درجة مقدارها 60 في المائة. ومن بين الأسباب التي ذُكرت لانخفاض درجات تقييم أداء الصندوق رداءة تصميم المشروعات (بليز: مشروع إدارة الزراعة والموارد القائمة على المبادرات المحلية BZ–1067)، وتأخُّر إيفاد بعثات إعادة الصياغة (بنما: مشروع التنمية الزراعية القابلة للاستمرار والحماية البيئية في دارين PA–474)، والتغييرات المتكررة في إدارة الحافظة القطرية (بوتان: برنامج التنمية الزراعية في المنطقة الشرقية الثانية BT–1094). وفي المقابل ذُكِرَ أن تصميم المشروعات المعدل تعديلاً جيداً ودعم تنفيذها (بوليفيا: مشروع التنمية القابلة للاستمرار للسكان الأصليين في مجتمعات بيني المحلية BO–373، وسهلته وحدة إدارة حافظة قطرية موفدة إلى البلد) من قبل بعثات دعم تابعة للصندوق (الأردن: البرنامج الوطني لإصلاح وتطوير المراعي – المرحلة الأولى JO–1071)، ومساعدة مقدمة في تعيين المشاكل مبكراً، وتعديل التصميمات بسرعة (بنن: مشروع الأنشطة المدرة للدخل BJ–488) هي الأسباب التي حققت درجات تقييم عالية لأداء الصندوق. ويتصل معظم نقاط الضعف في أداء الصندوق بانخفاض مستوى مشاركته على الصعيد القطري في مرحلة التنفيذ. تأتي هذه النتيجة من حقيقة أن معظم مشاركة موظفي الصندوق يأتي من بعثات موفدة من روما، لا من حضور قطري دائم.

47- تعرَّض أداء الحكومات لعوائق شديدة من عوامل خارجية كالصراع السياسي–العسكري (كوت ديفوار: مشروع التنمية الريفية في إقليم زانزان CI–1081)، والمشاكل المالية الناجمة عن عبء دين ثقيل (بليز:

مشروع إدارة الزراعة والموارد القائمة على المبادرات المحلية BZ -1067)، والاضطرابات الاجتماعية والسياسية (بوليفيا: مشروع التنمية القابلة للاستمرار للسكان الأصليين في مجتمعات بيني المحلية BO-373). وكذلك ذُكِرَت بعثات الإشراف غير المنتظمة والمتقطعة (بليز: مشروع إدارة الزراعة والموارد القائمة على المبادرات المحلية BZ-1067)، وتأخُّر محاولات تعزيز الرصد والتقييم (لبنان: مشروع إصلاح وتحديث شبكات الري LB-370)، ونهج كان بمثابة رد فعل لإشراف مصحوب بتوصيات مفرطة في التفصيل (مولدوفا: مشروع تنمية الخدمات المالية الريفية لأصحاب الحيازات الصغيرة MD-1110) كأسباب لإعطاء إشراف المؤسسات المتعاونة تقييماً منخفضاً. وجاءت درجة تقييم المؤسسات المشاركة في التمويل، البالغة 43 في المائة على مستوى مرضٍ، في أدنى درجات سلم التقييم. ويُفَسَّرُ هذا بعوامل مثل عدم توفُّر التمويل المشترك المتوقع (مولدوفا: مشروع تنمية الخدمات المالية الريفية لأصحاب الحيازات الصغيرة MD-1110)، ووقف التمويل المشترك (بوروندي: مشروع تطوير الزراعة الرعوية في بوتوتسي BI-229)، وإلغاء جزئي للتمويل المشترك أثناء التنفيذ (لبنان: مشروع تطوير البنى الأساسية الزراعية LB-1036). وأشارت الاستعراضات بوجه عام إلى بعض أوجه القصور من جانب الصندوق فيما يتعلق بالتحقق من توفُّر/مستوى التمويل المشترك في مرحلة الموافقة، وفي المتابعة مع الممولين المشتركين المقترحين أثناء التنفيذ.

## جيم- أداء المشروعات والعوامل الجامعة

### أداء المشروعات

48- أُعطيت **الصلة** أعلى درجة تقييم، من بين معايير أداء المشروع، لمجموعة مشروعات 2007. وتفيد معظم تقارير إنجاز المشروعات بأن المشروعات كانت ذات صلة باحتياجات فقراء الريف، وبالأهداف الإنمائية للصندوق، ولخطط التنمية الحكومية. وبوجه عام، حصل 81 في المائة من المشروعات على درجة تقييم مرضٍ أو مرضٍ جزئياً في هذه الفئة، مع درجة مرجَّحة متوسطها 4.7. ودرجات تقييم الصلة، البالغة 3 أو أقل، تأتي عادة من السياق القطري، وكان ينبغي تعيينها بواسطة تقييم المخاطر منذ البداية. وإن كَون أداء مجموعة مشروعات 2007 أدنى إلى حد ما من أداء مجموعة مشروعات 2006 (4.9)، لكنه لا يختلف عنه كثيراً، يُفَسَّر بتطبيق معايير تقييم أشد صرامة تستند إلى الإطار الاستراتيجي 2007-2010، وسياسة الاستهداف، إلخ. وبوجه عام، يُرى أن بيانات السياسات العامة الصادرة الآن عن الصندوق أقل تسامُحاً، وليس من السهل إرضاؤها[17]. في ضوء ذلك، أُعطيت درجات تقييم للصلة أدنى من المعتاد للمشروعات التي أفادت في تقاريرها بمحدودية المشاركة المحلية في التصميم (بليز: مشروع إدارة الزراعة والموارد القائمة على المبادرات المحلية BZ-1067)، وصعوبة تعيين أفقر الناس والتكنولوجيات الزراعية غير الملائمة (هايتي: مشروع إصلاح شبكات الري الصغير HT-241)، والأثر على الفقر منخفض نسبياً وزيادة في انعدام المساواة (الفلبين: مشروع إدارة الموارد الزراعية في مرتفعات كورديليير PH-486).

[17] لاحظ التقييم الخارجي المستقل أن بيانات الصندوق الاستراتيجية متسامحة للغاية وتنقصها الدقة إلى حد يكاد يكفي لجعل أي عمل مع فقراء الريف يظهر كأنه ذو صلة (IEE-II-50).

49- يعمل الصندوق بوجه عام في بيئة صعبة، الفقرُ فيها متعمق وواسع الانتشار. وتفتقر الأسر إلى الأمن الغذائي وسوء التغذية مُتَفَشٍّ لدى الأطفال. ويبين تحليل لنتائج 16 دراسة استقصائية لنظام إدارة النتائج والأثر عند خط القاعدة (انظر الرسم البياني 4، والملحق الثاني، والمجلد الثاني) أنه بوجه عام يوجد عدد كبير جداً من الأشخاص الذين يقل وزنهم عن الوزن الطبيعي بين المستفيدين المستهدفين في مناطق مشروعات الصندوق. ومن بين المشروعات الـ 16 المعنية، أفادت أربعة مشروعات (ثلاثة في بنغلاديش وواحد في اليمن) بأن أكثر من نصف الأطفال أوزانهم دون الوزن الطبيعي، وأفادت أربعة مشروعات أخرى (واحد في كل من غانا وإندونيسيا والفلبين والسودان) بأن ما يتراوح بين 30 و49 في المائة من الأطفال أوزانهم دون الوزن الطبيعي.

50- تبيِّن الأرقام الواردة أعلاه مدى خطورة مشكلة الجوع ومدى أهمية تحقيق الهدف المذكور في الهدف الإنمائي الأول للألفية. وفي الوقت نفسه نجد، نظراً إلى حدة المشكلة، أن الهدف المتمثل في تخفيض عدد الأطفال دون سن الخامسة المصابين بسوء التغذية إلى النصف في عام 2015، يشكل تحدِّياً خطيراً في مناطق مشروعات الصندوق. وتؤكد هذه الأرقام أيضاً صلة أعمال الصندوق بهذه المناطق، وتوحي بأن الاستهداف، في معظمه، ناجح.

**الرسم البياني 4: نسبة الأطفال الذين وزنهم دون الوزن الطبيعي (حتى سن الخامسة)**

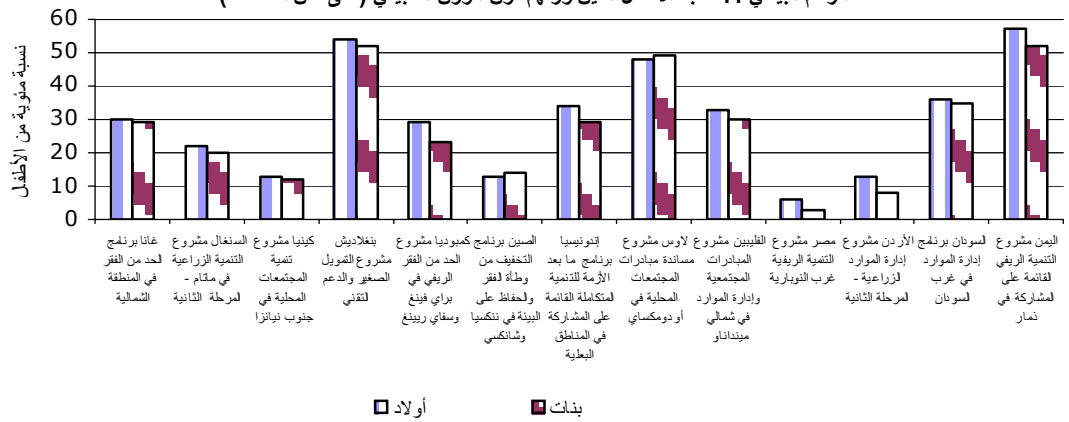


51- تُعرَّف **الفعالية** بأنها مدى تحقُّق أهداف المشروع المعلنة، من حيث الأهداف المادية، والنسبة المئوية من السكان الذين وصلهم المشروع، ومدى استفادتهم منه. وقد حصلت 78 في المائة من المشروعات على درجة تقييم مقدارها 4 أو أكثر، مقارنة بـــ 72 في المائة من مشروعات 2006. وتنشأ نقاط الضعف في الفعالية غالباً من مشاكل في التصميم والتنفيذ. والمشكلة هي أن الأهداف لا تكون دائماً محددة بدقة تامة، لا سيما في المشروعات التي تفتقر إلى أُطُر منطقية أو مؤشرات قابلة للتحقُّق منها. وعلى الرغم من هذه المشاكل، أشرفت المشروعات، في المتوسط، على تحقيق معظم أهدافها الرئيسية أو كلها، باستثناءات ملحوظة في المشروعات الواقعة في مناطق صراع أو في أقاليم متأثرة بكوارث طبيعية، كالجفاف، مثلاً.

52- بوروندي تعطي مثالاً ذا صلة في هذا الصدد. فقد عانى تنفيذ المشروع من: (i) عدم الاستقرار الاجتماعي والحرب الأهلية في سنة 1993؛ (ii) تغيُّرات كثيرة في موظفي المشروع (ثمانية مدراء، منهم واحد قتله المتمردون)؛ (iii) غياب بعثات الإشراف التابعة للمؤسسة المتعاونة ووجود فجوات بين البعثة والأخرى ناتجة عن انعدام الأمن وتعذر السفر؛ (iv) تعليق المشاركين في التمويل لصرف الأموال الملتزم بها. ومع ذلك، مدد الصندوق مدة القرض خمس مرات وظل يدفع أنشطة البرنامج إلى الأمام. وازداد عدد أفراد الفئة المستهدفة إلى 000 32 شخص أثناء تقييم منتصف المدة في سنة 1998 نتيجة لازدياد الفقر والحاجات الناتجة عن الحرب الأهلية. وعلى الرغم من هذا الوضع البالغ الصعوبة، تمكن المشروع من أداء وظيفته (وإن كان ذلك على مستويات متواضعة) بفضل جهود الحكومة وإرادة السكان المحليين على السواء. وكان للمشروع أثر إيجابي، وإن كان محدوداً.

53- أسهل طريقة لفهم **الكفاءة** هي أن تُفهَمَ بأنها العلاقة الاقتصادية بين إجمالي التكاليف وإجمالي الفوائد. فإذا كانت النسبة مواتية للفوائد كان التقييم إيجابياً. وكما يظهر الرسم البياني الوارد أعلاه، في سنة 2007 كان متوسط تقييم الكفاءة 3.9، أي أكثر قليلاً مما كان عليه في السنة 2005–2006، حين بلغ 3.8. أما بالنسبة المئوية فقد ارتفعت من 60 في المائة في 2006 إلى 68 في سنة 2007. وكان تقييم ما يقرب من 32 مشروعاً في 2007 بأنها تنقصها الكفاءة، وهنا أيضاً كان الوضع أفضل مما كان عليه في 2006، حصلت 40 في المائة من المشروعات على تقييم بدرجة 3 أو أقل. ومع ذلك، في كثير من المشروعات لم تكن الموارد تُخصَّصُ دائماً بكفاءة. وإن التأخُّرات التي لا مبرر لها في التنفيذ والتمديدات الكثيرة (بوروندي: مشروع تطوير الزراعة الرعوية في بوتوتسي BU–229 وهايتي: مشروع إصلاح شبكات

الري الصغيرة HA-241)، واتساع منطقة المشروع اتساعاً كبيراً (إثيوبيا: مشروع تطوير التعاونيات والائتمان في الإقليم الجنوبي ET-324)، وزيادة التكاليف عما كان متوقعا لمشروعات الري الصغيرة (لبنان: مشروع إصلاح وتحديث شبكات الري LP-370) كلها عوامل تقلل الكفاءة.

54- أظهرت مجموعة مشروعات 2007 نفس مستوى **الأداء**، بنسبة 76 في المائة، وهو مقياس يجمع بين الصلة والفعالية والكفاءة. والأداء أكثر توازناً هذه السنة، حيث أظهرت الفعالية والكفاءة نتائج أفضل، وهو أعلى كثيراً مما جاء في التقييم الخارجي المستقل (61 في المائة من المشروعات المنجزة). وكان أداء الصندوق من هذه الناحية مقارناً بأداء البنك الدولي، الذي حصل على 77 في المائة لحافظته الكاملة و80 في المائة للقطاع الريفي في الفترة 2001-2005[18].

55- تحسن أداء الصندوق بوجه عام، بالقياس على معياري الفعالية والكفاءة في أداء المشروعات، تحسُّناً كبيراً منذ التقييم الخارجي المستقل. وعندما يقارَنُ بأهداف خطة العمل لسنة 2009، يظهر أن مستويات الأداء لسنة 2007 في وضع جيد، مقارنةً بتلك الأهداف، فيما يتعلق بالفعالية وأداء المشروعات، وهي في الواقع أعلى في مجال الكفاءة (الرسم البياني 5).

**الرسم البياني 5: أداء المشروع واستدامته: المعدل المعياري والهدف والمنجزات**

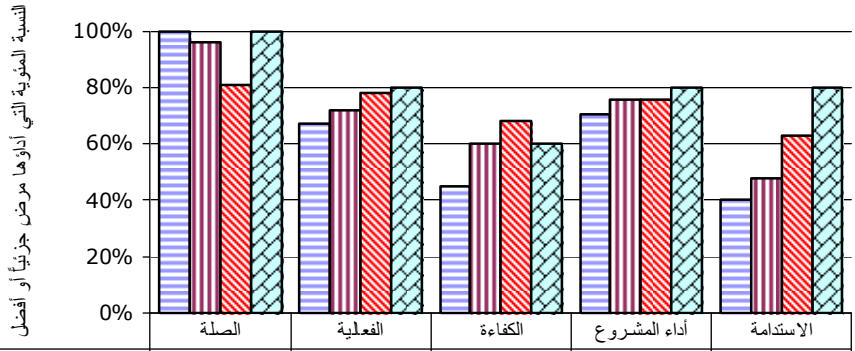


| | الصلة | الفعلية | الكفاءة | أداء المشروع | الاستدامة |
|---|---|---|---|---|---|
| المؤشر المعياري للتقييم الخارجي المستقل | 100% | 67% | 45% | 71% | 40% |
| درجة تقييم تقرير أداء الحافظة 2006 | 96% | 72% | 60% | 76% | 48% |
| درجة تقييم تقرير أداء الحافظة 2007 | 81% | 78% | 68% | 76% | 63% |
| هدف خطة العمل لسنة 2009 | 100% | 80% | 60% | 80% | 80% |

ملاحظة: عبر التقييم الخارجي المستقل عن تقدير مرضٍ لأداء المشروعات في 61 في المائة من المشروعات المنجزة. ويتوجب مقارنة تقدير تقرير أداء الحافظة البالغ 76 في المائة مع هذا الرقم.

**العوامل الشاملة**

56- في مجال **الاستدامة والملكية**، حصل 63 في المائة من مجموعة مشروعات 2007 على تقدير 4 أو أعلى، وهذا أفضل بكثير من المعدل المعياري الذي توصل إليه التقييم الخارجي المستقل 40 في المائة ومن الأداء الذي ذُكر في تقرير أداء الحافظة للسنة الماضية (الرسم البياني 5). وهذا يترك، مع ذلك 10 من الـــ 27 مشروعاً، أو 37 في المائة، بدرجة تقييم تساوي 3 أو أقل – مما يشير إلى أنه لا يتوقع أن تستمر الفوائد المكتسبة إلى ما بعد فترة تنفيذ المشروع. ومن الجدير بالاهتمام أن نحو 30 في المائة من المشروعات كان تقدير أدائها مرضياً جزئياً.

[18] *على غرار التقييم الخارجي المستقل، كان المؤشر المستخدم نتيجة مرضية بنسبة مئوية. الاستعراض السنوي لفعالية التنمية، مجموعة التقييم المستقلة، البنك الدولي.*

57- كان تقييم بعض المشروعات بأنها غير مستدامة لأنها ببساطة لم تفعل ما أريدَ لها أن تفعل. وهناك بضعة مشروعات لا تستطيع أن تستمر بدون تمويل خارجي أو مساعدة خارجية. وفي مشروعات أخرى، نجد أن عوامل متصلة بالاقتصاد الكلي، كانخفاض قيمة العملة الوطنية، كما حدث في بوروندي: مشروع تطوير الزراعة الرعوية في بوتوتسي (BI-229)، أو انقطاع خدمات الإرشاد بعد إنجاز المشروع، كما حدث في موزامبيق: مشروع التنمية الزراعية في نياسا (MZ-359)، تفسر عدم وجود الاستدامة النسبية. غير أن استدامة مؤسسات القاعدة الشعبية التي عملت على إقامتها المشروعات ما زالت تبعث على القلق، كما شوهد في بليز: مشروع إدارة الزراعة والموارد القائمة على المبادرات المحلية (BZ-1067)، والفلبين: مشروع إدارة الموارد الزراعية في مرتفعات كورديلييرا (PH-486)، وتركيا: مشروع التنمية الريفية في أوردو – جيرسون (TR-4760). وتتعلق المسألة أيضاً باختيار أي نوع من المؤسسات ينبغي تشجيعه وتعزيزه: أهي المؤسسات الموجودة/الأصلية أم مؤسسات جديدة؟ فمؤسسات القاعدة الشعبية الجديدة يمكن أن تساهم في زيادة المساواة في المجتمع، لكنها ربما تكون غير مستدامة ما لم يُستثمر وقت كافٍ وموارد كافية لجعلها قوية وقابلة للبقاء.

58- نظراً إلى الحاجة إلى فهم العوامل التي تؤثر في الاستدامة فهماً أفضل، أجريت تحليلات أخرى باستخدام 52 تقرير إنجاز مشروعات، كانت قد استُعرضت خلال السنتين الماضيتين. ومع أن حجم العينة كان صغيراً نسبياً، وأن التحليل يستطلع العلاقات بدلاً من السببية، تعطينا النتائج مع ذلك بعض النظرات الثاقبة:

(أ) من بين معايير أداء المشروعات، الكفاءةُ أكثر ما تكون صلة بالاستدامة. فالفعالية تظهر علاقة معتدلة؛ والصلة لا تتصل بالاستدامة إلا اتصالاً قليلاً.

(ب) من بين مجالات الأثر، الإنتاجية الزراعية والمؤسسات (بما في ذلك السياسات) والأصول المالية هي أكثر ما تكون صلة بالاستدامة.

(ج) من بين العوامل الشاملة، يظهر الابتكار صلة أوثق بالاستدامة، لكن أداء الاستهداف يظهر علاقة ضعيفة فقط.

(د) فيما بين الصندوق وشركائه، أداء الحكومات له أقوى علاقة بالاستدامة.

(هـ) وُجِدَ أيضاً أن أداء التنفيذ متصل اتصالاً وثيقاً بالاستدامة.

59- لذلك كانت نوعية المؤسسات والحكم ذات أهمية بالغة. ومن الأهمية بمكان، في ضوء ذلك، أن يبتعد الصندوق تدريجياً عن المنظمات المرتبطة بوقت معين، كوحدات إدارة المشروعات، والعمل مع منظمات رئيسية دائمة. وعندئذ تساعد جودة المؤسسات المحسنة على تحسين أداء التنفيذ والاستدامة. وإن العملية الجديدة لتحسين الجودة، إذ تأخذ هذا بعين الاعتبار – إلى جانب تناول مسألتَي الخطورة والاستدامة تناولاً مباشراً – ركزت أيضاً على إشراك الحكومة أثناء تصميم المشروع، وعلى تفهُّم وتصميم أفضل للتنفيذ، والترتيبات المؤسسية، والابتكار، والتعلُّم، وإدارة المعرفة.

60- إن تحقيقَ كفاءة أكثرَ مجالٌ آخر كان أداء الصندوق فيه مرضياً جزئياً فقط (الفقرة 53). وإن مشروعات الصندوق، كما لوحظ في التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق لسنة 2006، التي لا تحلل مخاطرها تحليلاً تاماً، أقل صلابة لمقاومة الظروف المتغيرة. وإن العملية الجديدة لتحسين الجودة موجهة

نحو تعزيز هذه الجوانب من تصميم المشروعات أيضاً، وعلى وجه الخصوص تقليل حالات التأخُّر في التنفيذ.

61- من حيث العمليات، ينبغي معالجة الاستدامة منذ البداية – في مرحلة تصميم المشروع – حين يلزم تحليل مسائل مثل المشاركة وملكية أصحاب المصلحة للمشروع/التنفيذ تحليلاً واضحاً. ويبدو أيضاً أن ثمة أسباباً وجيهةً لاستخدام أكبر قدر ممكن من المرونة (لتغيير مكونات المشروع وإعادة توجيه التركيز على التنفيذ عندما تكشف نقاط الضعف) والتخطيط لفترة الانتقال بعد التنفيذ إلى حالة ثابتة مستدامة.

62- أفادت مجموعة تقارير إنجاز المشروعات في 2007 بأن الأداء مُرضٍ في **الاستهداف** في أكثر من 70 في المائة من المشروعات (الرسم البياني 6). وكان متوسط درجات التقييم، البالغ 3.81 قريباً جداً من متوسط درجات 2006 (3.84). وإن كان معظم المشروعات المنخفضة درجات تقييمها كان عملها في أوضاع اجتماعية معقدة، مع ما يترتب على ذلك من مصاعب في الوصول بصورة فعالة إلى الفقراء وأكثر الناس حرماناً (الإطار 2). وفي حالات أخرى أدى الاعتماد على الاستهداف الجغرافي فقط، وترك الاستهداف الاجتماعي جانباً، إلى إضعاف أثر المشروعات على أفقر الناس (الفلبين: مشروع إدارة الموارد الزراعية في مرتفعات كورديليرا PH-486).

**الرسم البياني 6: الأداء بالقياس على العوامل الشاملة**

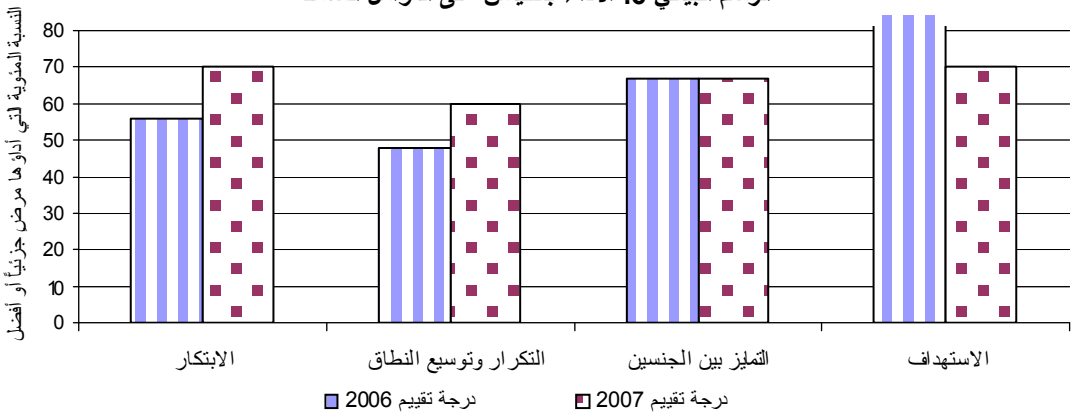


63- مكَّنَ تعزيز المبادرات المتجهة من القاعدة إلى القمة، إلى جانب مشاركة المستفيدين على جميع المستويات وفي مختلف المراحل (من التعيين إلى التنفيذ)، من نجاح الاستهداف في مالي: مشروع التنمية في منطقة البحيرات – المرحلة الثانية (ML-497). وإلى جانب التشخيص التشاركي مع أفقر المجتمعات المحلية، كانت هذه مساعدة كبيرة في فييت نام: مشروع التنمية الريفية في محافظة ها تنه (VN-1091).

**الإطار 2 – بنما: مشروع التنمية الزراعية المستدامة وحماية البيئة للداريين (PRODARIEN, 474-PA) : الاستهداف في وضع اجتماعي معقد**

كان المشروع، بعد إعادة صياغته، محدوداً بمنطقة أصغر مساحةً تتميز بفقر يتراوح من المعتدل إلى المدقع. وكان معظم المستفيدين (80 في المائة) من هذا المشروع سكاناً أصليين ينتمون إلى ثلاث مجموعات إثنية مختلفة، السكان الداريين، الذين ينتمون إلى أصل إفريقي، وإلى حد ما مجموعات مستعمرين من مقاطعات بنمية أخرى. ولم يكن تعيين المستفيدين محدداً تحديداً كافياً، لا سيما بحسب المجموعات الاجتماعية، لأن الخصائص الثقافية للمستفيدين كانت مخبأة تحت فئات عامة، كَـ "المزارعين" أو "المنتجين".

64- كان متوسط درجات تقييم الأثر على **التمايز بين الجنسين** 4، وهذا أفضل إلى حد ما من المتوسط للفترة 2005-2006 البالغ 3.6. وكانت نسبة المشروعات التي جاء تقييمها مرضياً جزئياً أو أفضل 67 في المائة (الرسم البياني 6). وكان الأداء فيما يتعلق بالتمايز بين الجنسين مدهشاً، بالنظر إلى أن معظم المشروعات لم يكن فيها مكون محدد أو هدف أو مؤشر يتعلق بالتمايز بين الجنسين في البداية. غير أنه حيثما كانت هذه المكونات غير موجودة، أُضيفت في أغلب الأحيان أثناء استعراض منتصف المدة. وينبغي الاستمرار في معالجة دواعي القلق فيما يتعلق بالتمايز بين الجنسين، ويلزم تقييمها كعامل شامل منفصل يستفيد من جميع جوانب خبرة المشروع.

65- حققت خطة عمل الصندوق للفترة 2003-2006 لـــ *"تعميم منظور التمايز بين الجنسين في عمليات الصندوق"* إلى حد كبير هدف الضمان التدريجي لدمج الاهتمامات البرمجية بالتمايز بين الجنسين في علميات أنشطة الصندوق، على الرغم من الضعف الذي أُبرِزَ (تقرير أداء الحافظة 2006). ولتوكيد استمرار الصندوق في التزامه بتعميم اعتبارات التمايز بين الجنسين، وتحقيق مزيد من التقدم في دمج اهتمامات التمايز بين الجنسين في عمليات أنشطة الصندوق، في أوائل سنة 2008، يُتوقع من الإدارة أن توافق على إطار لتعميم التمايز بين الجنسين في عمليات الصندوق على نحو يؤدي فيه إلى ما يلي: (i) يكرر المبادئ الأساسية والتعريفات والمسؤوليات الرئيسية الواردة في البرنامج القائم، الذي سيظل سارياً ليسترشد به الصندوق في أعماله؛ (ii) يصف كيف يمكن معالجة اهتمامات التمايز بين الجنسين في العمليات الراهنة لأنشطة الصندوق (باستثناء المسائل المتعلقة بالتمايز بين الجنسين)؛ (iii) يصف كيف يمكن للصندوق أن يقدم تقارير عنها في نظاميه العاديين لتقديم التقارير والرصد.

66- كانت نسبة 70 في المائة من مجموعة المشروعات هذه السنة، بوجه عام، ناجحة في مجال **الابتكار** (الرسم البياني 6) وكان تقييم ثلاثة مشروعات مرتفعاً جداً في الابتكار: بوليفيا – المشاركة واستهداف الائتمان للسكان الأصليين؛ وكمبوديا – مشروع مشاركة ابتكارية إلى حدٍّ عالٍ؛ ومقدونيا – مشروع ائتماني ابتكاري. مع أن هذه المفاهيم ليست جديدة، لكنها كانت ابتكارية في السياق الذي طُبِّقَت فيه، وأثبتت أنها أدوات فعالة غاية الفعالية في تحقيق أهدافها المعلنة. وحصلت سبعة مشروعات أخرى على تقييم بدرجة 5 للابتكار، وهذا أيضاً يعكس ابتكارات سياقية، لا أفكاراً جديدة تمام الجدة في الزراعة أو التنمية الريفية.

67- حصل **تكرار وتوسيع نطاق** أنشطة المشروعات على تقييم بدرجة 3.9 في المتوسط، وحصل 60 في المائة من المشروعات على تقييم بدرجة 4 أو أعلى (الرسم البياني 6). وحصل 12 مشروعاً من الخمسة والعشرين مشروعاً (48 في المائة)، التي جرى تقييمها في مجالي التكرار وتوسيع النطاق، على تقييم بدرجة 5 أو أعلى، وهذا يعني على الأرجح أنه يمكن توسيع نطاق الأنشطة أو تكرارها في بلدان أو قطاعات أو أقاليم أخرى. وإن الصندوق، كما تبين في نتائج سابقة، أفضل حالاً في الابتكار منه في التكرار وتوسيع النطاق، مع أن تحسينات يمكن أن تكون قد حصلت في كلا المجالين.

68- إدراكاً من الصندوق لأهمية إدخال الابتكارات في المشروعات والبرامج التي يدعمها ويعززها، وضع استراتيجة للابتكار (الوثيقة EB 2007/91/R.3) تهدف إلى ضمان إدخال الابتكارات في صميم عمليات الصندوق وممارساته بطريقة منهجية وفعالة. والعمل جارٍ الآن في تشغيل أدوات المنظمة وعملياتها

وآليات الرصد فيها للابتكارات. ومن شأن هذه بدورها أن تمكِّن الصندوق من تحسين أدائه في الابتكار والتعلُّم و/أو توسيع نطاق المشروعات. ويتوقع أيضاً أن تقدم مبادرة تعميم الابتكار مساهمة كبيرة في تعميم الابتكارات.

## دال – الأثر على الفقر الريفي

69- تعريف الأثر المستخدم أدناه هو *التغييرات في حياة الفقراء، المقصودة وغير المقصودة، التي ساهم فيها الصندوق*. وهو يعكس أيضاً حُكماً بشأن الآثار طويلة الأجل للتدخلات، ولذلك تأخذ في الحسبان الاستدامة المتوقعة. وإلى جانب العامل الأخير، يحاول الأثر على الفقر الريفي أن يرجح، بطريقة متوازنة ومحكمة، آثار التدخل على المساواة بين الجنسين (أو تمكين المرأة) وعلى سلسلة من مجالات الأثر المساهمة. ويتناول هذا الجزء درجات تقييم الأثر الإجمالي على الفقر الريفي ومجالات أثر محددة.

70- مجالات الأثر عبارة عن سلسة من تسعة "جداول أعمال" للتنمية يحاول الصندوق أن يؤثر فيها. ولا تستهدف جميع المشروعات بصراحة جميع المجالات، لكن أسلوب التقييم الحالي يفترض أن جميع المشروعات تحتاج إلى التأثير في التنمية تأثيراً إيجابياً في معظم هذه المجالات أو كلها. ويجب أن يؤخذ في الحسبان لدى قراءة هذا الجزء أن هذا النهج يحتمل أن يشوه تقييم الأثر، ويخلق في العادة تحاملاً متجهاً إلى الأسفل في تقديم تقارير عن الأداء.

71- ترد نظرة سريعة على الأداء المقارن قياساً على مجالات الأثر في الرسم البياني التالي.

**الرسم البياني 7 : الأداء بالقياس على مجالات الأثر - 2006 و2007**

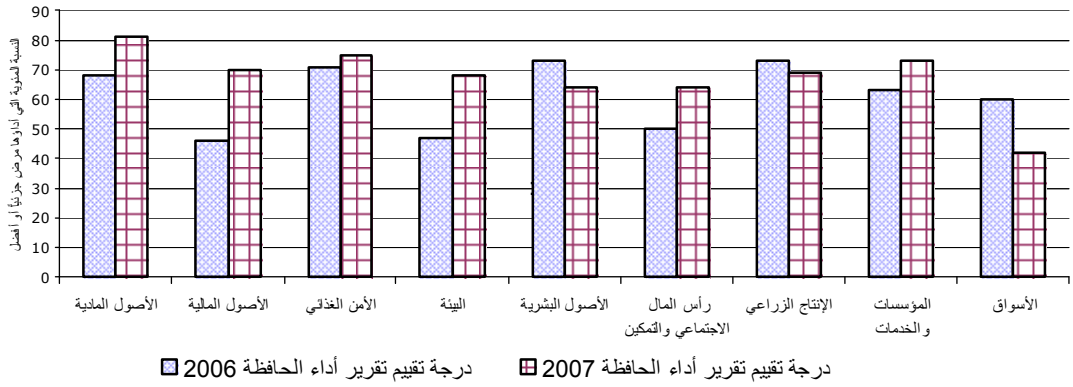


72- حصل 81 في المائة من المشروعات على تقييم **الأصول المادية** بدرجة 4 أو أعلى من ذلك، مقارنة بالسنة 2005–2006، حين حصل على هذه الدرجة 68 في المائة من المشروعات فقط. ومن بين المشروعين اللذين حصلا على تقييم مرضٍ جداً، أفادت بوليفيا مشروع التنمية القابلة للاستمرار للسكان الأصليين في مجتمعات بيني المحلية (BO-373) بتسجيل سندات ملكية لـــ 1.3 مليون هكتار بأسماء 157 مجتمعاً محلياً للسكان الأصليين، وكان معدل الاستجابة 88 في المائة من الطلبات.

**الإطار 3– بوليفيا: مشروع التنمية المستدامة لشعب بيني الأصلي (BO-373)**

مكَّن المشروع من تسجيل ملكية 1.3 مليون هكتار من أراضي السكان الأصليين، مستجيباً بذلك لـــ 88 في المائة من طلبات قدمتها جمعيات المستفيدين. وأفاد تسجيل الأراضي فائدة مباشرة 157 مجتمعاً محلياً للسكان الأصليين تضم 846 2 أسرة، يبلغ مجموع أفرادها 374 8 رجلاً و291 7 امرأة. واستفاد من هذا الإنجاز فائدة غير مباشرة 878 رجلاً و813 امرأة. وكانت هذه هي أول مرة يتم فيها فرز الأراضي وتسجيل ملكيتها، مما يزيد قيمة أصولها الطبيعية زيادة كبيرة.

73- ذكرت تقارير مجموعة المشروعات هذه السنة أداء أفضل كثيراً فيما يتعلق **بالأصول المالية** – من أداء مرض بنسبة 46 في المائة في 2006/2005 إلى 70 في المائة في 2007/2006. وكان تقييم الأصول المالية بناءً على مسألة ما إذا كان المشروع قد ساهم أم لم يساهم في زيادة إمكانيات الوصول إلى الخدمات المالية (الائتمان، التأمين، إلخ.)؛ والتغيرات الحاصلة في الأصول المالية (المدخرات، الديون، إلخ.)؛ والتغيرات في دخول الأسر. وكان للمشروعات في الغالب، على غرار الأصول الطبيعية، مكونات تسعى إلى تقديم خدمات ائتمانية ريفية – وهذا مجال أثبت فيه الصندوق أنه مقدِّم فعال للخدمات. وبلغت درجة تقييم مجموعة مشروعات 2007 في المتوسط 4.0، وحصلت 70 في المائة من المشروعات على درجة تقييم مقدارها 4 أو أكثر.

74- في الحالتين اللتين كان فيهما الأداء مرضياً جداً في فييت نام: مشروع التنمية الريفية في محافظة ها تنه (VN-1091)، أنشئت 570 2 مجموعة ائتمانية تضم 582 26 عضواً، ونجحت نحو 40 في المائة من الأسر الفقيرة التي وصلت إلى الائتمان في الانتقال إلى ما فوق مستوى خط الفقر. غير أن الأنشطة الائتمانية وجدت في الغالب صعوبات في الانطلاق (هايتي: مشروع إصلاح شبكات الري الصغيرة HT-241، مالي: مشروع التنمية في منطقة البحيرات – المرحلة الثانية ML-497) أو في الوصول إلى أفقر قطاعات السكان (نيبال: مشروع تخفيف وطأة الفقر في غرب تيراي NP-1030).

**الإطار 4: الهند: مشروع تنمية وتمكين النساء الريفيات (IN-1012):** ازداد متوسط الدخل السنوي للمرأة بما يصل إلى 60 في المائة بالقيم الحقيقية؛ وانخفض الاعتماد على العمل المأجور من 64 في المائة إلى 33 في المائة؛ وتمكنت 70 في المائة من المجموعات من إقامة صلات بالمصارف؛ وكانت الأنشطة المالية التي نُفِّذت قد اختارتها النساء المشاركات، أفراداً ومجموعات، من بين سلسلة من الأنشطة في المزارع وخارج المزارع. ومما يسَّر القيامَ بالأنشطة المدرة للدخل إمكانياتُ الوصول إلى الائتمان، والتدريب على المهارات، ونقل التكنولوجيا، والدعم التقني، وتشجيع الصلات مع الأسواق، يدعمها جميعاً مكون الاتصالات.

75- كانت المعلومات الواردة عن **الأمن الغذائي** مختلطة. ومع أن هذه الفئة بالذات تعد قياسا هاما جداً للفقر، لم تقدم تقارير إنجاز المشروعات في 2007 سوى معلومات محدودة عن مؤشرات رئيسية للأمن الغذائي. فمن بين المشروعات السبعة والعشرين المعنية، قدم 16 مشروعاً فقط معلومات كافية لتقييم الأمن الغذائي. وكان متوسط درجات التقييم 4.0، لكن 75 في المائة من المشروعات حصلت على تقييم بدرجة 4 أو أعلى. وفي بعض الحالات كان الأثر على الأمن الغذائي باهراً. ففي مالي: مشروع التنمية في منطقة البحيرات – المرحلة الثانية (ML-497) مثلاً، أدى تحسُّن الإنتاج الزراعي إلى زيادة الأمن الغذائي لـــ 000 60 شخص؛ وفي هندوراس: مشروع التنمية الريفية في الإقليم الجنوبي الغربي (HN-1087)، من بين الـــ 500 مجموعة التي تفتقر إلى الأمن الغذائي، حققت 170 مجموعة الأمن الغذائي بصورة مباشرة بينما تعكف المجموعات الأخرى على تحقيق تنويع في الإنتاج أو هي منشغلة بتجارة

زراعية متقدمة. وحيثما ذُكر أن الأثر في الأمن الغذائي ضعيف وغير كافٍ، فُسِّر هذا الضعف بانخفاض نسبة اعتماد التكنولوجيا الزراعية، وهذا في معظمه نتيجة لانعدام أمن حيازة الأراضي (كوت ديفوار: مشروع التنمية الريفية في إقليم زانزان CI-1081).

**الإطار 5 – مولدوفا: مشروع التنمية المالية الريفية والمؤسسات الصغيرة (MD-1110)**. ازداد الأمن الغذائي بتحسُّن دخول الفقراء بفضل تحسُّن الإنتاج الزراعي والأصول المالية. وقد أدى الوصول الأفضل لرأسمال القروض بواسطة جمعيات الادخار والائتمان إلى ارتفاع إمكانيات حوالي 695 4 شخصاً بنهاية 2005، ويفترض أن جزءاً من رأسمال القروض التي حصل عليها الفقراء وصغار المزارعين استُخدم لأغراض استهلاكية.

76- كان تقييم مجال الأثر على **البيئة** على أساس أثر المشروع على حالة قاعدة الموارد الطبيعية وما إذا كانت المسائل البيئية أم لم تكن قد عولجت في أنشطة محددة كالتوسُّع/التكثيف الزراعي، وتنمية البنى التحتية، والحراجة، إلخ. ففي المشروعات التي كان فيها مكون لإدارة الموارد الطبيعية على وجه التحديد، تطور هذا المجال جيداً وكانت درجة التقييم التي حصل عليها مستندة إلى آثار محددة (الإطار 5). وفي كثير من الحالات، حيث لا يوجد مكون بيئي محدد، لم يوجد دليل يذكر في تقارير إنجاز المشروعات. ومع مراعاة ما تقدم ذكره، كان متوسط درجات تقييم مجال الأثر هذا 4.1، وكانت درجات تقييم 68 في المائة من المشروعات 4 أو أكثر.

**الإطار 6 – الأردن: البرنامج الوطني لإصلاح وتطوير المراعي المرحلة الأولى (JO-1071)**. كانت الآثار الإيجابيةُ إصلاحَ المراعي باستخدام أساليب عززت وحمت النباتات الطبيعية في المنطقة بواسطة عمليات تشاركية. وانطوت أيضاً على إراحة المراعي إراحةً مرحليةً ساعدت على تحسين انتعاش أنواع الأعلاف الطبيعية. بالإضافة إلى ذلك، تمت مقابلة معدلات الإنعاش بالقدرة الإنتاجية المستدامة للمراعي، لا سيما في أحوال المناطق الجافة.

77- حصل أقل من ثلث المشروعات على تقييم بدرجة أقل من مُرضٍ في الأثر البيئي، وكان بعضها ليس له هدف بيئي، ولذلك لم يكن يُتوقع منها أي أثر بيئي إيجابي. وحصلت مشروعات قليلة على درجات تقييم منخفضة لفشلها في تحقيق أهدافها البيئية؛ وأخرى لأنها تركت أثراً سلبياً على البيئة. وفي هايتي: مشروع إصلاح شبكات الري الصغيرة (HT-241)، قدم المشروع مبيدات آفات لكنه لم يقدم تدريباً يُذكر على استخدام هذه المبيدات. وتوقف استخدام أحد المنتجات لأسباب صحية بسبب سُمِّيَّتِهِ. ويُعتقد بأن أنشطة المشروع قد زادت أيضاً خطورة تآكل التربة في بعض مناطق هايتي.

78- يسهم الصندوق أيضاً، بواسطة وحدته المعنية بمرفق البيئة العالمية، في جدول الأعمال البيئي بتنفيذ مشروعات يمولها مرفق البيئة العالمية. وتمول الحافظة الحالية المشتركة بين الصندوق ومرفق البيئة العالمية، التي تضم ست منح تبلغ قيمتها 26 مليون دولار أمريكي، تمويلاً مشتركاً مباشراً لقروض من الصندوق تبلغ قيمتها 200 مليون دولار أمريكي. والعمل جارٍ، بالإضافة إلى ذلك، على وضع تسع مبادرات جديدة، تشمل مشاركة الصندوق في: (i) إقليم أفريقيا جنوبي الصحراء بواسطة أنشطته داخل برنامج الاستثمار الاستراتيجي لإدارة الأراضي إدارةً مستدامةً في أفريقيا جنوبي الصحراء، وهي شراكة إقليمية بقيادة البنك الدولي؛ (ii) الشراكة في البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بوركينا فاسو؛ (iii) وضع وتنفيذ وثيقة البرنامج الإقليمي المتعدد الوكالات لمرفق البيئة العالمية في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بقيادة الصندوق).

79- تغطي **الأصول البشرية** سلسلة عريضة متنوعة من المواضيع، بما في ذلك الوصول إلى المياه؛ والخدمات الصحية الأساسية والوقاية من الأمراض؛ والتغيرات في عدد الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/مرض الإيدز، وفي صحة الأمهات ونسبة الوفيات، وفي نسب الالتحاق بالمدارس، وفي أعباء العمل على كواهل النساء والأطفال، وفي محو الأمية. وكان متوسط درجات التقييم للأصول البشرية 3.8، وحصل 64 في المائة من المشروعات على درجات تقييم مقدارها 4 أو أكثر. وكان مستوى الأداء هذا أقل منه في السنة الماضية، وإن كان ذلك لا يعني أنه اتجاه نحو التراجع. ففي بعض الحالات تكون درجة التقييم المنخفضة للأثر، ببساطة، ناتجة عن عدم وجود هدف متعلق بالأصول البشرية في المشروع.

**الإطار 7 موزامبيق: مشروع التنمية الزراعية في نياسا (359-MZ).** قدم المشروع مساهمة هامة للأصول البشرية بما يلي: (i) تقديم خدمات صحية أفضل بإعادة تأهيل 17 مركزاً صحياً؛ (ii) زيادة توفير المياه النظيفة بواسطة 253 نقطة توزيع مياه تخدم 000 19 أسرة، أو 000 76 نسمة؛ (iii) تحسين التعليم الابتدائي بتحسين 37 مبنى من مباني المدارس؛ (iv) توفير مزيد من المعلمين، مما أسفر عن زيادة عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس.

80- مجال الأثر المتعلق **برأس المال الاجتماعي والتمكين** يتناول التمكين إزاء السلطات العامة المحلية والوطنية والشركاء في التنمية؛ ودور الشركاء الريفيين في صنع القرار؛ والتماسك الاجتماعي والقدرة على العون الذاتي؛ والمساواة بين الجنسين. وكان متوسط درجات التقييم 3.9، مع حصول 64 في المائة من المشروعات على درجة تقييم مقدارها 4 أو أكثر (حصل 36 في المائة من المشروعات على درجة 5 و28 في المائة على درجة 4)، وهذا أعلى بكثير مما حصلت عليه مجموعة المشروعات المنجزة في السنة الماضية. ومما يذكر أن مستوى الأداء في هذا المجال أقل نسبياً منه في جميع المجالات الأخرى تقريباً. وهو منخفض أيضاً إذا أخذنا في الاعتبار الأهمية التي يوليها الصندوق لهذا المجال، وأنه ينبغي أن يكون في معظم المشروعات، إن لم يكن كلها، مكون مشاركة من أصحاب المصلحة يهدف إلى تعزيز دورهم في عملية صنع القرار.

81- يوجد في عدة مشروعات مكونات تنظيم ريفي ساعدت على رفع مستوى التمكين، لكن هذه الأهداف إما أنها لم تتحقق (بليز: مشروع إدارة الزراعة والموارد القائمة على المبادرات المحلية BZ-1067) أو أن المنظمات التي عملت المشروعات على إقامتها كانت تفتقر إلى الفعالية أو ضعيفة (بوروندي: مشروع تطوير الزراعة الرعوية في بوتوتسي BI-229) وغير قابلة للاستدامة. إلا أنه حيثما كانت المشروعات ناجحة كانت المنجزات كبيرة (الإطار 8).

**الإطار 8 إثيوبيا: مشروع تطوير التعاونيات والائتمان في الإقليم الجنوبي (342-ET):** قامت المنظمات التعاونية الريفية حتى الآن بحشد 599 1 جمعية على المستوى الأولي، تضم أكثر من 000 944 عضو، منهم أكثر من 000 110 امرأة. ويوجد أيضاً 90 اتحاداً تعاونياً من المستوى الثانوي، من بينها: خمسة اتحادات لتسويق البن؛ وعشرة اتحادات لتسويق الحبوب؛ واتحاد واحد رعوي؛ واتحاد واحد لتسويق الفواكه؛ واتحادان تعاونيان للادخار والائتمان. يضم هذان الاتحادان الأخيران 315 جمعية تعاونية من المستوى الأولي كلها أعضاء في الاتحادين، وتضم في عضويتها من الأفراد أكثر من 000 202 شخص، منهم 960 14 (7 في المائة) امرأة.

82- كان متوسط أداء **الإنتاجية الزراعية** 4.1، مع حصول 69 في المائة من المشروعات على درجات تقييم مقدارها 4 أو أكثر. وتمكن الصندوق بوجه عام من المساهمة مساهمة كبيرة في تحسين الإنتاجية الزراعية (الإطار 9). وحيث كان النجاح أكثر تواضعاً كان مردُّ ذلك في الأغلب إلى قلة إمكانيات

الوصول الآمن إلى الأرض، كما لوحظ في بليز: مشروع إدارة الزراعة والموارد القائمة على المبادرات المحلية (1067-BZ)، أو إلى المدخلات والائتمان، كما حصل في هايتي: مشروع إصلاح شبكات الري الصغيرة (241-HT) .

**الإطار 9: غانا: برنامج تحسين الجذريات والدرنيات (1053-GH):** تجاوز الإنتاج الزراعي الأهداف. وارتفعت نسبة اعتماد الكسافا المحسَّنة من 9 في المائة إلى 16 في المائة. وزرعت مناطق أوسع مساحةً مخصصة لزراعة الكسافا بغية تحسين الأنواع؛ وكان متوسط زيادة الغلة أن وصلت إلى 105 في المائة. غير أن نسبة اعتماد الممارسات الزراعية ذات الصلة كانت منخفضة. وكانت غلال المزارعين من أصناف البطاطا الحلوة المحسنة أعلى بنسبة 99.8 في المائة من زيادة غلة الأصناف المحلية. وتحققت أهداف مكافحة الأمراض (الإدارة المتكاملة للآفات)، إلا فيما يتعلق بتدريب التقنيين نتيجة لصعوبات لوجستية.

83- معظم المشروعات لها بعض الآثار المباشرة على **المؤسسات والخدمات** عندما تنفذها المؤسسات الوطنية. ومن بين مجموعة هذه السنة، حصل 73 في المائة من المشروعات على تقييم بدرجة 4 أو أكثر، وكان متوسط الدرجات 4.1، وهو أعلى كثيراً مما حصلت عليه مجموعة السنة الماضية. غير أن ثمة بعض المسائل الهامة تحتاج إلى انتباه. وما زالت مؤسسات على مستوى القاعدة الشعبية في كثير من البلدان/المشروعات، ومن بينها بنـــن: مشروع الأنشطة المدرة للدخل (488-BJ)، تتأثر بعدم وجود إطار قانوني ملائم. ويفقد الناس فرص تعزيز المؤسسات، ويعود الجانب الرئيسي من السبب في ذلك إلى انقطاع معظم موظفي المشروعات الخبراء عن العمل عند إنجاز المشروع (الفلبين: مشروع إدارة الموارد الزراعية في مرتفعات كورديلييرا 486-PH).

84- تتصل درجات تقييم **الأسواق** بإمكانيات الوصول إلى الأسواق والقدرة على الاستفادة من هذه الإمكانيات. وقد تناولت مشروعات قليلة مسألة التسويق بصورة مباشرة؛ لذلك لا يُستغرب عدم توفر معلومات ذات شأن في هذا الصدد. وقد حصل 42 في المائة من تقارير إنجاز المشروعات التسعة عشر، التي تناولت الأسواق، على تقييم بدرجة 4 أو أكثر، وكان متوسط درجات التقييم منخفضاً بحدود 3.4. ويفسر الانخفاض النسبي للأداء بعدد من العوامل (باستثناء غياب الأهداف الصريحة في كثير من المشروعات): عدم كفاية تقييم إمكانيات الأسواق (إثيوبيا: مشروع تطوير التعاونيات والائتمان في الإقليم الجنوبي ET-342)، والتوسُّع السريع في الإنتاج دون إيلاء أي اعتبار للســـوق (كمبوديا: مشروع تحسين الإنتاجية الزراعية 517-KH)، وعدم كفاية أحجام الإنتاج للوصول إلى أسواق التصدير. وجرت العادة بأن تكون الفوائد نتيجةً لطرق أفضل، وإدخال ممارسات ابتكارية بعد الحصاد (بوتان: برنامج التنمية الزراعية في المنطقة الشرقية الثانية 1094-BT) أو معلومات محسنة عن الأسواق. ففي مالي: مشروع التنمية في منطقة البحيرات – المرحلة الثانية (497-ML)، أدى تنفيذ خطة عمل لحفظ الأسماك وتحضيرها إلى ضمان توفُّر منتجات الأسماك في الأسواق المحلية طيلة أيام السنة. علاوةً على ذلك، مكَّنت الأفران المحسنة من تدخين الأسماك باستخدام مدخلات طاقة منخفضة.

85- أعطت عملية استعراض تقارير إنجاز المشروعات درجات تقييم للمشروعات من حيث أثرها الإجمالي، آخذة في الاعتبار أهداف المشروع والتغيُّرات الناتجة عن أنشطة المشروع. وليست درجةُ تقييم **أثر المشروع** متوسطَ درجات تقييم جميع مجالات الأثر، التي نوقشت أعلاه كُلاًّ على حدة. بل إنها حُكم

مرجَّح ترجيحاً ضمنياً يأخذ في الحسبان المجالات الفردية، وأهداف المشروع المعلنة، وأدلة أخرى على الأثر موجودةً على الأرض وقابلة للقياس.

86- كان المتوسط الإجمالي لدرجات تقييم الأثر على الفقر الريفي 4.0، وحصل 70 في المائة من المشروعات السبعة والعشرين على درجة تقييم مرضية جزئياً أو أفضل. ومع أنه لم يعط أي مشروع تقييماً بدرجة مرضية للغاية، لم يُعط أي مشروع تقييماً غير مرضٍ للغاية. غير أن التقييم بدرجة أداء عالٍ نسبياً أو آخذ في التحسن بوجه عام لا ينبغي أن يبعث على الرضا، لا سيما لمجالات الأثر المتصلة بالأسواق، والأصول البشرية، ورأس المال الاجتماعي، والتمكين.

## هاء – المقارنة بين نتائج تقرير أداء الحافظة ونتائج التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق

87- ينبغي، لدى تفسير النتائج المقارنة لتقرير أداء الحافظة والتقرير السنوي لنتائج وأثر علميات الصندوق، أن تؤخذ في الحسبان ثلاثة عوامل. أولاً، أن تقرير أداء الحافظة يستخدم نتائج الحافظة المنجزة فقط، بينما التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق يستخدم المشروعات المنجزة والمشروعات الجارية على حد سواء[19]. ثانياً، أن التقرير السنوي للنتائج والأثر يعتمد على عيِّنة، بينما يستند استعراض تقرير أداء الحافظة، ابتداءً من هذه السنة، على مجموع المشروعات المنجزة. ثالثاً، إن المقارنات المقدمة أدناه لا تنتمي، لأسباب ذكرت آنفاً، إلى مجموعة المشروعات نفسها.

88- نظراً إلى التنبيهات المذكورة أعلاه، تُبين نتائج التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق وتقرير أداء الحافظة مستوى منخفضاً بوجه عام للاختلاف بين التقريرين[20] (الرسم البياني 8). وبينما كانت درجات تقييم أداء الشركاء بصورة إجمالية، باستثناء الصندوق والحكومات، متشابهة جداً، كانت الدرجات التي وضعها تقرير أداء الحافظة لأداء المؤسسات المتعاونة أعلى. غير أنه يُلاحَظُ أيضاً أنه مقارنةً بسنة 2006، يبيِّن تقرير أداء الحافظة لعام 2007 انخفاضاً كبيراً في أداء المؤسسات المتعاونة.

89- كان تقييم أداء الصندوق في التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق لسنة 2005 أدنى مما وضعه تقرير أداء الحافظة (الرسم البياني 8). ويصح هذا نفسه على درجات تقييم 2006. غير أن نظرة أكثر دقَّةً تبيِّن أن توزيع درجات التقييم الذي وضعه التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق لسنة 2006 سوف تسفر عن متوسط مقداره 3.99 لأداء الصندوق. وعند مقارنة درجات تقييم أداء الصندوق بالمتوسط المرجح لدرجات تقييم أداء المؤسسات المتعاونة، البالغ 3.92 ولأداء الحكومة البالغ 3.76، نجد درجات الصندوق كانت أعلى. وبالتالي فإن أداء الصندوق في مستوى يجعله قابلا للمقارنة مع غيره من الشركاء.

[19] كانت خمس من عمليات التقييم الخمس عشرة، المشمولة بالتقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق لسنة 2006، قد أجريت لمشروعات جارية.

[20] تستند المقارنة الواردة أعلاه إلى عيِّنات مجمعة لمدة سنتين للتقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق. وفي حالة تقرير أداء الحافظة، تستند إلى عينة من 25 مشروعاً لسنة 2006 وكامل مجموعة مشروعات 2007.

**الرسم البياني 8 : أداء الشركاء، مقارنة بين نتائج التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق ونتائج تقرير أداء الحافظة**

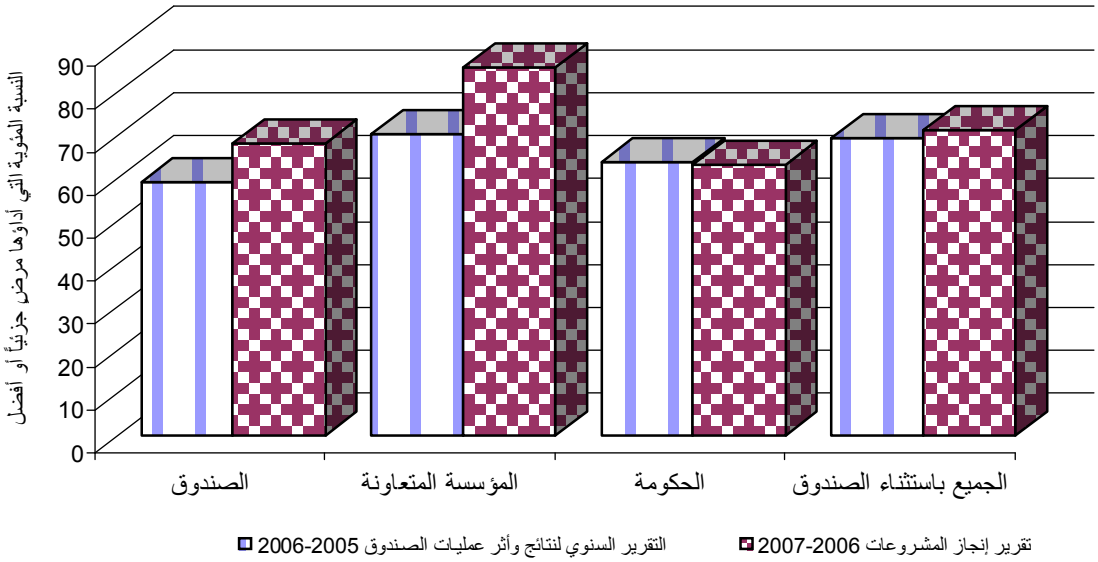


90- فيما بين معايير أداء المشروعات، يفيد التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق بوجود مستوى أعلى للأداء من حيث الصلة (الرسم البياني 9). وكما ذُكر أعلاه (الفقرة 48)، طبق تقرير أداء الحافظة لهذه السنة معايير تقييم أشدَّ صرامةً تتفق مع البيانات الاستراتيجية الأقل تساهلاً والأكثر دِقَّةً. ويميل أيضاً إلى إعطاء وزن للتنفيذ أكبر مما يعطيه للتصميم. وكذلك، بينما نجد أن درجات تقييم تقارير إنجاز المشروعات أعلى نسبياً للابتكار، نجد أن درجات تقييم توسيع النطاق منخفضة، ولذلك كانت الدرجة المركَّبة أدنى نسبياً. غير أن تقارير إنجاز المشروعات تشير إلى تحسُّن كبير في الناحيتين، وأن الاختلاف عن التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق ليس كبيراً.

**الرسم البياني 9: أداء المشروعات، واستدامتها وأثرها على الفقر والابتكار: مقارنة بين التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق وتقرير أداء الحافظة**

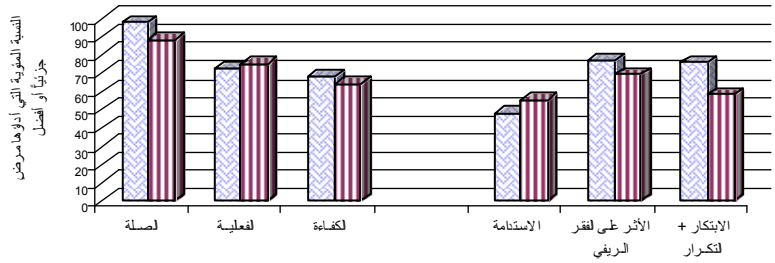


91- بقدر ما يتعلق الأمر بالاستدامة، يسجل تقرير أداء الحافظة أداء أحسن مما يسجله التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق. وبينما تجعل مجموعة البيانات الراهنة من المستحيل التوصل إلى استنتاج قطعي

بشأن الاتجاهات، يشير مصدرا البيانات كلاهما إلى مزيد من الاستدامة[21]. ولما كانت رداءة الاستدامة تتصل جزئياً بعدم تنفيذ المشروعات تنفيذاً فعّالاً، فإن الأداء الأفضل بوجه عام، الذي لوحِظَ منذ إجراء التقييم الخارجي المستقل يوحي، بصورة غير مباشرة، بتحسُّن الاستدامة.

92- هنا أيضاً كان الاختلاف بين نتائج التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق وتقرير أداء الحافظة منخفضاً نسبياً في تقييم مجالات الأثر (الرسم البياني 10). ونظراً إلى أن مجموعة البيانات التي استخدمها التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق تستخدم أرقاماً من سنوات سابقة لا يستخدمها تقرير أداء الحافظة، فإن درجات تقييم الأداء الأعلى إلى حدٍّ ما، التي وضعها تقرير أداء الحافظة توحي أيضاً بأن الأداء تحسَّن في السنوات الأخيرة.

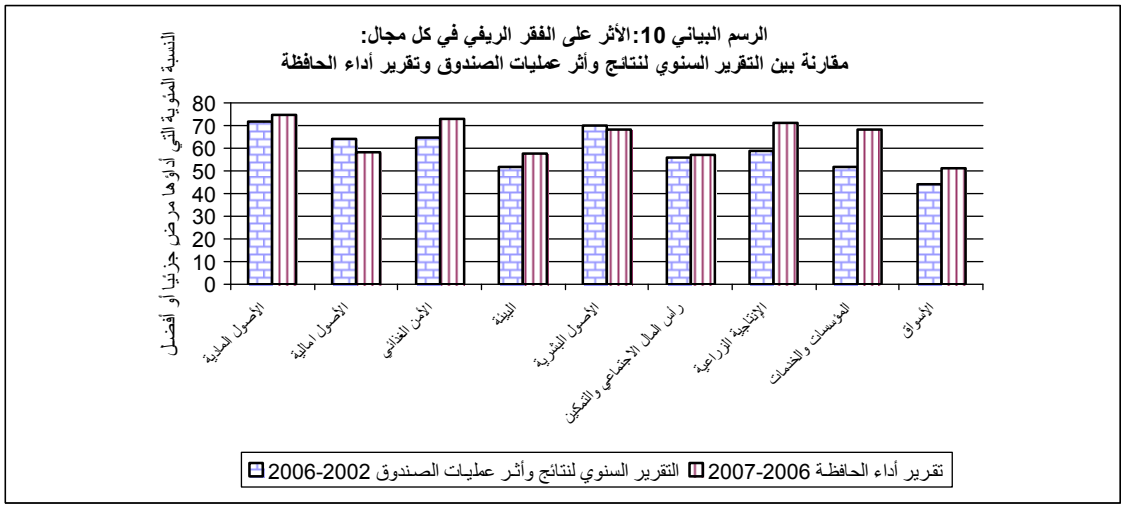


## خامسا – التقدم المحرز مقابل إطار قياس النتائج

93- يخصص إطار قياس النتائج، الذي أقره المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2007 مع ستة مؤشرات، قياس أداء المشروعات والبرامج القطرية في مراحل الدخول في الحافظة وأثناء التنفيذ وعند الإنجاز. وبناء على ذلك، ستستخدم إدارة الصندوق الإطار بوصفه آلية لرفع التقارير إلى المجلس.

94- غير أن الفترة القصيرة الفاصلة بين إقرار إطار قياس النتائج وإعداد التقرير الحالي لم تسمح بعرض مصفوفة نتائج كاملة لأداء الصندوق أثناء الفترة قيد الاستعراض. بيد أنه جرت محاولة لجمع المعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بالأهداف والانجازات، والمعايير القياسية حيثما توافرت. ونظام المعلومات الموجود لا يوفر: (i) النتائج عند الدخول للمشروعات وللبرامج القطرية؛ (ii) النتائج المرتبطة بتنفيذ البرامج القطرية وإنجازها. ففي مقابل مؤشرات الأداء في الحافظة الجارية، فإن مجموعة المعلومات الحالية تلبي هذه المتطلبات جزئيا فحسب. وترد أدناه الأنشطة الجارية والمقترحة لإنشاء نظام معلومات قادر على الاستجابة (الفقرات 123-125). وفيما يتعلق بالحافظة الجارية التي تضم 198 مشروعا، فإن

[21] سجل التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق درجات تقييم مرضية لـ 53 في المائة من المشروعات في سنة 2006 مع متوسط مقداره 43 في المائة أثناء الفترة 2002-2005. وَبَيَّنَ تقرير أداء الحافظة هذه الدرجات بنسبة 48 في المائة في سنة 2006 وبنسبة 63 في المائة في سنة 2007.

مستوى الأداء الحالي يعد مرضيا مقارنة مع الهدف المحدد للتمكين والمساواة بين الجنسين، وإن انخفض قليلا فيما يتصل بالاستدامة (77 في المائة مقارنة مع 80 في المائة).

95- وفي حين أن هناك، فيما تعلق بمؤشرات الأثر الذي ينبغي قياسه عند مرحلة الإنجاز، معلومات كافية عن الأداء الحالي في المشروعات لا توجد معلومات مماثلة عن البرامج القطرية. وفيما يتعلق بأثر المشروعات فإن الحافظة المستكملة تظهر صورة إيجابية إجمالا (أنظر الجدول 4 أدناه). وتبعا لما تحقق من تقدم عام 2007، يبقى الأداء فيما يتصل بالفعالية مقاربا لرقم 80 في المائة المستهدف. كذلك تعزز الأداء كثيرا مقابل المؤشر المركب للفقر وبات مساويا لنسبة 70 في المائة المستهدفة المحددة لعام 2010. ومن بين المؤشرات الفرعية الأربعة التأسيسية، تجاوزت قليلا مؤشرات الأصول المادية والمالية والأمن الغذائي، الرقم المستهدف المذكور آنفا. وعلى الرغم من الإشارة الواضحة إلى بعض التحسن، فإن الأثر على التمكين والمساواة بين الجنسين ما زال دون الرقم المستهدف.

96- ومرة أخرى، وفي ضوء التحسينات الظاهرة في مجموعة المشروعات المستكملة في عام 2007، لبت مستويات الابتكار والتعلم وتوسيع النطاق أهدافها. ويظهر التحليل التفصيلي قدرا أكبر من النجاح في مضمار الابتكار (70 في المائة) مقارنة مع التكرار/توسيع النطاق (60 في المائة). وبالنسبة للاستدامة، فإن الانجازات الحالية تقل عن نسبة 80 في المائة المستهدفة المحددة لعام 2010، إذ لم يحصل سوى 63 في المائة فقط من المشروعات على درجات مرضية. بيد أنه مقارنة مع نسبة 48 في المائة لعام 2006، يعد ذلك إنجازا كبيرا.

الجدول 4:

**أداء الحافظة المنجزة مقابل نتائج الإطار الاستراتيجي: الانجازات والأهداف**

(النسبة المئوية)

| *المؤشرات* | *نتائج 2006* | *نتائج 2007* | *الأهداف الفعلية لعام 2010* |
|---|---|---|---|
| **(أ) المؤشرات المتعلقة بالمشروعات** | | | |
| 1- الفعالية | 72 | 78 | 80 |
| 2- مركب الأثر على الفقر | 60 | 70 | 70 |
| الأصول المادية والمالية | 57 | 75 | |
| الأمن الغذائي | 71 | 75 | |
| التمكين | 50 | 64 | |
| المساواة بين الجنسين | 64 | 67 | |
| 3- الابتكار، التعلم و/أو توسيع النطاق | 52 | 65 | 65 |
| 4- استدامة الفوائد | 48 | 63 | 80 |
| **(ب) المؤشرات المتعلقة بالبرنامج القطري** | | | |
| 5- المساهمة في الدخل والأمن الغذائي والتمكين | غير متوافر | غير متوافر | غير متوافر |
| 6- الالتزام بجدول أعمال فعالية المعونة | غير متوافر | غير متوافر | غير متوافر |

97- جرت محاولة، عند تقييم أداء الحافظة الجارية، لقياس الأداء مقابل ستة مبادئ حددت في الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007–2010 (الوثيقة EB 2006/89/R.2/Rev.1)[22]. ومن بين هذه المبادئ، يجرى تقييم الانتقائية والتركيز فقط عند نقطة دخول مشروع ما في الحافظة. أما البقية، وعلى

[22] لما كانت هذه المؤشرات قد طبقت بأثر رجعي، يتوجب توخي الحذر عند تفسير النتائج.

وجه التحديد الاستهداف، الابتكار، الشراكة، الاستدامة وتمكين فقراء الريف، فيتم تقييمها سنويا كجزء من عملية استعراض الحافظة. وبالنسبة للمشروعات الجارية في نطاق حافظة الاستثمار التي تشمل 198 مشروعا، كانت أعلى الدرجات من نصيب الاستهداف (91 في المائة) يليه بناء الشراكات وتمكين فقراء الريف (85 في المائة). بيد أن استدامة الأثر تظهر أداء متدنيا نسبيا، سواء بالنسبة لمشروعات الاستثمار أو المنح. وحققت المنح درجة عالية فيما يتصل بالابتكار وبناء الشراكات معا.

## سادسا – الأدوات والعمليات المحسنة

### ألف – نظام إدارة النتائج والأثر

98- بدأ تطبيق نظام إدارة النتائج والأثر عقب إقراره من قبل المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2003 (الوثيقة EB 2003/80/R.6/Rev.1).

99- وبالنسبة لعام 2006، قدم مجموع 104 مشروعات بيانات لنظام إدارة النتائج والأثر بشأن نتائج المستويين الأول والثاني. ويعد هذا مواتيا مقارنة مع 61 مشروعا لعام 2003 و87 مشروعا لعام 2005. بيد أنه عند مقارنة هذا العدد مع التقارير الواجبة (119)، لم يقدم 15 مشروعا تقارير عن مدى التقدم.

**الجدول 5: الإبلاغ عن الامتثال لمؤشرات المستويين الأول والثاني لنظام إدارة النتائج والأثر**

| الشعبة | التقارير الواجبة | التقارير الواردة | لم تقدم تقارير | منها | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | نافذة <1.5 سنة | مشروعات تتسم بمشكلات |
| أفريقيا الغربية والوسطى | 31 | 27 | 4 | 1 | 1 |
| أفريقيا الشرقية والجنوبية | 22 | 19 | 3 | | 1 |
| آسيا والمحيط الهادي | 27 | 22 | 5 | 4 | 2 |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي | 18 | 17 | 1 | | 1 |
| الشرق لأدنى وشمال أفريقيا | 21 | 19 | 2 | | 1 |
| **المجموع** | **119** | **104** | **15** | **5** | **6** |

100- معظم المشروعات التي لم ترفع تقارير ظلت نافذة لأقل من 1.5 سنة. وينتمي بقية المشروعات، بصورة رئيسية، إلى فئة "المشروعات التي تتسم بمشكلات"، وبناء على ذلك، وبالنظر إلى أن نظام إدارة النتائج والأثر قد "طبق بأثر رجعي" على مشروعات قيد التنفيذ بالفعل، يمكن اعتبار الامتثال لمتطلبات رفع تقارير الإطار مرضيا للغاية.

101- واستنادا إلى الخبرة المكتسبة من تطبيق نظام إدارة النتائج والأثر خلال ثلاث سنوات، أعد كتيب إرشادي بشأن مؤشرات المستويين الأول والثاني. وعلى نحو مماثل، وفي إعقاب الصياغة النهائية لمنهجية مسوح النظام المذكور، انتهى إجراء 41 مسحا حتى يونيو/حزيران 2007. ومن بين هذه المسوحات كانت 37 منها مسوحات أساسية وأربعة منها لنصف المدة. وعلى صعيد الأقاليم أنهى إقليم آسيا والمحيط الهادي أكبر عدد (14)، يليه إقليما أفريقيا الغربية والشرق الأدنى (10 لكل منهما)، وإقليم أمريكا اللاتينية

(6) وإقليم أفريقيا الشرقية (واحد). وتحتوي هذه المسوحات على دليل القياس الكمي الذي يستخدم في تقييم أثر المشروعات وفق مؤشرات المستوى الثالث لنظام إدارة النتائج والأثر.

102- وعالج الصندوق في وقت مبكر من فترة الاستعراض أوجه القصور التقنية التي أدت إلى تباطؤ تنفيذ المسوحات الأساسية أو إعاقتها. وستولى عناية خاصة إلى تقييم اتساق نهج مسوح نظام إدارة النتائج والأثر مع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وعلى الأخص فيما يتعلق بالتزام المانحين تجاه تنسيق متطلبات إعداد التقارير، والاعتماد بقدر الإمكان على نظم الإحصاء والرصد والتقييم لدى الشركاء من البلدان. كما أن هناك حاجة إلى استقصاء بدائل للاستغلال الأفضل لجوانب التآزر المحتملة لنظام إدارة النتائج والأثر مع غيره من عمليات التقييم الذاتي للحافظة، وخاصة تقرير إنجاز المشروع.

## باء – الإشراف المباشر

103- بدأ الصندوق ممارسة الإشراف المباشر على 15 مشروعا إثر اعتماد مجلس المحافظين لقرار في عام 1997. ومن بين هذه المشروعات، انتهى العمل في ستة منها، بينما العمل جار في تسعة مشروعات (الملحق الثامن). وفي أعقاب التقييم الإيجابي للبرنامج التجريبي للإشراف المباشر، والذي أجراه مكتب التقييم خلال 2005/2004، أقر مجلس المحافظين تعديلات على اتفاقية إنشاء الصندوق وسياسات ومعايير الإقراض، بما سمح للصندوق التوسع في الإشراف المباشر بما يتجاوز البرنامج التجريبي للإشراف المباشر. وتلي ذلك الموافقة في ديسمبر/كانون الأول 2006، على سياسة الصندوق بشأن الإشراف ودعم التنفيذ (سياسة الإشراف)، والتي أكدت الحاجة إلى اختيار أوسع للشركاء في الإشراف؛ ولكي يمارس الصندوق الإشراف بنفسه؛ ولكيما يصبح أكثر استجابة وسباقا بشأن حصيلة الإشراف من خلال دعم التنفيذ.

104- وتتوخى سياسة الإشراف أن يعمد الصندوق إلى تقليص الاعتماد تدريجيا على المؤسسات المتعاونة. وستزيد المشروعات تحت الإشراف المباشر للصندوق من نسبة 5 في المائة حاليا لتصل إلى 75 في المائة خلال فترة زمنية. وتبعا لذلك، ستظل نسبة 25 في المائة من المشروعات تحت إشراف المؤسسات المتعاونة مترافقا مع دعم التنفيذ من جانب الصندوق. وستضم مجموعة فرعية من هذه المشروعات تلك التي بادرت بها مؤسسات متعاونة مع مشاركة الصندوق في التمويل.

105- وفي ضوء الغايات التي حددتها سياسة الإشراف، قرر المجلس التنفيذي، في أبريل/نيسان 2007، أن يغير من ترتيبات الإشراف على 26 مشروعا وأن يضعها تحت الإشراف المباشر من الصندوق. وقد تمت الموافقة على 12 مشروعا للإشراف المباشر في عام 2006، وثلاثة أخريات خلال الفترة حتى يونيو/حزيران 2007. وهناك بالتالي 50 مشروعا، في 30 يونيو/حزيران 2007، تحت الإشراف المباشر من الصندوق، مما يشكل نحو 23 في المائة من حافظة المشروعات الحالية وعددها 222 مشروعا.

106- وفي ضوء النسبة المتزايدة من المشروعات تحت الإشراف المباشر من الصندوق، اتخذت الإدارة عددا من تدابير بناء القدرات: إنشاء وحدة دعم لإدارة القروض داخل دائرة إدارة البرامج، ووضع وإقرار خطوط توجيهية للإشراف، وتدريب الموظفين الجوهريين.

## جيم – الآلية الإقراضية المرنة

107- وافق المجلس التنفيذي على الآلية الإقراضية المرنة في عام 1998 (الوثيقة EB 98/64/R.9/Rev.1). وبحلول ديسمبر/كانون الأول 2002، شملت الموافقة في إطار هذه الآلية ما مجموعه 20 مشروعا في 18 بلدا. وكيما يتسنى للصندوق استخلاص الدروس من تجربة المجموعة الأولى من هذه المشروعات، قرر المجلس التنفيذي، في سبتمبر/أيلول 2002، أن يقتصر عدد المشروعات الممولة في إطار هذه الآلية على تلك المشروعات التي تمت الموافقة عليها بالفعل أو أنها قيد الإعداد. كما تقرر أن يجري مكتب التقييم تقييما لتلك المشروعات في عام 2004، وأن تستند القرارات اللاحقة بشأن المشروعات الممولة من الآلية، إلى نتائج هذا التقييم. بيد أنه تقرر إرجاء التقييم لمدة عام بالنظر إلى الخبرة المحدودة التي اكتسبها الصندوق وحتى ذلك الحين في هذا الصدد. وفي عام 2005، وافق المجلس التنفيذي على توصيات لجنة التقييم الداعية إلى: (i) ضرورة إبعاد تقييم الآلية الإقراضية المرنة من برنامج عمل مكتب التقييم؛ (ii) ضرورة أن تجري الإدارة تقييما ذاتيا لأداة الآلية الإقراضية المرنة. وتعرض نتائج هذا التقييم الذاتي ليبحثها المجلس التنفيذي في الدورة الحالية (EB 2007/92/R.45).

108- وبنهاية الفترة قيد الاستعراض كان هناك مشروعا واحدا، من بين 20 مشروعا مشمولة، في المرحلة الأولى، وانتقلت 15 منها إلى المرحلة الثانية، وألغي مشروعان (لبنان: برنامج التمويل الريفي التعاوني LB–1188 وإندونيسيا: برنامج تمكين السكان الأصليين في كاليمانتان الشرقية ID-1191)، وحول واحد إلى مشروع قرض معياري قبل استعراض الدورة الأولى (بوتان: برنامج التنمية الزراعية في المنطقة الشرقية الثانية BT-1094) وأقفل واحد (النيجر: برنامج تطوير الخدمات المالية الريفية NE-1139) في نهاية المرحلة الأولى.

## دال – البرنامج التجريبي للحضور الميداني

109- وافق المجلس التنفيذي، في ديسمبر/كانون الأول 2003 (الوثيقة EB 2003/80/R.4)، على البرنامج التجريبي للحضور الميداني بهدف مساعدة الصندوق على تحقيق رؤيته وأهداف إطاره الاستراتيجي بتعزيز ودمج أربعة أبعاد مترابطة وهي: تنفيذ المشروعات، حوار السياسات، بناء الشراكات وإدارة المعرفة. وكان من المقرر تنفيذ البرنامج التجريبي للحضور الميداني خلال فترة ثلاث سنوات، مع 15 مبادرة وبميزانية معتمدة قدرها 3 ملايين دولار أمريكي. وكما نص عليه في تصميم الوثيقة, أجرى مكتب التقييم تقييما للبرنامج التجريبي المذكور. وعرض على المجلس التنفيذي، في سبتمبر/أيلول 2007، الملخص التنفيذي لتقرير تقييم البرنامج والاتفاقية عند نقطة الإنجاز (الوثيقة EB 2007/91/R.6).

110- وخلص تقييم البرنامج التجريبي للحضور الميداني إلى أن إنجازات دعم التنفيذ، وحوار السياسات وبناء الشراكات وإدارة المعارف كانت أكبر بصورة ملحوظة في البلدان التي يوجد بها حضور ميداني، عنها في البلدان المقارنة التي لا يوجد بها حضور ميداني[23]. وقد زاد البرنامج التجريبي من وضوح صورة الصندوق وفعاليته، وأتاح متابعة أفضل وأكثر اتساقا، مما كان لها جميعها تأثيرا مفيدا على جودة البرامج والمشروعات القطرية. كذلك أشار التقييم إلى أنه في حين كان التعيين الميداني لمدراء البرامج القطرية

[23] تقييم برنامج الصندوق التجريبي للحضور الميداني، التقرير الرئيسي، الصندوق، يوليو/تموز 2007 (الفقرة 112).

واعدا فيما يتعلق بمساهمته في الفعالية الإنمائية للصندوق، فإن هذا الاستنتاج بني، بالضرورة، على عينة صغيرة جدا من مدراء البرامج القطرية الذين تم ندبهم ميدانيا.

111- واستنادا إلى النتائج المذكورة أعلاه، أوصى التقييم بضرورة أن يعمل الصندوق على تعزيز الدلائل حول النتائج الإيجابية التي برزت وأن يحدد أكثر أشكال الحضور الميداني مردودية للتكاليف. وتحقيقا لهذه الغاية، أوصى بضرورة أن يتبع الحضور الميداني للصندوق في المستقبل والذي أعيدت تسميته ليصبح الحضور القطري – مسارين: (أ) مواصلة تنفيذ المبادرة القطرية الحالية للبرنامج التجريبي وعددها 15 مبادرة؛ (ب) توسيع نطاق البرنامج بما يتيح التجريب المنتظم لنماذج بديلة من الحضور القطري بإيفاد 10 تقريبا من مدراء البرامج القطرية إلى الميدان وإنشاء مكتبين أو ثلاثة من المكاتب الإقليمية الفرعية. وفي حين اتفقت الإدارة مبدئيا مع معظم توصيات التقييم، إلا أنها حبذت المضي قدما بصورة متأنية فيما يتصل بمسألة المكاتب الإقليمية الفرعية.

112- وبعد إجراء المداولات اللازمة، قرر المجلس التنفيذي: (i) أن يستمر الصندوق في المبادرات الخمس عشرة للحضور القطري، مع إجراء المزيد من التجارب ضمن هذه المبادرات الخمس عشرة؛ (ii) أن تعد الإدارة خطة نشاطات للحضور القطري للصندوق، مع مراعاة الاعتبارات البرمجية والتي تغطى، من بين ما تغطى، الترتيبات الإدارية، وتقديرات التكاليف الكلية وزيادة التكاليف، والنتائج الأساسية والمتوقعة، لبحثها في دورة المجلس التنفيذي الحالية [الوثيقة EB 2007/92/R.47].

## هاء – تنمية القطاع الخاص

113- تحدد استراتيجية الصندوق لتنمية القطاع الخاص وإرساء الشراكات، التي تمت الموافقة عليها في أبريل/نيسان 2005 (الوثيقة EB 2005/84/R.4)، إطار نتائج للفترة 2005–2008. ومن السابق لأوانه استخلاص أية استنتاجات نهائية من أي من النتائج التي أفادت بها التقارير؛ بيد أن مؤشرات الأداء الرئيسية التالية، المحددة في الإطار، أبلغ عنها في نطاق نظام إدارة النتائج والأثر من قبل مشروعات من بين مشروعات الحافظة الجارية في نهاية عام 2006:

(أ) أنشئ زهاء 350 35 مشروعا أو جرى تعزيزها، مما أسفر عن خلق نحو 500 15 فرصة عمل (إضافة إلى المالك/المشتغل)؛

(ب) جرى تشييد أو إحياء نحو 350 مرفقا للتصنيع؛

(ج) جرى تشييد أو أحياء زهاء 470 مرفقا للسوق؛

(د) جري تشييد أو إحياء قرابة 000 9 كلم من الطرق.

114- وفيما يتعلق بمؤشرات العملية بالنسبة لبرامج الصندوق ومشروعاته القطرية، قسمت مؤشرات الأداء الرئيسية بين تلك التي تمت الاستجابة لها من خلال وثائق/برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتلك المتعلقة بتصميمات مشروعات بعينها. ويظهر استعراض لوثائق/برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات، جرى عرضه على المجلس التنفيذي خلال الفترة قيد الاستعراض، أن تقدما كبيرا قد تحقق بالفعل في الإشراك بالقطاع الخاص.

115- وفيما يتعلق بإطار قياس النتائج، فقد تحقق تفوق كبير للغاية على الأرقام المستهدفة للمشروعات:

(أ) شملت نحو 86 في المائة (24 مشروعا) أنشطة هدفت إلى تعزيز قدرات الأعمال التجارية لدى الرجال والنساء من فقراء الريف أو منظماتهم (مقارنة مع هدف 20–25 في المائة)؛

(ب) من بين 25 مشروعا توخى أن تشمل أنشطة ذات طابع إرشادي، تضمنت 70 في المائة ترتيبات لإشراك القطاع الخاص، ومقدمي الخدمات بخلاف الدولة (مقارنة مع هدف 20–25 في المائة)؛

(ج) ستقدم الخدمات المالية من خلال القطاع الخاص (بما في ذلك المصارف التجارية، مؤسسات التمويل الصغري، مصارف الادخار القروية وغيرها) في 16 مشروعا (67 في المائة من المشروعات التي تمت الموافقة عليها)؛ والتي تتضمن مخصصات للخدمات المالية (مقارنة مع هدف 50–75 في المائة) من خلال المصارف؛

(د) يقدم أكثر من ثلثي المشروعات (71 في المائة) الدعم لقطاع المشروعات الصغيرة والصغرى، وعلى الأخص من خلال تنمية مهارات الأعمال التجارية؛

(ه) سيقدم الدعم للبنية الأساسية للتسويق من زهاء أكثر من 80 في المائة من المشروعات، من خلال مخصصات الطرق، مرافق السوق وتقانة المعلومات (مقارنة مع هدف 20–25 في المائة)؛

(و) يأتي ما يقل قليلا عن 13 في المائة من التمويل المشترك (باستثناء ما يرد من الحكومات والمستفيدين) من القطاع الخاص (مقارنة مع هدف 15 في المائة)؛ 82 في المائة منها مصدره مؤسسات التمويل المحلية.

116- وتعالج، بدرجات متفاوتة، جميع وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية السبع التي تمت الموافقة عليها خلال الفترة قيد الاستعراض، قضايا متعلقة بالقطاع الخاص. ولا بد للصندوق، عند إعداده لاستراتيجياته وبرامجه القطرية، من أن يأخذ بعين الاعتبار العواقب السلبية التي قد يعانيها أحيانا الفقراء والمزارعون الأشد ضعفا نسبيا جراء المنافسة المفتوحة والأطراف الفاعلة في الأسواق البعيدة عن الرقابة. وتتوقف درجة شراكة الصندوق مع القطاع الخاص على قدرة الاقتصاد الكلي والبيئة التنظيمية. وتتسم الوثائق السبع آنفة الذكر بالسمات التالية فيما يتعلق بتنمية القطاع الخاص إرساء الشراكات معه.

(أ) وضعت استراتيجيات الإشراك بحوار السياسات من أجل تنمية القطاع الخاص المحلي، في ستة برامج قطرية[24]؛

(ب) شارك ممثلو القطاع الخاص في المشاورات بشأن خمسة من برامج/وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية؛

(ج) توخت ستة من برامج/وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية إمكانات الشراكة مع القطاع الخاص.

117- يعتزم الصندوق مواصلة العمل مع القطاع الخاص، كما سيدعم تنمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص لصالح فقراء الريف رجالا ونساءً. وينبغي للصندوق أن يدرس فيما إذا كانت هناك حاجة إلى استنباط منتجات جديدة خصيصا لتلبية احتياجات القطاع الخاص المحلي.

[24] كانت تركيا هي الاستثناء، حيث انتفت الحاجة إلى جدول أعمال سياسات من هذا النمط بالنظر إلى حجم الاقتصاد والقطاع الخاص المزدهر للغاية.

## سابعا – الاستنتاجات

118- كان الصندوق ناجحا فيما يتعلق بنظم التشغيل وتحقيق النتائج خلال الفترة قيد الاستعراض. ففي إطار خطة عمل الصندوق، قام المجلس التنفيذي بوضع واعتماد ما يلي: (i) إطار جديد للنتائج على مستوى المؤسسة؛ (ii) **استراتيجية إدارة المعارف في الصندوق**؛ (iii) استراتيجية الابتكار في الصندوق. وستسفر جميع هذه التغييرات عن تأثيرات هامة على جودة حوافظ الصندوق في المستقبل.

119- فيما يتعلق بالنتائج، فقد زاد السحب بصورة كبيرة، حيث بلغ رقما قياسيا جديدا للسنة الرابعة على التوالي. كذلك زاد السحب مقابل المنح وإن يكن بصورة بطيئة بقدر أكبر. وتظهر جودة الحافظة إجمالا اتجاها بالتحسن، حسبما يبينه الانخفاض في الحافظة "المعرضة للمخاطر" من 22 في المائة إلى 19 في المائة من مجموع المشروعات ككل. والأهم من ذلك، أن المشروعات التي حددت بأنها مشروعات "تتسم بمشكلات فعلية" شهدت تحسنا في الأداء على الرغم من أنها لم تخلو بعد من المشكلات. ويعتبر أداء المنح جيدا على صعيد الابتكار وبناء الشراكات.

120- وعزز الصندوق من كفاءة مشروعاته وفعاليتها واستدامتها. وفيما يتعلق بالارتباط بالاحتياجات، فإن الدرجة المنخفضة في العام الحالي تعكس تطبيق معايير أكثر تشددا حسبما تقتضيه بيانات سياسات واستراتيجية الصندوق الجديدة. فأداء المشروعات الآن يقارب الهدف المحدد بموجب خطة العمل. كما تحسن الأداء أيضا مقابل الاستدامة. كما أن الأداء المقارن بين هذا العام والعام الماضي في مقابل الأهداف المحددة في إطار قياس النتائج الذي تمت الموافقة عليه مؤخرا، هو أداء يبعث على الرضى سواء للحافظة الجارية أو المنتهية. وتبدو التحسينات جلية مقابل جميع مؤشرات الأثر ومؤشراته الفرعية التي حددت في إطار قياس النتائج.

121- وبالإجمال، حقق أداء حافظة الصندوق تقدما كبيرا خلال الفترة قيد الاستعراض. وفي الوقت نفسه، يعمل الصندوق على معالجة عدد من القضايا ليعزز إحداث تأثير شامل ومستدام على الفقر الريفي. يرد أدناه وصف موجز لهذه القضايا والإجراءات التي اتخذت لمعالجتها.

### ألف – إدارة نظم المعلومات

122- شهد النطاق العام للرصد والتقييم الذاتي في الصندوق تحسنا هاما، بما في ذلك تقارير إنجاز المشروعات. بيد أنه يلزم مزيد من العمل، وعلى الأخص من أجل الرصد الفعال للأداء مقابل إطار قياس النتائج، وذلك عن طريق: (i) تطبيق نظام رصد كمي لجودة المشروعات عند الدخول في الحافظة؛ (ii) توسيع نطاق رصد الحافظة الجارية والتقدير الموضوعي لأداء الحافظة الجارية؛ (iii) تطبيق نظام لرصد أداء *البرامج القطرية*.

123- واستجابة للاحتياجات المحددة أعلاه، أعيد تصميم نظام تعزيز الجودة وجرى اختباره التجريبي على نطاق واسع. كما أن العمل جار على أعداد عملية لتأكيد جودة المشروعات عن بعد، ينتظر أن تشكل جزء من نظام تصميم وجودة المشروعات في الصندوق، ويجري اختبارها التجريبي حاليا. وكلتا العمليتين هما جزء من حصيلة مخرجات خطة العمل، وينتظر أن يبدأ تنفيذهما الكامل في أوائل عام

2008. وسيرفع تقرير، من خلال تقرير أداء الحافظة للعام القادم، عن النتائج المتولدة عن هاتين العمليتين في السنة الأولى فيما يتصل بالجودة عند الدخول في الحافظة.

124- وعلى نحو مماثل، بما في ذلك جميع القروض والمنح وغيرها من أنشطة في البلد، وبموجب الإطار الذي تمت الموافقة عليه بشأن برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج، يعترف بالبرامج القطرية بوصفها وحدات تخضع للاستعراض. ويجري حاليا إعداد خطوط توجيهية تفصيلية بشأن تقييم الأداء. وتم تصميم مسح للعميل/الشريك، وهو سيساهم في زيادة التزام الصندوق بالمساءلة المتبادلة وسيكون بمثابة مؤشر للتقدم في إطار جدول أعمال باريس لفعالية المعونة، حيث سيجري اختباره التجريبي في القريب العاجل. كما سيعاد النظر في الخطوط التوجيهية السارية بشأن استعراض الحافظة سعيا إلى تضمينها مؤشرات إضافية تتعلق بالحافظة الجارية للمشروعات والبرامج القطرية. وسيتم تحديث الخطوط التوجيهية بشأن إنجاز المشروعات بما يتفق مع إطار قياس النتائج الجديد. وسيجرى مزيد من تعزيز نظام إدارة النتائج والأثر والتوسع في استخدامه ليقوم عليه التقييم الذاتي لأداء الحافظة الجارية.

## باء – إدارة الحافظة

125- فيما يتعلق بإدارة الحافظة، فإن القضايا والإجراءات المقترحة هي كما يلي:

(أ) تقليص التأخير في إعلان نفاذ المشروعات وإنجاز السحوبات الأولى؛

(ب) المزيد من دمج حافظة المشروعات الاستثمارية بتقليص فترات التمديد، وإنجاز مزيد من الإلغاءات قبل موعد الإقفال حسب الاقتضاء، وأن يكون الصندوق استباقيا بقدر أكبر في تخفيض الحافظة "المعرضة للمخاطر". وستستند هذه الإجراءات، بقدر الإمكان، إلى استراتيجية تقيد من عدد المشروعات في الحافظة الجارية، مع تحقيق نمو في ذات الوقت في برامج الاستثمار عن طريق زيادة متوسط حجم الاستثمار للمشروع الواحد.

(ج) تقييد، بل وتخفيض، عدد المنح في الحافظة بتخفيض سقف الموافقات السنوية على المنح والإنجاز من عملية تصفية حافظة المنح، بما في ذلك حالات الإلغاء والإقفال. كما ينبغي أن تلتزم حافظة المنح بصورة أكثر تشددا بمتطلبات الامتثال، مثل رفع تقارير المراجعة والرصد. وعلى نحو مماثل، سيجري مزيد من توطيد الروابط بين المنح ومشروعات الاستثمار، مع العمل في الوقت نفسه على زيادة مستويات الأداء فيما يتعلق بالابتكار وبناء الشراكات.

126- وستتحقق التحسينات الشاملة في إدارة الحافظة، بما في ذلك تقليص الوقت اللازم لجعل المشروعات نافذة، عن طريق مزيد من الدقة البالغة في تصميم المشروعات الاستثمارية والمنح، خاصة بزيادة "الاستعداد للتنفيذ" عند نقطة الدخول في الحافظة. وستوجه نظم زيادة الجودة وتأكيد الجودة نحو ضمان الالتزام بهذا الجانب من جوانب تصميم المشروعات.

127- سيعزز الأداء عن طريق الترتيبات الجديدة للإشراف المباشر والحضور القطري، مما يتيح قدرا أكبر من العمل في البلدان، وخاصة في المساعدة على تنفيذ المشروعات. وسيهدف ذلك إلى مزيد من عمليات الإشراف الشاملة على البرامج القطرية التي تشمل المنح والمساعدة غير المالية معا، مثل بناء الشراكات

والحوار بشأن السياسات. كما ينتظر أن يتيح هذا النهج فرصا لقيام صلات أفضل بين الابتكار، إدارة المعرفة، بناء الشراكات وحوار السياسات لتحسين تكرار وتوسيع نطاق الابتكارات التي تستحدثها مشروعات الصندوق، حسبما اقترح في التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق في عام 2006.

128- ولما كان أداء الصندوق بوصفه شريكا يتأثر، بصورة رئيسية، بعدم حضوره الميداني عند الحاجة، فإن زيادة العمل على المستوى القطري سيسمح له بأن يكون أكثر استجابة لاحتياجات شركائه، وبالتالي المساهمة في تعزيز أداء الصندوق بصفته شريكا.

## جيم – إدارة الحصيلة والأثر

129- ستتحقق زيادة **صلة** المشروعات التي تحصل على مساعدة الصندوق وتوجيهها بصورة أفضل من خلال التطبيق الصارم لسياسة الاستهداف الجديدة وتحقيق قدر أكبر من المواءمة مع السياسات والاستراتيجيات القطرية؛ وزيادة **فعاليتها** بتحديد أكثر دقة لأهداف المشروعات ومتابعتها أثناء التنفيذ؛ **وكفاءتها** بحساب عامل الخطر والإسراع في تنفيذها. وكما أشير إليه في التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2006، فإن مشروعات الصندوق تنحو إلى المغالاة في الطموح عند مرحلة التصميم. وبالتالي فإن تحديد أهداف واقعية بقدر أكبر حري بأن يزيد من فعالية المشروعات.

130- ومن بين **مجالات الأثر**، سيقوم الصندوق بتركيز مزيد من الجهود في تمكين فقراء الريف، وخاصة النساء، إذ أن الأداء في هذا المضمار يقل كثيرا عن أهداف إطار قياس النتائج. وإتاحة الفرصة لسكان الريف الفقراء في الوصول إلى الأسواق، هو بدوره من المجالات التي ينخفض فيها أداء الصندوق بصورة كبيرة. ولما كانت استثمارات الصندوق في هذه المجالات عادة ما تكون ضئيلة نسبيا (ويحتمل أن تظل ضئيلة)، فلا بد للصندوق من العمل الوثيق مع برامج تنمية البنى الأساسية للأسواق التي تدعمها الحكومات والمانحين من الشركاء. كما أن هناك حاجة *لدمج* المكاسب التي تحققت بالفعل في مجالات أخرى مثل الأصول المادية، والأصول المالية، والأمن الغذائي والمؤسسات، والعمل على *استمراريتها لفترة زمنية*. ولهذا السبب، فإن تقييم الأداء في التقارير السنوية لأداء الحافظة قد يعرض، في المستقبل، على أساس متوسط متجدد لثلاث سنوات بدلا عن أرقام سنوية.

131- وسيجري العمل على تحسين **الاستدامة** وذلك، من خلال المساعدة على تعزيز قدرات المؤسسات ذات الصلة باحتياجات فقراء الريف ومن خلال الاستجابة على نحو أسرع حيثما تحدد أوجه قصور في التنفيذ. وبالفعل، فإن "التنفيذ الأفضل" يشكل مكونا مألوفا ينبغي معالجته من أجل تحسين الأداء في كثير من مجالات الأثر. والتبكير في تبني استراتيجية استدامة للمشروعات، مثلما أشار إليه التقرير السنوي عن النتائج والأثر لعام 2006، من شأنه أن يسهم أسهاما كبيرا في تعزيز الاستدامة. وتقوم الآن لجنة الاستعراض التقني بمتابعة هذه المسألة بصورة منتظمة أكثر. وسيولي الاهتمام إلى زيادة الكفاءة، إذ أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالاستدامة. ولما كانت الاستدامة، في الأساس، قضية شاملة، فلا بد من معالجتها بصورة شاملة في مختلف مراحل دورة المشروعات. وهو ما يستلزم تحديث الكثير من العمليات القائمة بدلا عن استحداث استراتيجية وحيدة.

132- والإدارة الفعالة للمعرفة حيوية لزيادة الأثر الشامل. وبناء على ذلك، وبالنظر إلى حاجة الصندوق إلى تعزيز قدراته في التعلم وتقاسم المعارف، وحرصا على تحقيق هدفه الأكبر المتمثل في الفعالية الإنمائية، أقر المجلس التنفيذي، في أبريل/نيسان 2007، استراتيجية الصندوق في إدارة المعرفة. وينتظر لهذه الاستراتيجية، بما توفره من نظم وبرامج وأدوات ووسائل أفضل، أن تحسن على نحو كبير أثر المشروعات التي يدعمها الصندوق والمساعدة في تحقيق هدفه في تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر.

133- يواجه الصندوق مخاطر تلازمه دوما نظرا لأنواع الأنشطة التي يدعمها. وتؤدي حالات التأخير في معالجة القضايا التي تعيق أداء المشروعات إلى تدني الأداء أكثر وتزيد من مخاطر عدم تحقيق الأثر المنشود. وستساعد زيادة الحضور القطري على التغلب على حالات التأخير هذه. كما أن هناك حاجة لاستعراض عتبة تحمل الإخفاق في الأداء، وضمان اتخاذ العمل العلاجي الفوري، وزيادة الاستباقية وتقليل المخاطر.

134- في حين أن الحاجة تدعو إلى إجراء تغييرات في عمليات الصندوق الداخلية وفي أسلوب تفاعله مع أصحاب الشأن الآخرين، فإن أي تحسن مستدام في الأداء لن يتسنى تحقيقه سوى من خلال *أداء* أفضل على *مستوى المشروعات والمستوى القطري*. ويعتبر تحسين قدرات المقترضين من الدول الأعضاء في الصندوق، هدفا مشروعا في حد ذاته. ومن هذا المنظور، ثمة حاجة إلى معالجة القضايا التالية على أساس الأولوية:

(أ) مزيد من التفصيل الدقيق للنتائج، وهو ما يستلزم برنامج عمل وميزانية سنوية مستند إلى النتائج تتم مواءمته إلى أقصى حد ممكن، مع إطار نظام إدارة النتائج والأثر؛

(ب) إرساء نظم للرصد والتقييم في المشروعات وفي المؤسسات الحكومية والتي تشكل جزءً لا يتجزأ من نتائج المشروعات المنتظرة وتيسِّر من عملية صنع القرار داخل هيكل إدارة المشروع؛

(ج) نظام تصحيح في نصف المدة يستجيب لاحتياجات المجموعة المستهدفة، ويقوم على المعلومات الراجعة التي يولدها نظام الرصد والتقييم.

135- وتشمل الأنشطة لتحقيق ما تقدم ذكره من تغييرات دورة المشروعات برمتها، وبالتالي لا بد من دعمها المتواصل سواء عند التصميم أو أثناء التنفيذ. ويمضي العمل قدما الآن من قبل شتى شعب الصندوق في نشاط أكثر تركيزا ممول بمنحة من أجل مساعدة المشروعات على تعزيز أنشطة الرصد والتقييم على مستوى المشروعات.

# تعليقات مكتب التقييم على تقرير أداء الحافظة 2006-2007

**معلومات أساسية**

1- عملاً باختصاصات لجنة التقييم ونظامها الداخلي، الذي أقره المجلس التنفيذي في دورته الثالثة والثمانين، تحتوي هذه الوثيقة على تعليقات مكتب التقييم على تقرير أداء حافظة الصندوق 2007/2006، لتنظر فيها لجنة التقييم والمجلس التنفيذي، كل في دورته المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2007.

**الجوانب الإيجابية**

2- إن التطور الذي أدخل على هيكل تقرير أداء الحافظة لهذه السنة مثير للاهتمام. ويرحب مكتب التقييم، على وجه الخصوص، بمختلف الجوانب الجديدة التي تجعل التقرير أداة هامة للتقييم الذاتي، لإدارة الصندوق وللمجلس التنفيذي على وجه السواء.

3- تشمل التحسينات التي أدخلت على تقرير هذه السنة ما يلي: (i) زيادة المواءمة بين نظامَي الصندوق للتقييم الذاتي والمستقل، باعتماد سلم التقييم ذي الست درجات لإعداد تقارير حالة المشروعات، التي هي لبنات بناء أساسية لإعداد تقرير أداء الحافظة في نهاية المطاف؛ (ii) التحليل المحدد لأداء وأثر العمليات المنجزة باستخدام 27 تقريراً من تقارير إنجاز المشروعات؛ (iii) استخدام 52 تقريراً من تقارير إنجاز المشروعات في التحليل. وكانت هذه التقارير قد أُعدت في الفترة من منتصف 2005 حتى منتصف 2007، بغية فهم العوامل التي تؤثر في الاستدامة فهماً أفضل؛ (iv) المقارنات بين النتائج التي اشتمل عليها تقرير أداء الحافظة والنتائج التي اشتمل عليها التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق، الواردة في تقرير أداء الحافظة والتقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق الذي أعده مكتب التقييم.

4- **وضع المؤشرات المعيارية.** تساهم المؤشرات المعيارية في تحسين المساءلة وتعمل بمثابة حافز على تحسين النتائج. وبينما توجد تحديات تتصل بوضع المؤشرات المعيارية، كان اهتمام التقرير بوضع المؤشرات المعيارية موضع تقدير، لا سيما الجهود التي بذلت في وضع مؤشرات معيارية لأداء عمليات الصندوق في الأقاليم الجغرافية الخمسة (انظر، مثلاً، الجدول 1 في الملحق الثالث بشأن حافظة الصندوق المعرضة للخطر عام 2007). ويضع تقرير أداء الحافظة أيضاً مؤشرات معيارية للأداء الداخلي، مستخدماً النتائج الواردة في التقييم الخارجي المستقل للصندوق (2005/2004)، قياساً كذلك على الأهداف التي وضعتها خطة عمل الصندوق لتحسين فعاليته الإنمائية (انظر الرسم البياني 5). علاوةً على ذلك، وضعت مؤشرات معيارية لأداء الصندوق من الخارج مع البنك الدولي (انظر الفقرة 54 من تقرير أداء الحافظة).

5- **التوافق بين التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق وتقرير أداء الحافظة.** بذل تقرير أداء الحافظة لأول مرة هذه السنة محاولة لتقييم *الانقطاع* بين النتائج التي وردت في عمليات التقييم المستقل الذي أجراه مكتب التقييم (في هذه الحالة، كما هي واردة في التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق) والنتائج الواردة في نظام التقييم الذاتي، الذي أجرته دائرة إدارة البرامج (كما هي واردة في تقرير أداء الحافظة). وما يبعث على الاطمئنان في هذا الصدد هو أن يلاحظ المرء تدني مستوى

الانقطاع بين النتائج على اختلاف معايير التقييم في التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق وتقرير أداء الحافظة (انظر الفقرات 87–92). والواقع أن تدني الانقطاع مؤشر أساسي إلى مصداقية وجودة نظام التقييم الذاتي في المنظمة وعملياتها.

6- بالإضافة إلى ما تقدم ذكره، خلص تقريرا هذه السنة، التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق وتقرير أداء الحافظة، كلاهما إلى استنتاجات متشابهة ومسائل للمستقبل متشابهة. فكلا التقريرين، مثلاً، تقرير أداء الحافظة والتقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق، يلاحظ أن الصندوق قام بدور في تعزيز الابتكارات، لكنه لم ينجح – كما نجح هنا – في ضمان تكرارها وتوسيع نطاقها من قبل الآخرين، كالحكومة والقطاع الخاص والجهات المانحة. وهذا شيء هام ويستحق التفكير فيه ملياً، لا سيما أثناء تنفيذ استراتيجية الابتكار الجديدة للصندوق. وكذلك، يؤكد كلا التقريرين ضعف أداء نظامي الرصد والتقييم على مستوى المشروع، ويلاحظان أن هذا المجال يحتاج إلى انتباه فوريً، مما يساهم في زيادة تعزيز أنشطة التقييم الذاتي التي يقوم بها الصندوق بصورة إجمالية.

**المسائل التي ينبغي التفكُّر فيها في تقارير أداء الحافظة في المستقبل**

7- **تحليل الاتجاهات.** يحاول تقرير أداء الحافظة تقديم تحليل للاتجاهات يقارن بين بيانات التقرير في السنتين 2006 و 2007، حتى وإن كان تقرير أداء الحافظة يلاحظ "أن هذا لا ينبغي أن يفسر، مع ذالك، بأنه اتجاه قطعي". ويود مكتب التقييم أن يؤكد أن الحكمة مطلوبة في إجراء تحليل للاتجاهات كهذا سنة بعد سنة، في ضوء العدد الصغير نسبياً من المشروعات، التي تُنجز كل سنة، حتى مع النهج الجديد لدائرة إدارة البرامج، الذي يتمثل في إدراج جميع المشروعات التي تُنجز في أي سنة بعينها في التقرير[1]. وقد ووجهت مسألة أخرى في إصدار التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق هذه السنة، وكانت المشورة التي قدمها إحصائي فني في مجال التنمية هي تجنُّب هذا النوع من تحليلات الاتجاهات.

8- استمراراً لما تقدم ذكره، مثلاً، يبرز تقرير أداء الحافظة والتقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق الاستدامة باعتبارها تحدياً أساسياً ينبغي فيه بذل جهود متضافرة في أسرع وقت ممكن. ويفيد تقرير أداء الحافظة بارتفاع نسبة المشروعات التي اعتُبر تقييمها مرضياً من 48 في المائة في سنة 2006 إلى 63 في المائة في سنة 2007. وعندما ينظر المرء إلى أرقام التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق يرى أيضاً أن ثمة تحسناً بارتفاع الرقم من 40 في المائة (2005) إلى 53 في المائة (2006). غير أنه يلزم النظر إلى هذا الاتجاه بعين الحذر، لأنه يستند إلى عيِّنة من المشروعات صغيرة وغير عشوائية، اختارها مكتب التقييم لتقييمها ــ ومن ثم ألقى شكوكاً على موثوقية الأرقام والاتجاهات. ويوضح رقم أكثر موثوقية من الناحية الإحصائية (ورد في التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق) يستند إلى درجات التقييم للفترة 2002–2006، أن مجرد 45 في المائة فقط من المشروعات التي جرى تقييمها في الفترة المذكورة كانت نتائج تقييمها مرضية من حيث الاستدامة.

9- **أهمية استخدام بيانات مشابهة.** تستند بيانات تقرير أداء الحافظة لعام 2006 إلى مبادئ توجيهية ومنهجية تختلف عن بيانات 2007. هذا شيء مفهوم، لأن تقارير إنجاز المشروعات التي استُخدمت في

[1] علاوة على ذلك، ربما تشمل تقارير إنجاز المشروعات في سنة ما عدداً أكبر أو أصغر من البلدان التي تكون لديها سياسة وبيئة مؤسسية مواتية، ويرجح أن يؤثر هذا في النتائج التي تحققها وتدرجها تقارير أداء الحافظة.

2006 كانت تستند إلى المبادئ التوجيهية لسنة 1999، بينما تستند تقارير إنجاز المشروعات لسنة 2007 إلى المبادئ التوجيهية الجديدة التي صدرت في يونيو/حزيران 2006.

10- **تفسير النتائج**. يحتوي تقرير أداء الحافظة على ثروة من البيانات والإحصاءات، وبينما يعترف بالحاجة إلى ضمان ألاّ تصبح الوثائق مفرطة في الطول، يمكن تحسين تقارير أداء الحافظة في المستقبل بتكريس جهود أكثر لتعيين وتفسير أسباب الأداء الجيد والأداء الأقل جودة. وهذا مفيد بوجه خاص في مجالات الأثر، لكنه يتصل أيضاً بتكرار الابتكارات وتوسيع نطاقها، حيث يمكن الإسهاب في تحليل الأسباب المباشرة للأداء ومقارنتها بالتفسيرات الواردة حالياً في تقرير أداء الحافظة في هذه المجالات. فالفقرة 66، مثلاً، تشير إلى ابتكارات متصلة بالائتمان في بوليفيا وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، لكنها لا تتوسع في الحديث عن الخصائص المحددة ولا العوامل التي تساهم في الابتكارات في هذين البلدين[2].

11- **إطار قياس النتائج**. وافق المجلس التنفيذي على إطار منقح لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج، في سبتمبر/أيلول 2006. واعتمد في سبتمبر/أيلول 2007 إطاراً لقياس النتائج لتقديم تقارير عن التقدم المحرز قياساً على الإطار الاستراتيجي للصندوق 2007–2010. ومن شأن البيانات والنتائج المتولدة من تقييم وثائق/برامج الفرص الاستراتيجية القطرية أن تساهم في تقديم التقارير قياساً على أهداف الإطار الاستراتيجي للصندوق. لذلك سيكون من المفيد أن يتواءم إطار نتائج وثائق/برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، حسب الاقتضاء، مع إطار قياس النتائج لتقرير "النسبة المئوية للبرامج القطرية المقيَّم أداؤها بدرجة 4 أو أكثر للتمسك بفعالية المعونة" – وهذا المؤشر ليس مشمولاً بصراحة في هذا الوقت بإطار برامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

12- **سجل التوصيات**. يتضمن تقرير أداء الحافظة عدة تدابير يعتزم الصندوق أن يحسِّن بها جودة الحافظة وأداءها بوجه عام. وقد ترغب إدارة الصندوق في وضع سجل – في شكل مصفوفة، مثلاً – تسمح بتسجيل جميع التدابير المحددة وأعمال متابعتها بطريقة موجزة وإدراجها في كل تقرير عن أداء الحافظة.

[2] ثمة مثال آخر، وهو أن الفقرة 79 تعطي بيانات تتصل بالأثر في الأصول البشرية، وتلاحظ أن 64 في المائة من المشروعات المقيَّمة تشير إلى أداء مرض جزئياً أو أفضل في مجال الأثر هذا. غير أن التفسير الوحيد المعطىَ هو أن "الأثر المنخفض، في بعض الحالات، يرجع ببساطة إلى حقيقة أنه لم يوضع هدف في المشروع يتعلق بالأصول البشرية". وهنا أيضاً، ربما كان من المفيد الإسهاب في بيان الأسباب التي جعلت الـ 36 في المائة الباقية من المشروعات غير مرضية في هذا المجال من مجالات الأثر.

# موجز نتائج المستويين الأول والثاني لنظام إدارة النتائج والأثر

| المستوى | المؤشرات | الوحدة | المجموع | حققت الهدف | تقل عن الهدف | لم يخطط لها |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **البيئة والموارد المشتركة** | | | | | | |
| | • أسر تتمتع بأمن الحيازة على الموارد الطبيعية | مشروعات | 5 | 3 | 1 | 1 |
| | | أسر | 20 374 | 19 215 | 2 376 | 500 |
| + | • تحسين الأراضي في إطار صيانة التربة والمياه | مشروعات | 29 | 14 | 11 | 4 |
| | | هكتارات | 33 295 | 24 002 | 2 376 | 6 917 |
| *المستوى الأول* | • موارد الملكية المشتركة في نطاق ممارسات الإدارة المحسنة | مبادرات | 14 | 8 | 3 | 3 |
| | | هكتارات | 476 185 | 37 514 | 6 583 | 432 088 |
| | • تنفيذ خطة إدارة الموارد | مشروعات | 12 | 8 | 4 | - |
| | | عدد | 682 | 508 | 174 | - |
| **الأمن الغذائي** | | | | | | |
| *المستوى الثاني* | • تقارير المنتجين عن زيادة الإنتاج و/أو الغلات | مشروعات | 16 | 6 | 3 | 7 |
| | | عدد | 95 248 | 66 070 | 2 545 | 26 633 |
| | • تبني السكان للتقنيات الموصي بها | مشروعات | 23 | 7 | 9 | 7 |
| | | عدد | 182 768 | 11 902 | 13 702 | 157 164 |
| *المستوى الأول* | • البيانات العملية في أراضي المزارعين | مشروعات | 21 | 17 | 1 | 3 |
| | | عدد | 21 870 | 31 562 | 133 | 175 |
| | • استراتيجية المزارعين للمشتريات | مشروعات | 14 | 7 | 3 | 4 |
| | | عدد | 67 986 | 41 061 | 11 302 | 15 623 |
| **الرأسمال البشري** | | | | | | |
| *المستوى الثاني* | • سكان يتمتعون بنظافة عامة محسنة | مشروعات | 2 | - | 1 | 1 |
| | | عدد | 46 833 | - | 150 | 46 683 |
| | • سكان يتمتعون بإمكانات مستدامة في الحصول على مياه الشرب | مشروعات | 11 | 5 | 1 | 5 |
| | | عدد | 138 446 | 71143 | 7650 | 59 653 |
| *المستوى الأول* | • تدريب السكان | مشروعات | 84 | 43 | 21 | 20 |
| | | السكان | 640 503 | 371 850 | 203 691 | 64 962 |
| | • مشروعات المجتمع المحلي التي نفذت | مشروعات | 45 | 28 | 8 | 9 |
| | | عدد | 5 413 | 3 649 | 191 | 1 573 |
| **الأصول المادية والمالية** | | | | | | |
| *المستوى الثاني* | • فرص العمل المتولدة عن المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة | مشروعات | 12 | 5 | 2 | 5 |
| | | عدد | 16 785 | 10 833 | 517 | 5 435 |
| | • المزارعون الذين يعملون في مشروعات تم أحياؤها أو مشروعات جديدة | مشروعات | 11 | 5 | 1 | 5 |
| | | عدد | 28 885 | 4674 | 96 | 24 115 |
| *المستوى الأول* | • مقرضون فعليون | مشروعات | 78 | 27 | 12 | 39 |
| | | عدد | 692 838 | 192 324 | 20 469 | 480 045 |
| | • المشروعات المنشأة و/أو تم تعزيزها | مشروعات | 37 | 14 | 13 | 10 |
| | | السكان | 13 635 | 9023 | 1 992 | 2 620 |
| | • شبكات الري التي شيدت و/أو أعيد أحياؤها | مشروعات | 24 | 14 | 5 | 5 |
| | | هكتارات | 18 444 | 17 196 | 765 | 483 |
| **السياسات** | | | | | | |
| *المستوى الثاني* | • سياسات التمكين المنشورة | مشروعات | 2 | 1 | - | 1 |
| | | عدد | 2 | 1 | - | 2 |
| *المستوى الأول* | • مشروعات تدعم عمليات لامركزية | مشروعات | 13 | 3 | 2 | 8 |
| | | عدد | 1 679 | 38 | 27 | 1 614 |
| **الرأسمال الاجتماعي** | | | | | | |
| *المستوى الثاني* | • مجموعات عاملة و/أو وظيفية | مشروعات | 14 | 8 | 3 | 3 |
| | | عدد | 3 996 | 620 | 264 | 3 112 |
| | • تنفيذ خطة إدارة الموارد | مشروعات | 14 | 7 | 3 | – |
| | | عدد | 682 | 508 | 174 | – |
| *المستوى الأول* | • مجموعات جرى تشكيلها/تعزيزها | مشروعات | 82 | 45 | 19 | 18 |
| | | عدد | 21 161 | 9 500 | 7 019 | 4 642 |
| | • خطط عمل مجتمع محلي جرى إعدادها | مشروعات | 36 | 24 | 7 | 5 |
| | | عدد | 3 087 | 2 781 | 126 | 180 |

# الحافظة المعرضة للخطر والاستباقية

1- تصنف منهجية الصندوق بشأن تقييم المشروعات المعرضة للخطر المشروعات في ثلاث فئات: "مشكلة فعلية"، "مشكلة محتملة"، وليست معرضة للخطر. ومشروعات "المشكلة الفعلية" هي تلك المشروعات التي تحصل على درجة 1، 2 أو 3، في واحد من المؤشرين الرئيسين لأداء التنفيذ والتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية. ويستند تحديد مشروعات "المشكلة المحتملة" إلى درجة 1، 2 أو 3 مقابل خمس من علامات التنبيه إلى الخطر الإحدى عشرة. وتعتبر المشروعات المتبقية بأنها ليست معرضة للخطر.

2- وفي نهاية فترة الاستعراض، أي 30 يونيو/حزيران 2007 ضمت حافظة استثمار الصندوق 32 مشروعا تصنف بأنها "معرضة للخطر"، و5 مشروعات "مشكلة محتملة". ويظهر توزيع الحافظة على صعيد الشعب بعض الاختلافات.

الجدول 1

**حافظة الصندوق المعرضة للخطر عام 2007**

| | المشروعات المعرضة للخطر | | | | ليست معرضة للخطر | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الفعلي | | المحتمل | | | | | |
| أفريقيا الغربية والوسطى | 6 | %14 | 3 | %7 | 35 | %80 | 44 | %100 |
| أفريقيا الشرقية والجنوبية | 7 | %18 | | | 33 | %83 | 40 | %100 |
| آسيا والمحيط الهادي | 8 | %17 | 1 | %2 | 37 | %80 | 46 | %100 |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي | 6 | %19 | | | 26 | %81 | 32 | %100 |
| الشرق الأدنى وشمال أفريقيا | 5 | %14 | 1 | %3 | 30 | %83 | 36 | %100 |
| **المجموع** | **32** | **%16** | **5** | **%3** | **161** | **%81** | **198** | **%100** |

3- وتعد نسبة المشروعات المعرضة للخطر في منتصف عام 2007، مرضية مقارنة مع فترة الاستعراض السابقة، عندما كانت النسبة الكلية للحافظة المعرضة للخطر 22 في المائة (20 في المائة فعلية و2 في المائة محتملة). كذلك انخفض العدد الكلي لمشروعات "المشكلة الفعلية" من 38 مشروعا في 2006 إلى 32 مشروعا في 2007. وفيما يعد هذا الرقم كبيرا، من المهم تفهم الدينامية التي تنطوي عليها هذه الأوضاع واستمرارية المشكلات وكيف تتنقل المشروعات فيما بين فئات المخاطر. ولهذا السبب، صنفت المشروعات "المعرضة للخطر" لعام 2007، في ثلاث فئات فرعية.

(أ) المشروعات "المعرضة للخطر" بصورة مزمنة هي تلك التي صنفت مشروعات "مشكلة فعلية" لثلاث سنوات متعاقبة أو أكثر. وتندرج قرابة 30 في المائة من الحافظة المعرضة للخطر (11 مشروعا) في المجموعة الحالية لمشروعات "المشكلة الفعلية".

(ب) وتتألف مجموعة المشروعات في مرحلة انتقالية معرضة للخطر من المشروعات التي شهدت، خلال السنوات الثلاث السابقة، سنة واحدة، على الأقل، غير معرضة للخطر. وتضم هذه المجموعة 21 مشروعا، تعادل 56 في المائة من الحافظة الكلية المعرضة للخطر في عام 2007.

(ج) وأخيرا، هناك أربعة مشروعات جديدة (يقل عمر تنفيذها عن سنتين) وصنفت، منذ البداية، بأنها مشروعات معرضة للخطر.

4- وإجمالا، ثمة نسبة عالية، في 2007، من المشروعات في مرحلة انتقالية معرضة للخطر[1]. وعلى نحو مماثل، ومن بين 14 مشروعا من مشروعات المشكلة المزمنة في منتصف عام 2006، ثلاثة فقط (هايتي: مشروع تكثيف المحاصيل الغذائية – المرحلة الثانية [1070-HD]؛ بنما: مشروع التنمية الريفية المستدامة في أراضي نغوبي – بوغله والمقاطعات المجاورة [1199-PA]؛ ورواندا: مشروع توأم لتنمية موارد المجتمع المحلي وتطوير البنية الأساسية في أوموتارا [1149-RW] ما زالت في فئة "المشكلة الفعلية". كما أن هناك ثلاثة مشروعات أخرى في فئة "المشكلة الفعلية" (الكاميرون: مشروع مساندة برنامج تمويل القروض الصغيرة على النطاق الوطني [1126-CM]؛ كينيا: مشروع زراعة البستنة والمحاصيل الغذائية التقليدية في المحافظة الشرقية [467-KE] وباكستان: مشروع تنمية المحاصيل الغذائية في الإقليم الشمالي [1042-PA]) ومن المتوقع استكمالها في يونيو/حزيران 2007. والأهم من ذلك، أن الصندوق نجح في تحسين جودة الحافظة في كل من أنغولا: مشروع تنمية المناطق الشمالية [492-AO]، الصين: مشروع تنمية المحاصيل الغذائية في الإقليم الشمالي [1083-CN]، غيانا: مشروع تقديم خدمات المساندة للمجتمعات الريفية الفقيرة [1009-GY]، ملاوي: برنامج التنمية في سهول الفيضانات لأصحاب الحيازات الصغيرة [1047-MW]، واليمن: مشروع التنمية الريفية القائمة على المشاركة في ذمار [1195-YE]. وفي حين تحسن أداء مشروع نيبال: مشروع التخفيف من وطأة الفقر في المرتفعات الغربية [1119-NE]، فإنه مازال مشروع "مشكلة فعلية".

5- وساهم قفل المشروعات في كل من بليز: مشروع إدارة الزراعة والموارد القائمة على المبادرات المحلية (1067-AZ)، نيبال: مشروع تخفيف وطأة الفقر في غرب تيراي (1030-NE)، تركيا: مشروع التنمية الريفية في أوردو – جيرسون (476-TR) وزيمبابوي: برنامج مساندة شبكات الري لأصحاب الحيازات الصغيرة (1051-ZW)، في تعزيز جودة الحافظة إجمالا. ولم يتسن، قبل قفل مشروعي بليز وزيمبابوي، حل المشكلات المزمنة التي واجهها المشروعان. وفيما يتعلق بمشروع النيجر: برنامج تطوير الخدمات المالية الريفية 1139-NE، قدم الصندوق إلى الأمام موعدي الإنجاز والقفل نظرا لضعف التقدم والتنفيذ. ولم يعد مشروعا الجزائر: المشروع الرائد لتنمية الزراعة الجبلية في حوض مستجمعات المياه في وادي صفصاف (1176-DZ)، والهند: مشروع ضمان موارد الرزق للأسر الريفية المنكوبة بالزلزال في ولاية غوجارات (1210-IN) جزء من الحافظة المعرضة للخطر، إذ جرى إلغاؤهما بناء على طلب الحكومتين المعنيتين.

[1] عادلت نسبة المشروعات المعرضة للخطر المزمن، في تقرير أداء المشروعات في العام الماضي 35 في المائة من مجموع الحافظة المعرضة للخطر، وضمت 14 مشروعا.

| الإقليم | مشروعات المشكلة الفعلية في 2006 | الأوضاع في منتصف 2007 | | | الاستباقية (النسبة المئوية) |
|---|---|---|---|---|---|
| | | مزمنة | ترفيع إعادة هيكلة | انتهت أقفلت | ألغيت |
| أفريقيا الغربية والوسطى | 5 | السنغال، 1156<br>الكاميرون، 1126[أ]<br>النيجر، 1139[أ] | السنغال، 1019(P)<br>النيجر، 1221<br>نيجيريا، 1260 | | 40 |
| أفريقيا الشرقية والجنوبية | 8 | رواندا، 1149<br>كينيا، 467[أ] | إريتريا، 1097<br>سوازيلند، 1159<br>موريشيوس، 1093<br>أنغولا، 492[أ]<br>ملاوي، 1047[أ] | زيمبابوي1051 | 75 |
| آسيا والمحيط الهادي | 8 | الهند، 1155<br>باكستان، 1078<br>باكستان، 1042[أ] | الصين، 1083<br>نيبال، 1119(P)<br>نيبال، 1285 | نيبال 1030 | الهند 1210 | 62 |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي | 9 | الأرجنتين، 1098<br>هايتي، 1070<br>بنما، 1199 | هندوراس، 1128<br>هندوراس، 1198<br>نيكاراغوا، 1120<br>هايتي، 1171<br>غيانا، 1009[أ] | بليز 1067 | | 66 |
| الشرق الأدنى وشمال أفريقيا | 8 | جورجيا، 1147<br>المغرب، 1230<br>تركيا، 1189 | جيبوتي 1236<br>اليمن 1195<br>اليمن 1075[أ] | تركيا 476 | الجزائر 1176 | 62 |
| **المجموع** | **38** | **14** | **19** | **4** | **2** | **64** |

* من المنتظر أن تقفل هذه المشروعات خلال فترة الاستعراض الحالية. وهي مضمنة في مجموعة المشروعات المعرضة للخطر باستمرار أو جرى ترفيع/إعادة هيكلتها استنادا إلى تقييمها خلال فترة الاستعراض الأخيرة.

6- جرى ترفيع المشروعات الـ 19 المتبقية من فئة "المشكلة الفعلية" حيث شهدت تحسنا في الأداء. وكان من المقرر قفل المشروعات التي عليها علامة "نجمة" أثناء فترة الاستعراض الحالية (1 يوليو/تموز 2006 – 30 يونيو/حزيران 2007) ولكنها ضمنت في الفئة الفرعية التي جرى ترفيعها نظرا لتحسن أدائها خلال السنة الأخيرة من التنفيذ. وباعتبار كامل مجموعة المشروعات التي جرى ترفيعها أو إعادة هيكلتها، يمكن التمييز بين فئتين فرعيتين.

7- وتعتبر استباقية الحافظة التي حسبت لمجموعة المشروعات "المعرضة للخطر" في منتصف عام 2006، مرضية بنسبة بلغت 64 في المائة[2]. بيد أن هذا المؤشر لا بد من دعمه بمزيد من التحليل، لأن تحسين أداء المشروع مرغوب فيه أكثر من إلغاء المشروعات غير الناجحة. ويندرج عدد من المشروعات في هذه الفئة الفرعية الأولى، أي تحسن أداء المشروع. وأدت تقارير نصف المدة دورا نشطا في مساعدة المشروعات في كل من إريتريا: مشروع تنمية الإنتاج الحيواني والزراعي في غاش باركا [1097-ER]، هندوراس: مشروع الصندوق الوطني للتنمية الريفية المستدامة والبرنامج الوطني للتنمية المحلية [HN-1128] و[1198-HN]، ونيجيريا: برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المجتمعات المحلية في دلتا النيجر [1260–NG] والسنغال: مشروع تطوير القرى وإدارتها [1019–SR]، على تحقيق أداء أفضل. وتحقيقا لهذه الغاية أعيد تركيز الإجراءات والتدخلات العلاجية. وفي كل من هندوراس والسنغال، استفادت تقارير نصف المدة من الدعم من RUTA والحضور الميداني للصندوق.

8- كذلك ساهمت مبادرات المتابعة والإشراف والحوار المكثفة في تعزيز أداء المشروع في الصين: مشروع تنمية المحاصيل الغذائية في الاقليم الشمالي [1083-CN] وجيبوتي: مشروع تنمية المشروعات الصغيرة

[2] هي نسبة المشروعات التي صنفت مشروعات "مشكلة فعلية" في السنة السابقة وجرى ترفيعها، إعادة هيكلتها، قفلها، إلغاؤها أو تعليقها أثناء فترة الاستعراض الحالية. وحسب الرقم الإشاري بحساب عدد المشروعات التي صنفت مشروعات مشكلات فعلية في السنة السابقة ولكنها لا تندرج في هذه الفئة في السنة الحالية، وقسمة هذا العدد بالعدد الكلي لمشروعات المشكلة الفعلية في السنة السابقة.

والتمويل الصغير [DJ-1236]. ففي مشروع الصين: مشروع تنمية المحاصيل الغذائية في الاقليم الشمالي [CN-1083]، وإثر متابعة وحوار مكثفين، جرى التوقيع مع تعاونيات الائتمان الريفي على اتفاقيات قرض فرعي؛ وتحقق تقدم طيب منذ ذلك الحين. وفي مشروع جيبوتي: مشروع تنمية المشروعات الصغيرة والتمويل الصغير [DJ-1236]، كرس الصندوق موارد إضافية لدعم وحدة إدارة المشروع التي أنشئت حديثا، وشارك في مبادرات حوار السياسات مع المسؤولين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة بغية وضع ما يلزم من سياسات التمويل الصغري لتهيئة بيئة مواتية لتنفيذ المشروع.

9- وتتألف الفئة الفرعية الثانية من المشروعات التي أدت فيها عوامل خارج تأثير الصندوق المباشر، إلى تحسينات الأداء. واستفادت مشروعات الصندوق في نيبال من التحسن العام في البيئة الأمنية والسياسية. وحددت التغييرات في إدارة المشروع باعتبارها العوامل الرئيسية التي أثرت في تحسن أداء مشروعات الصندوق في نيكاراغوا: برنامج صندوق المساعدة التقنية في منطقة ليوني وشيناندیغا وماناغوا (NI-1120) واليمن: مشروع التنمية في منطقة الريمة (YE-1075).

| الشعبة | مشروعات المشكلة الفعلية في 2006 | مشروعات المشكلة الفعلية في 2007 | الاستباقية (نسبة مئوية) | تراجع الخطر (نسبة مئوية) |
|---|---|---|---|---|
| أفريقيا الغربية والوسطى | 5 | 6 | 40 | 50 |
| أفريقيا الشرقية والجنوبية | 8 | 7 | 75 | 100 |
| آسيا والمحيط الهادي | 8 | 8 | 62 | 33 |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي | 9 | 6 | 66 | 66 |
| الشرق الأدنى وشمال أفريقيا | 8 | 5 | 62 | 0 |
| **المجموع** | **38** | **32** | **64** | **46 %** |

10- يستخدم الصندوق أيضا، علاوة على الرقم الإشاري للاستباقية، الرقم الإشاري لتراجع الخطر، والذي يحسب نسبة التدخلات التي صنفت من قبل مشروعات "مشكلة فعلية" والتي، وعلى الرغم من بقائها ضمن هذه المجموعة خلال السنة الحالية، أظهرت تحسنا في الأداء[3]. وبلغ الرقم الإشاري 46 في المائة في منتصف 2007. وبقول آخر، إن أداء ما يقل قليلا عن نصف مجموع المشروعات حقق بالفعل بعض التحسن.

[3] تحسب بمقارنة عدد علامات التنبيه في تقرير حالة المشروع لكل مشروع مشكلة فعلية في السنة السابقة، مع عدد علامات نفس المشروع لفترة الاستعراض الحالية. ويحسب الرقم الإشاري بحساب عدد المشروعات التي انخفضت فيها علامات التنبيه، وقسمة عدد المشروعات "تراجع الخطر" بعدد مشروعات المشكلة الفعلية التي تظهر في كلتا السنتين.

# قائمة تقارير إنجاز المشروعات المستعرضة

| الإقليم | البلد | رقم المشروع | *اسم المشروع/البرنامج* | تاريخ نفاذ القرض | تاريخ استكمال المشروع | تاريخ إقفال القرض | *Approved loan amount (US$'000)* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| PA | بنن | 488 | مشروع الأنشطة المدرة للدخل | 13 مارس/آذار 1997 | 31 ديسمبر/كانون الأول 2004 | 30 يونيو/حزيران 2005 | 12 000 |
| PA | غامبيا | 428 | برنامج التنمية الزراعية في الأراضي المنخفضة | 27 مايو/أيار 1997 | 31 ديسمبر/كانون الأول 2004 | 30 يونيو/حزيران 2005 | 5 061 |
| PA | غانا | 1053 | برنامج تحسين الجذريات والدرنيات | 15 يناير/كانون الثاني 1999 | 31- مارس/آذار 2005- | 30 سبتمبر/أيلول 2005 | 9 017 |
| PA | كوت ديفوار | 1081 | مشروع التنمية الريفية في إقليم زانزان | 16 سبتمبر/أيلول 1999 | 30 سبتمبر/أيلول 2005 | 31-مارس/آذار 2006 | 11 117 |
| PA | مالي | 497 | مشروع التنمية في منطقة البحيرات – المرحلة الثانية | 12 يونيو/حزيران 1997 | 31 ديسمبر/كانون الأول 2005 | 30 يونيو/حزيران 2006 | 12 692 |
| PF | بوروندي | 229 | مشروع تطوير الزراعة الرعوية في بوتوتسي | 27 سبتمبر/أيلول 1989 | 31 ديسمبر/كانون الأول 1995 | 30 يونيو/حزيران 2005 | 8 960 |
| PF | إثيوبيا | 342 | مشروع تطوير التعاونيات والائتمان في الإقليم الجنوبي | 17 أغسطس/آب 1994 | 30 يونيو/حزيران 2005 | 31 ديسمبر/كانون الأول 2005 | 10 470 |
| PF | موزامبيق | 359 | مشروع التنمية الزراعية في نياسا | 19 أكتوبر/تشرين الأول 1994 | 31 ديسمبر/كانون الأول 2005 | 30 يونيو/حزيران 2006 | 12 403 |
| PI | بوتان | 1094 | برنامج التنمية الزراعية في المنطقة الشرقية الثانية | 17 مايو/أيار 2000 | 30 يونيو/حزيران 2005 | 31 ديسمبر/كانون الأول 2005 | 9 511 |
| PI | كمبوديا | 517 | مشروع تحسين الإنتاجية الزراعية | 22 سبتمبر/أيلول 1997 | 31 ديسمبر/كانون الأول 2005 | 30 يونيو/حزيران 2006 | 8 599 |
| PI | الهند | 1012 | شروع النهوض بأحوال المرأة الريفية ومساعدتها | 19 مايو/أيار 1999 | 30 يونيو/حزيران 2005 | 31 ديسمبر/كانون الأول 2005 | 19 208 |
| PI | نيبال | 1030 | مشروع تخفيف وطأة الفقر في غرب تيراي | 10 مارس/آذار 1998 | 30 يونيو/حزيران 2005 | 31 ديسمبر/كانون الأول 2005 | 8 866 |
| PI | الفلبين | 486 | مشروع إدارة الموارد الزراعية في مرتفعات كورديلييرا | 4 ديسمبر/كانون الأول 1996 | 31 ديسمبر/كانون الأول 2004 | 30 يونيو/حزيران 2005 | 9 240 |
| PI | فييت نام | 1091 | مشروع التنمية الريفية في محافظة ها تنه | 17 سبتمبر/أيلول 1999 | 30 سبتمبر/أيلول 2005 | 31-مارس/آذار 2006 | 15 433 |
| PL | بليز | 1067 | مشروع إدارة الزراعة والموارد القائمة على المبادرات المحلية | 30 يونيو/حزيران 1999 | 31 ديسمبر/كانون الأول 2005 | 30 يونيو/حزيران 2006 | 2 293 |
| PL | بوليفيا | 373 | مشروع التنمية القابلة للاستمرار للسكان الأصليين في مجتمعات بيني المحلية | 30 أكتوبر/تشرين الأول 1996 | 30 يونيو/حزيران 2005 | 31 ديسمبر/كانون الأول 2005 | 6 260 |
| PL | هايتي | 241 | مشروع إصلاح شبكات الري الصغيرة | 10 مايو/أيار 1996 | 31 ديسمبر/كانون الأول 2005 | 30 يونيو/حزيران 2006 | 10 572 |
| PL | هندوراس | 1087 | مشروع التنمية الريفية في الإقليم الجنوبي الغربي | 30 يونيو/حزيران 1999 | 30 يونيو/حزيران 2005 | 31 ديسمبر/كانون الأول 2005 | 19 300 |

| الإقليم | البلد | رقم المشروع | *اسم المشروع/البرنامج* | تاريخ نفاذ القرض | تاريخ استكمال المشروع | تاريخ إقفال القرض | *Approved loan amount (US$'000)* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| PL | بنما | 474 | مشروع التنمية الزراعية القابلة للاستمرار والحماية البيئية في دارين | 28 أكتوبر/تشرين الأول 1996 | 31 ديسمبر/كانون الأول 2005 | 30 يونيو/حزيران 2006 | 7 916 |
| PN | مصر | 355 | مشروع تكثيف الإنتاج الزراعي | 25 يناير/كانون الثاني 1995 | 30 يونيو/حزيران 2005 | 31 ديسمبر/كانون الأول 2005 | 20 200 |
| PN | الأردن | 1071 | البرنامج الوطني لإصلاح وتطوير المراعي – المرحلة الأولى | 4 سبتمبر/أيلول 1998 | 30 يونيو/حزيران 2005 | 31 ديسمبر/كانون الأول 2005 | 4 003 |
| PN | لبنان | 1036 | مشروع تطوير البنى الأساسية الزراعية | 9 أبريل/نيسان 1999 | 31 ديسمبر/كانون الأول 2004 | 30 يونيو/حزيران 2005 | 11 929 |
| PN | لبنان | 370 | مشروع إصلاح وتحديث شبكات الري | 4 يناير/كانون الثاني 1996 | 31-مارس/آذار 2005 | 30 سبتمبر/أيلول 2005 | 9 920 |
| PN | جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة | 522 | مشروع إحياء المناطق الريفية في جنوب وشرق البلاد | 5 سبتمبر/أيلول 1997 | 31 ديسمبر/كانون الأول 2005 | 30 يونيو/حزيران 2006 | 8 148 |
| PN | مولدوفا | 1110 | مشروع تنمية الخدمات المالية الريفية لأصحاب الحيازات الصغيرة | 01 ديسمبر/كانون الأول 2000 | 31 ديسمبر/كانون الأول 2005 | 30 يونيو/حزيران 2006 | 8 000 |
| PN | تركيا | 476 | مشروع التنمية الريفية في أوردو – جيرسون | 25 أغسطس/آب 1997 | 31 ديسمبر/كانون الأول 2005 | 30 يونيو/حزيران 2006 | 19 992 |
| PN | اليمن | 1061 | مشروع التنمية الريفية في المحافظات الجنوبية | 01 يوليو/تموز 1998 | 30 يونيو/حزيران 2005 | 31 ديسمبر/كانون الأول 2005 | 11 276 |

ملاحظات:

PA = أفريقيا الغربية والوسطى

PF = أفريقيا الشرقية والجنوبية

PI = آسيا والمحيط الهادي

PL = أمريكا اللاتينية والكاريبي

PN = الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

## نموذج لتقييم أداء المشروعات

| *المعيار* | *التقييم* |
|---|---|
| | *أداء المشروع* |
| التصميم | • هل أثّرت مشاكل التصميم على أي جانب من جوانب أداء المشروع أو أثره؟<br>• هل وفر المشروع ما هو ملائم من الموارد البشرية والمادية والمالية؟<br>• هل أُخذت بيانات خط الأساس في الاعتبار عند مرحلة التصميم؟<br>• هل كان للمشروع إطار منطقي؟<br>• هل كان معدل العائد الداخلي المتوقع مدرجاً في التصميم الأصلي للمشروع؟<br>• هل تشكل المكونات وسيلة منطقية ومتسقة لتحقيق الهدف المعلن؟<br>• هل كان المشروع طموحاً أكثر ممّا ينبغي أم لم يكن لديه الطموح الكافي؟<br>• هل عالج التصميم قضايا التمايز بين الجنسين؟<br>• هل شارك أصحاب المصلحة بأي شكل من أشكال في التصميم؟ |
| التنفيذ | • ما مدى فعالية وحدة إدارة المشروع؟<br>• هل كانت نظم الرصد والتقييم موجودة وقادرة على العمل؟<br>• هل أجريت حلقات عمل ومسوح لأصحاب المصلحة؟<br>• هل تمّ تحديث الإطار المنطقي ليواكب التغيرات التي طرأت أثناء التنفيذ؟<br>• هل طرأت أية تغيرات على التصميم أثناء التنفيذ؟<br>• هل كانت ترتيبات التنفيذ ملائمةً وفعالة (مثلاً، هل كان لدى الوكالة المنفذة القدرة على القيام بأنشطة المشروع)؟ |
| الصلة | • هل كان المشروع متلائماً مع احتياجات فقراء الريف؟<br>• هل كان نهج الاستهداف متناسباً مع السياق القطري، وهل كان فعّالاً؟<br>• هل كان المشروع متلائماً مع الأهداف الاستراتيجية للصندوق؟<br>• هل كان المشروع متلائماً مع استراتيجيات التنمية الوطنية؟ |
| الفعالية | • إلى أيّ مدى تمّ تحقيق الأهداف المعلنة؟<br>• ما هي النسبة المئوية للأهداف المادية التي تمّ تحقيقها؟<br>• ما هي النسبة المئوية من السكان المستهدفين الذين وصلهم المشروع؟ وما مدى استفادتهم منه؟<br>• هل كان المشروع قائماً على المشاركة وهل لبّى الاحتياجات المعلنة لأصحاب المصلحة؟<br>• تُدرج المشاكل التي ربما تكون قد نشأت من سوء التصميم أو التنفيذ. |
| الكفاءة | • إذا أعيد تقدير معدل العائد الداخلي المتوقع، فكيف يختلف عن التوقعات في مرحلة التصميم؟ في استعراض منتصف الفترة؟<br>• هل تم الالتزام بالجداول الزمنية على نحو كاف؟<br>• هل حدثت أية تجاوزات في التكاليف؟<br>• يُشار أيضاً إلى أية تدابير اتُخذت لتوفير التكلفة أو الوقت، أو إن كان بالإمكان اتخاذها. |
| | *أ) أداء الشركاء* |
| الصندوق | • ما مدى جودة المشروع من حيث التصميم والرصد والتنفيذ؟<br>• هل تمتع الصندوق بالمرونة في التعامل مع التغيرات في بيئة المشروع، بما في ذلك إدخال تعديلات على اتفاقية القرض؟<br>• هل اتُخذت أية تدابير لتكييف المشروع استجابةً للنواقص في التصميم الأصلي أو تغيرات في بيئة التنفيذ؟<br>• العلاقة بين الصندوق والشركاء الآخرين؟ |
| المؤسسة المتعاونة | • هل قدّمت تقارير المؤسسات المتعاونة في الوقت المناسب؟<br>• هل كانت التقارير بشأن المؤسسات المتعاونة التي قدمتها بعثات الإشراف كافية؟ وهل كانت التوصيات ملائمة؟<br>• ما مدى تواتر بعثات الإشراف؟<br>• هل كان خليط المهارات لدى فرق الإشراف مناسباً؟<br>• هل كان هناك استمرارية من حيث عدد الموظفين الذين قدمتهم المؤسسات المتعاونة؟ |
| الحكومة | • هل ساهمت الحكومة في تصميم المشروع؟<br>• هل التزمت الحكومة بالتعهدات الواردة في اتفاقية القرض؟<br>• هل قامت الحكومة بمتابعة التوصيات المقدمة من الجهات المانحة وبعثات الدعم؟ |

| *المعيار* | *التقييم* |
|---|---|
| | • هل تمّ تقديم التمويل النظير على النحو المتفق عليه؟<br>• هل قامت السياسات والمؤسسات الوطنية بدعم المشروع؟<br>• أداء وحدة إدارة المشروع – إلى أي مدى كان أداؤها متجاوباً وفعّالاً؟ |
| المنظمات غير الحكومية/منظمات أخرى الجهة (الجهات) المشاركة في التمويل | • رأي المستخدمين النهائيين مهم.<br>• دقة المواعيد في تقديم الخدمات، والالتزام بالجداول الزمنية والعقود.<br>• هل قُدّمت الأموال التي تمّ الالتزام بها كاملةً وحسبما اتُفق عليه؟<br>• هل كان هناك أية مسائل تتعلق بالمواءمة: هياكل رفع التقارير، المتطلبات الخاصة، بعثات الدعم؟<br>• هل تمتعت الجهات المشاركة في التمويل بالمرونة اللازمة عند الضرورة؟<br>• هل وُضعت أية شروط على التمويل المشترك؟<br>• العلاقة بين الجهات المشاركة في التمويل والشركاء الآخرين. |
| **حصيلة أداء الشركاء** | **كيف كان عمل الشركاء، ككلّ؟ وإلى أي مدى كان عملهم المشترك جيداً؟** |
| الأثر على الفقر الريفي | تأثير التدابير التي يمكن أن تعزى مباشرة إلى المشروع (يُقارن الوضع قبل المشروع وبعده). يمكن أن تكون هذه المعلومات ذات طابع نوعي أو كمي. يُصنَّف كل مجال، وإن لم تكن المعلومات مذكورة، أو ليست ذات صلة بالموضوع، أو لا يمكن تقديرها، فيُذكر ذلك. كما ينبغي أن يستند التصنيف إلى الاستدامة. |
| الأصول المادية | • هل تغيّر ما لدى الأسر من أصول مادية (الأرض والمياه، والثروة الحيوانية، والأدوات، وغير ذلك)؟<br>• إلى أي مدى كان هذا التغير آمناً (مثلاً، استحقاقات مضمونة قانونياً في الأراضي، ومصادر آمنة للمياه ومناطق رعي آمنة، وغير ذلك)؟<br>• هل تغيرت الأصول الأخرى التي بحوزة الأسرة (منازل، دراجات هوائية، وحصص الإعاشة، وغير ذلك)؟<br>• هل شهدت البنية الأساسية تحسّناً أو زيادةً؟ |
| الأصول المالية | • هل تغيّرت الأصول المالية للأسرة (الادخار، الديون، وغير ذلك)؟<br>• هل تغيرت إمكانية وصول الأسرة إلى الخدمات المالية (الائتمان، التأمين، وغير ذلك)؟<br>• أكان هناك أي زيادة في الدخل؟ أو تنويع في مصادره؟ هل ازدادت فرص العمل؟ |
| الأمن الغذائي | • هل تغيرت الحالة التغذوية للأطفال؟<br>• أطرأ تغير على الأمن الغذائي للأسرة؟<br>• أطرأ تغير على مدى تكرار حالات نقص الأغذية؟<br>• تُدرج الزيادات في إمكانية الحصول على الغذاء والتغيرات في الإنتاج المنزلي. |
| البيئة والموارد المشتركة | ملاحظة: يشار إلى التغيرات الإيجابية بأعداد مرتفعة (4–6)؛ وإلى التغيرات السلبية بإعداد منخفضة (1–3). أما انعدام الأثر (كما هو الحال ربما في أنشطة الائتمان) فلا حاجة لوضع تصنيف له.<br>• هل طرأ تغير على حالة قاعدة الموارد الطبيعية (الأراضي، المياه، الهواء، الغابات، المراعي، الأرصدة السمكية، التنوع البيولوجي، وانبعاث الكربون، وغير ذلك)؟<br>• هل تم تحليل المشاكل البيئية المحتملة؟ وبعبارة أخرى، هل كانت البيئة محلّ نقاش خلال عمليات توسيع الزراعة أو تكثيفها؛ وخلال تطوير البنية التحتية؛ وخلال الأنشطة المتعلقة بالغابات؟ |
| الأصول البشرية | • هل طرأت تغيرات على إمكانية الوصول إلى المياه؟<br>• هل قام المشروع بتحسين الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية والوقاية من الأمراض؟<br>• هل تغير مدى الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية؟<br>• هل طرأت أية تغيرات في مجال صحة الأم ووفيات الأمهات؟<br>• هل أدى المشروع إلى زيادة في نسبة الالتحاق بالمدارس؟ – يشار إلى الفوارق بين الجنسين<br>• هل طرأت أية تغيرات على أعباء العمل للنساء والأطفال؟<br>• هل أدى المشروع إلى أي تحسّن على صعيد محو الأمية لدى الكبار؟ |
| رأس المال الاجتماعي والتمكين | • هل تغيرت المنظمات والمؤسسات الشعبية الريفية؟<br>• هل طرأ تغير على التماسك الاجتماعي وعلى قدرة المجتمعات الريفية في أن تعين ذاتها بذاتها؟<br>• هل طرأ تغير على المساواة بين الجنسين و/أو على أوضاع المرأة؟<br>• هل شعر سكان الريف بأنهم متمكنين تجاه السلطات العامة المحلية والوطنية وتجاه الشركاء الإنمائيين؟<br>• أيضطلع سكان الريف بدور (أكثر فعالية) في صنع القرار؟ |
| الإنتاجية الزراعية | • هل طرأ تغير على الممارسات والتكنولوجيا الزراعية؟<br>• هل طرأ تغير على الإنتاج الزراعي (المنطقة، والغلة، ومزيج المنتجات ، الخ) ؟ كما تؤخذ أنشطة الزراعة وتربية المواشي بعين الاعتبار. |

| *المعيار* | *التقييم* |
|---|---|
| المؤسسات والخدمات | • هل طرأ تغير على المؤسسات المالية الريفية؟<br>• هل طرأ تغير على المؤسسات العامة المحلية وعلى تقديم الخدمات على المستوى المحلي؟<br>• هل تغيرت السياسات الوطنية والقطاعية التي تؤثر على فقراء الريف؟<br>• هل طرأت تغيرات أخرى على صعيد المؤسسات والسياسات؟ |
| الأسواق | • هل طرأ تغير على إمكانية وصول السكان الريفيين إلى الأسواق (النقل، الطرق، التخزين، مرافق الاتصالات، الخ)؟<br>• هل طرأ تغير على قدرة السكان الريفيين على العمل مع الأسواق والاستفادة منها؟ |
| **الأثر على الفقر الريفي** | **الأثر الكلي على فقراء الريف. يُقدّم متوسط مرجح، ورأي عام عن أثر المشروع، وليس عملية حساب رياضية. كما تؤخذ أهداف المشروع بعين الاعتبار.** |
| **العوامل الشاملة** | |
| الابتكار | • هل انطوى المشروع على أية جوانب ابتكارية؟ ويمكن أن تكون الابتكارات جديدة تماماً، أو جديدة على البلد، أو جديدة على المنطقة، أو جديدة على السكان المستهدفين. |
| قابلية تكرار المشروع | • ما هي إمكانية تكرار المشروع (على المستوى الوطني أو في بلدان أخرى)؟ |
| وتوسيع نطاقه | • توسيع النطاق: أيمكن توسيع نطاق المشروع خارج المنطقة المستهدفة أو السكان المستهدفين؟<br>• ما هي إمكانية تطبيق المشروع (أو مكونات محددة منه) على السياسات والمشروعات والخطط الإنمائية الوطنية؟<br>• هل يجري فعلاً تنفيذ أيّ من الأمور المذكورة أعلاه ؟ |
| **الابتكار، وقابلية تكرار المشروع وتوسيع نطاقه** | **ويكون هذا تصنيفاً عاما وشاملاً لكلا الأمرين بغية الالتزام بمعايير الصندوق. يمكن استخدام ما ذكر أعلاه للمناقشة؛ ويستخدم هذا التصنيف من أجل التقييم الشامل.** |
| الاستدامة والملكية | • هل اتخذ المشروعُ خطوات معقولة للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية؟<br>• هل أقر المشروع بأية مخاطر بشأن الاستدامة (كأسعار السلع الأساسية مثلاً)، وهل اتخذ تدابير لتخفيف الآثار؟<br>• ما مدى تعّرض استمرارية المشروع إلى التغيرات السياسية والاقتصادية؟ وبعبارة أخرى، هل كان يمكن معالجة أي من القضايا المتعلقة بالمؤسسات أو القدرات أو كان ينبغي معالجتها لضمان الاستدامة؟<br>• هل تأثيرات المشروع مستدامة بعد انتهاء المشروع (أيمكنها أن تستمر من دون تمويل أو دعم خارجي)؟<br>• ما مستوى الملكية المحلية للمشروع؟<br>• ما مستوى القدرات المحلية على ضمان استمرار التشغيل والصيانة؟ |
| التمايز بين الجنسين | • هل طرأ تغير على وضع المرأة (أعباء العمل، الحصول على الائتمان، الرعاية الصحية، التعليم الابتدائي، محو الأمية)؟<br>• أثمة زيادة في رأس المال الاجتماعي (الجماعات النسوية، التعاونيات، الخ) ؟<br>• أثمة زيادة في الدخل وفرص العمل؟<br>• هل صُمم المشروع بحيث يستهدف بوجه خاص احتياجات المرأة؟<br>• تُفصل مسائل المساواة بين الجنسين عن مجالات التأثير الأخرى، ويُصنّف المشروع على أساس تأثيره على النساء فقط. |
| **الأداء الكلي** | **استناداً إلى مؤشرات الأداء، وعلى تأثير العوامل الشاملة، يُصنّف المشروع ككل.** |
| **جودة تقارير إنجاز المشروعات** | |
| النطاق | • هل يشمل تقرير إنجاز المشروع كلّ أو معظم العناصر الواردة في الفصل السادس من المبادئ التوجيهية لعام 2006؟ يشار إلى حالات الإغفال الرئيسية. |
| الجودة | • هل قُدّمت جميع البيانات الأساسية (مسوح وحلقات عمل لأصحاب المصلحة)؟<br>• أثمة خلل في الوصف والتحليل والاستنتاجات أم أنها مقنعة؟<br>• هل أُحسن اختيار البيانات وتحليلها وعرضها؟ كماً أو نوعاً.<br>• هل أعيد تقدير معدل العائد الاقتصادي؟<br>• سهولة التقييم. ما مدى سهولة العثور على كافة المعلومات ذات الصلة بهذا التقييم؟ |
| الدروس | • هل استخلصت الدروس بوضوح؟<br>• أهي دروس قديمة أم جديدة؟<br>• أصِلتها بالموضوع واسعة أم ضيقة ؟ |

# التقدم المحرز مقابل نتائج الإطار الاستراتيجي

| مؤشر نتائج الإطار | عند الدخول في الحافظة | أثناء التنفيذ | عند الإنجاز[1] | النتائج الفعلية الواردة في التقرير السنوي للنتائج والأثر للحافظتين الجارية والمنتهية[2] | النتائج الفعلية الواردة في التقييم المستقل الخارجي للمشروعات الجارية والمنتهية[3] | النتائج الفعلية التي أبلغت عنها المنظمات المقارنة بالنسبة للمشروعات المنتهية[4] |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ***أ – المؤشرات المتعلقة بالمشروعات*** | | | | | | |
| 1 – نسبة المشروعات التي حصلت على 4 درجات أو أفضل[4] فيما يتعلق بفعالية (متوقعة) في واحد أو أكثر من المجالات الموضوعية للعمل | الجارية (غير متوافرة) الهدف (2010) – 90 في المائة | الجارية (غير متوافرة) الهدف (2010) – 80 في المائة | الجارية (غير متوافرة) الهدف (2010) – 70 في المائة | الجارية: فعالية المشروع عند الإنجاز الهدف (2010) – 80 في المائة | تقدير الحصيلة (الصلة، الفعالية والكفاءة) المشروعات الجارية + المنتهية: 71 في المائة<br>المنتهية فقط – 61 في المائة الفعالية فقط،<br>للمشروعات الجارية والمنتهية – 67 في المائة | البنك الدولي، نتائج مرضية (2001–2005)،<br>المشروعات المنتهية فقط، القطاع الريفي–80 في المائة<br>إجمالا – 77 في المائة<br>مصرف التنمية الأسيوي: مشروعات منجزة لصندوق التنمية الأفريقي<br>صنفت ناجحة (1990–1997):<br>الزراعة – 47 في المائة<br>مجموع المشروعات – 58 في المائة |
| | | | 2006 – 72 في المائة | | | |
| | | | 2007 – 78 في المائة | 2006 – 67 في المائة | | |
| | | | متوسط سنتين – 75 في المائة | 2002 – 2005 – 74 في المائة | | |
| • الموارد الطبيعية – الأراضي والمياه | | | | | | |
| • تقنيات زراعية | | | | | | |
| • خدمات مالية | | | | | | |
| • الأسواق | | | | | | |
| • العمالة الريفية وتنمية المشروعات التجارية | | | | | | |
| • السياسات والبرمجة | | | | | | |
| 2 – نسبة المشروعات التي حصلت على 4 درجات أو أفضل فيما يتعلق بأثر (متوقع) على تدابير مكافحة الفقر، مثل: | الجارية (غير متوافرة) الهدف (2010) – 90 في المائة | الجارية (غير متوافرة) الهدف (2010) – 80 في المائة | الجارية (غير متوافرة) الهدف (2010) – 70 في المائة | الجارية تركيبة من الـ 4: الهدف (2010) – 70 في المائة | المشروعات الجارية + المنتهية | |
| | | | 2006 – 60 في المائة | | تركيبة الـ 4 (+1): 37 في المائة | |
| | | | 2007 – 70 في المائة | 2006 – 80 في المائة | | |
| | | | متوسط سنتين – 75 في المائة | 2002 – 2005 – 60 في المائة | | |
| • الأصول المادية والمالية | | | 2007 – 75 في المائة | | | |
| • الأمن الغذائي | | | 2007 – 75 في المائة | | | |
| • •التمكين | | 2007: 85 في المائة | 2007 – 64 في المائة | | | |
| • المساواة بين الجنسين في مجموعات السكان المستهدفين | | 2007: 83 في المائة | 2007 – 67 في المائة | | | |
| 3 – نسبة المشروعات التي حصلت على 4 درجات أو أفضل فيما يتعلق بالابتكار، التعلم و/أو توسيع النطاق | الجارية (غير متوافرة) الهدف (2010) – 90 في المائة | الجارية (غير متوافرة) الهدف (2010) 80 في المائة<br>2007 – 80 في المائة | الجارية (غير متوافرة) الهدف (2010) – 70 في المائة | الجارية: إمكانية تكرار الابتكار، وتوسيع النطاق الهدف (2010) – 65 في المائة | الابتكار والتكرار، المشروعات الجارية والمنتهية | |
| | | | 2005 – 56 في المائة | | الابتكار المحلي – 55 في المائة | |
| | | | 2006 – 65 في المائة | 2006 – 67 في المائة | الابتكار القطري – 25 في المائة | |
| | | | متوسط سنتين – 61 في المائة | 2002 – 2005 – 69 في المائة | | |
| 4 – نسبة المشروعات التي حصلت على 4 درجات أو أفضل فيما يتعلق باستدامة الفوائد | الجارية (غير متوافرة) الهدف (2010) – 90 في المائة | الجارية (غير متوافرة) الهدف (2010) – 80 في المائة | الجارية (غير متوافرة) الهدف (2010) – 70 في المائة | المشروعات الجارية والمنتهية: الهدف (2010) : 80 في المائة | استدامة الأثر | البنك الدولي: المشروعات المنتهية 2001 – 2005:<br>القطاع الريفي – 73 في المائة |

| مؤشر نتائج الإطار | عند الدخول في الحافظة | أثناء التنفيذ | عند الإنجاز[1] | النتائج الفعلية الواردة في التقرير السنوي للنتائج والأثر للحافظتين الجارية والمنتهية[2] | النتائج الفعلية الواردة في التقييم المستقل الخارجي للمشروعات الجارية والمنتهية[3] | النتائج الفعلية التي أبلغت عنها المنظمات المقارنة بالنسبة للمشروعات المنتهية[4] |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2007 – 77 في المائة | 2005 – 48 في المائة<br>2006 – 63 في المائة<br>متوسط سنتين – 56 في المائة | 2006 – 53 في المائة<br>2002 – 2005 – 43 في المائة | المشروعات الجارية + المنتهية – 61 في المائة<br>المشروعات المتأخرة والمقفولة فقط – 40 في المائة | مجموع المشروعات – 77 في المائة |
| ***باء – المؤشرات المتعلقة بالبرامج القطرية*** | | | | | | |
| 5 – نسبة البرامج القطرية التي حصلت على 4 درجات أو أفضل فيما يتعلق بالمساهمة (متوقعة) في الآتي:<br>• زيادة المداخيل,<br>• تحسين الأمن الغذائي<br>• تمكين فقراء الريف من النساء و الرجال | الجارية (غير متوافرة) الهدف (2010) – 90 في المائة | الجارية (غير متوافرة) الهدف (2010) – 80 في المائة | الجارية (غير متوافرة) الهدف (2010) – 70 في المائة | التقارير السنوية لنتائج والأثر – مستوى الأداء فقط ولم تدرج بعد في ورقة/برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الهدف (2010): 70 في المائة | لم يجر تقييم للأثر بالنسبة للبرامج القطرية. وكانت الدرجة المركبة على مستوى المشروعات أو بالنسبة للمشروعات الجارية والمنتهية معا، 41 في المائة للمشروعات التي صنفت بأنها ذات أثر كبير (3) أو عال (4) الأثر (اقتراح بالحصيلة للاستراتيجيات القطرية) | |
| 6 – نسبة البرامج القطرية التي حصلت على 4 درجات أو أفضل فيما يتعلق بالامتثال لجدول أعمال فعالية المعونة | الجارية (غير متوافرة) الهدف (2010) – 90 في المائة | الجارية (غير متوافرة) الهدف (2010) – 80 في المائة | الجارية (غير متوافرة) الهدف (2010) – 70 في المائة | لم تستخدم فعالية المعونة كمؤشر في التقرير السنوي لنتائج والأثر، الهدف (2010): 70 في المائة | صنفت 50 في المائة فقط من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية مرضية فيما يتعلق بالاتساق مع الأولويات الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر | |

(1) تستند المستويات الحالية إلى تقارير إنجاز المشروعات، وبالتالي فإن البيانات تشير إلى المشروعات المنتهية فقط. وكان حجما العينة 25 و 27 تقرير إنجاز مشروع لعامي 2006 و 2007، على التوالي

(2) تستند نتائج التقرير السنوي لنتائج والأثر إلى المشروعات الجارية والمنتهية معا. وكانت أحجام العينة: تقييم 10 مشروعات (منها 9 مرحلية) 2002، استكملت جزئيا بتقييمين لبرامج قطرية ، تقييم 10 مشروعات (منها 8 مرحلية) 2003، استكملت جزئيا بأربعة تقييمات قطرية؛ 9 مشروعات (8 مرحلية) 2004، كذلك أدمجت النتائج لتقييمات عامي 2002 و 2003 وبالتالي زادت العينة إلى 29؛ تقييمات 11 مشروعا، 2005؛ وأضيفت الدرجات التي حصل عليها 21 مشروعا من 3 تقييمات قطرية لتصبح العينة 32 مشروعا.

(3) بالنسبة للتقييم الخارجي المستقل، تختص السنوات بالمشروعات التي دخلت حيز النفاذ في الفترة من يناير/كانون الثاني 1994 إلى ديسمبر/كانون الأول 2003. ومن بين 20 مشروعا شملها الاختبار؛ منها فقط 6 منتهية و 14 جارية. ومن بين المشروعات الجارية، كانت 4 منها في مرحلة متأخرة. وفي بعض الحالات استخدمت هذه المشروعات الـ 10 (6+4) لقياس الأثر.

(4) المعلومات المقدمة بشأن المنظمات المقارنة – البنك الدولي ومصرف التنمية الأميركي – هي لمؤشرات تقارب فحسب المؤشرات التي اختارها الصندوق. وهي تستند إلى عينة أكبر بكثير. بيد أن مقاييس الأداء للمشروعات الجارية تتحو إلى المغالاة في درجات الأداء في معظم مؤسسات التمويل الدولية.

(5) تبنت إدارة الصندوق جدولا جديدا للدرجات يتفاوت بين 1 (غير مرض) إلى 6 (مرضٍ للغاية). وتعادل درجة 4 (مرضٍ جزئيا) أو أعلى، 3 أو أعلى في جدول من 4 نقاط استخدم في التقرير السنوي لنتائج والأثر وفي التقييم الخارجي المستقل. واعتبارا من 2007 فصاعدا ستبلغ النتائج في التقرير السنوي على أساس جدول من 6 نقاط.

## المشروعات الممولة في نطاق الآلية الإقراضية المرنة

| الشعبة | البلد | اسم المشروع/البرنامج | موافقة المجلس | نفاذ القرض | موعد انتهاء المشروع | تقديرات سنوات التنفيذ | عدد المراحل (المعتمدة) | تقديرات بدء المرحلة الثانية | المرحلة الحالية | المبلغ المصروف (نسبة مئوية) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| PA | الرأس الأخضر | برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي | 08 سبتمبر/أيلول 1999 | 14 يوليو/تموز 2000 | 30 سبتمبر/أيلول 2009 | 9 | 3 (3-3-3) | 2004 | الثانية | 49 |
| PA | غينيا | برنامج التنمية الريفية القائمة على المشاركة في غينيا العليا | 09 ديسمبر/كانون الأول 1999 | 18 يناير/كانون الثاني 2001 | 3 مارس/آذار 2011 | 10 | 3 (3-4-3) | 2006 | الثانية | 20 |
| PA | مالي | برنامج صندوق التنمية في منطقة الساحل | 02 ديسمبر/كانون الأول 1998 | 14 أكتوبر/تشرين الأول 1999 | 31 مارس/آذار 2009 | 10 | 3 (3-4-3) | 2003 | الثانية | 84 |
| PA | النيجر | برنامج تطوير الخدمات المالية الريفية | 03 مايو/أيار 2000 | 08 يونيو/حزيران 2001 | 30 يونيو/حزيران 2011 | 10 | 3 (4-3-3) | 2006 | الأولى | 26 |
| PA | سان تومي وبرينسيبي | برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية | 26 أبريل/نيسان 2001 | 25 فبراير/شباط 2003 | 31 مارس/آذار 2015 | 12 | 4 (3-3-3-3) | 2006 | الثانية | 24 |
| PF | ملاوي | برنامج دعم سبل المعيشة الريفية | 12 سبتمبر/أيلول 2001 | 30 أغسطس/آب 2004 | 30 سبتمبر/أيلول 2013 | 9 | 3 (3-3-3) | 2008 | الأولى | 33 |
| PF | رواندا | مشروع توأم لتنمية موارد المجتمع المحلي وتطوير البنية الأساسية في أوموتارا | 04 مايو/أيار 2000 | 05 ديسمبر/كانون الأول 2000 | 31 ديسمبر/كانون الأول 2010 | 10 | 3 (3-4-3) | 2004 | الثانية | 73 |
| PF | جمهورية تنزانيا المتحدة | برنامج الخدمات الريفية المالية | 07 ديسمبر/كانون الأول 2000 | 12 أكتوبر/تشرين الأول 2001 | 31 ديسمبر/كانون الأول 2010 | 9 | 3 (3-3-3) | 2005 | الثانية | 57 |
| PI | بنغلاديش | مشروع الإدارة المجتمعية للموارد في سونامغانج | 12 سبتمبر/أيلول 2001 | 14 يناير/كانون الثاني 2003 | 31 مارس/آذار 2014 | 11 | 3 (5-3-3) | 2008 | الثانية | 23 |
| PI | الهند | برنامج مساندة تمويل القروض الصغيرة على الصعيد الوطني | 04 مايو/أيار 2000 | 01 أبريل/نيسان 2002 | 30 يونيو/حزيران 2009 | 7 | 2 (3-4) | 2006 | الثانية | 97 |
| PI | الهند | برنامج التمكين وتعزيز موارد الرزق في مناطق القبائل في أوريسا | 23 أبريل/نيسان 2002 | 15 يوليو/تموز 2003 | 31 مارس/آذار 2013 | 10 | 3 (3-4-3) | 2007 | الثانية | 17 |
| PI | إندونيسيا | برنامج ما بعد الأزمة للتنمية المتكاملة القائمة على المشاركة في المناطق البعلية | 04 مايو/أيار 2000 | 31 يناير/كانون الثاني 2001 | 31 مارس/آذار 2009 | 8 | 2 (4-4) | 2005 | الثانية | 66 |
| PI | نيبال | مشروع التخفيف من وطأة الفقر في المرتفعات الغربية | 06 ديسمبر/كانون الأول 2001 | 01 يناير/كانون الثاني 2003 | 31 مارس/آذار 2014 | 11 | 3 (4-4-3) | 2007 | الثانية | 11 |
| PL | غواتيمالا | برنامج التنمية الريفية في منطقة لاس فيراباسس | 08 ديسمبر/كانون | 06 سبتمبر/أيلول 2001 | 30 سبتمبر/أيلول 2011 | 10 | 2 (4-6) | 2007 | الثانية | 60 |

| الشعبة | البلد | اسم المشروع/البرنامج | موافقة المجلس | نفاذ القرض | موعد انتهاء المشروع | تقديرات سنوات التنفيذ | عدد المراحل (المعتمدة) | تقديرات بدء المرحلة الثانية | المرحلة الحالية | المبلغ المصروف (نسبة مئوية) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | الأول 1999 | | | | | | | |
| PL | هايتي | برنامج مساندة المبادرات الإنتاجية في المناطق الريفية | 23 أبريل/نيسان 2002 | 20 ديسمبر/كانون الأول 2002 | 31 ديسمبر/كانون الأول 2012 | 10 | 3 (3-4-3) | 2006 | الثانية | 20 |
| PL | نيكاراغوا | برنامج صندوق المساعدة التقنية في منطقة ليون وشينانديغا وماناغوا | 09 ديسمبر/كانون الأول 1999 | 20 يونيو/حزيران 2001 | 30 يونيو/حزيران 2013 | 12 | 4 (4-4-4) | 2005 | الثانية | 27 |
| PN | السودان | برنامج التنمية الريفية في جنوب كردفان | 14 سبتمبر/أيلول 2000 | 12 فبراير/شباط 2001 | 31 مارس/آذار 2011 | 10 | 2 (5-5) | 2005 | الثانية | 65 |

ملاحظات: نقل البرنامج الثاني الزراعي للمنطقة الشرقية في بوتان إلى قرض بخلاف آلية التمويل المرن، وذلك في عام 2003.

ألغى برنامج التمويل الريفي التعاوني في لبنان عام 2004، وألغى برنامج تمكين المجتمعات المحلية في شرق كاليمنتان عام 2006؛

فيما يتعلق ببرنامج التنمية الريفية التشاركية في أعلي غينيا: دامت المرحلة الأولى 5 سنوات، ودمجت المرحلتان الثانية والثالثة في مرحلة واحدة بناء على توصية بعثة استعراض ما بين المراحل؛

جرت الموافقة على المرحلة الثانية لمشروع ملاوي خلال الفصل الثالث من عام 2007.

المختصرات:

PA = أفريقيا الغربية والوسطى

PF = أفريقيا الشرقية والجنوبية

PI = آسيا والمحيط الهادي

PL = أمريكا اللاتينية والكاريبي

PN = الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

# المشروعات التي يشرف عليها الصندوق مباشرة

| أ/إقليم | البلد | اسم المشروع/البرنامج | شروط الإقراض | نوع المشروع | موافقة المجلس | توقيع اتفاقية القرض | فعالية القرض | إنجاز المشروع | المبلغ المصروف (النسبة المئوية للمبلغ المعتمد) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **مشروعات مقفلة** | | | | | | | | | |
| PA | بنن | مشروع خدمات التسويق والقروض الصغيرة | HC | ائتمان وخدمات مالية | 22 أبريل/نيسان 1998 | 03 يوليو/تموز 1998 | 04 مايو/أيار 1999 | 30 يونيو/حزيران 2006 | 99 |
| PA | غامبيا | مشروع التمويل الريفي ومبادرات المجتمعات المحلية | HC | ائتمان وخدمات مالية | 02 ديسمبر/كانون الأول 1998 | 18 فبراير/شباط 1999 | 14 يوليو/تموز 1999 | 30 يونيو/حزيران 2006 | 94 |
| PF | أوغندا | برنامج مساندة التنمية على مستوى الأقسام | HC | تنمية ريفية | 10 سبتمبر/أيلول 1998 | 11 فبراير/شباط 2000 | 24 مايو/أيار 2000 | 30 يونيو/حزيران 2006 | 99 |
| PF | زمبابوي | برنامج مساندة شبكات الري لأصحاب الحيازات الصغيرة | HC | ري | 02 ديسمبر/كانون الأول 1998 | 17 فبراير/شباط 1999 | 14 سبتمبر/أيلول 1999 | 31 ديسمبر/كانون الأول 2005 | 10 |
| PI | بنغلاديش | مشروع تنويع المحاصيل وتكثيفها | HC | تنمية زراعية | 29 أبريل/نيسان 1997 | 29 مايو/أيار 1997 | 04 ديسمبر/كانون الأول 1997 | 30 يونيو/حزيران 2004 | 90 |
| PN | أرمينيا | مشروع الخدمات الزراعية في الشمال الغربي | HC | تنمية زراعية | 04 ديسمبر/كانون الأول 1997 | 05 ديسمبر/كانون الأول 1997 | 14 أبريل/نيسان 1998 | 31 يوليو/تموز 2001 | 100 |
| **مشروعات جارية** | | | | | | | | | |
| PA | مالي | برنامج صندوق التنمية في منطقة الساحل | HC | تنمية ريفية | 02 ديسمبر/كانون الأول 1998 | 19 فبراير/شباط 1999 | 14 أكتوبر/تشرين الأول 1999 | 31 مارس/آذار 2009 | 82 |
| PF | زامبيا | برنامج التسويق والمشروعات الفردية لأصحاب الحيازات الصغيرة | HC | تنمية ريفية | 09 ديسمبر/كانون الأول 1999 | 16 فبراير/شباط 2000 | 07 نوفمبر/تشرين الثاني 2000 | 31 ديسمبر/كانون الأول 2007 | 91 |
| PI | إندونيسيا | برنامج ما بعد الأزمة للتنمية المتكاملة القائمة على المشاركة في المناطق البعلية | HC | تنمية ريفية | 04 مايو/أيار 2000 | 21 يونيو/حزيران 2000 | 31 يناير/كانون الثاني 2001 | 31 مارس/آذار 2009 | 64 |
| PI | الهند | برنامج التنمية القبلية في جهار كند – شاتينغاره | HC | تنمية ريفية | 29 أبريل/نيسان 1999 | 13 مارس/آذار 2001 | 21 يونيو/حزيران 2001 | 30 يونيو/حزيران 2009 | 18 |
| PL | الجمهورية الدومينيكية | مشروع صغار المزارعين في الإقليم الجنوبي الغربي – المرحلة الثانية | I | تنمية ريفية | 03 ديسمبر/كانون الأول 1998 | 19 يناير/كانون الثاني 1999 | 05 أبريل/نيسان 2000 | 31 ديسمبر/كانون | 92 |

| ألإقليم | البلد | اسم المشروع/البرنامج | شروط الإقراض | نوع المشروع | موافقة المجلس | توقيع اتفاقية القرض | فعالية القرض | إنجاز المشروع | المبلغ المصروف (النسبة المئوية للمبلغ المعتمد) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| PL | بيرو | مشروع تنمية منطقة بونو كوسكو كوريدور | O | بحوث/إرشاد/ تدريب | 04 ديسمبر/كانون الأول 1997 | 07 ديسمبر/كانون الأول 1999 | 17 أكتوبر/تشرين الأول 2000 | 31 ديسمبر/كانون الأول 2007 | 86 |
| PL | البرازيل | مشروع التنمية المستدامة لمستوطنات الإصلاح الزراعي في الشمال الشرقي شبه القاحلي | O | ائتمان وخدمات مالية | 03 ديسمبر/كانون الأول 1998 | 10 أكتوبر/تشرين الأول 2000 | 21 ديسمبر/كانون الأول 2000 | 30 يونيو/حزيران 2009 | 51 |
| PN | السودان | مشروع التنمية الريفية في شمال كردفان | HC | تنمية ريفية | 28 أبريل/نيسان 1999 | 14 يوليو/تموز 1999 | 14 يونيو/حزيران 2000 | 30 يونيو/حزيران 2008 | 94 |
| PN | الضفة الغربية وقطاع غزة | برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة | HC | تنمية ريفية | 23 أبريل/نيسان 1998 | 07 مايو/أيار 1998 | 01 فبراير/شباط 2000 | 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 | 30 |

ملاحظات:

HC = شروط تيسيرية للغاية

I = شروط متوسطة

O = شروط عادلية

PA = أفريقيا الغربية والوسطى

PF = أفريقيا الشرقية والجنوبية

PI = آسيا والمحيط الهادي

PL = أمريكا اللاتينية والكاريبي

PN = الشرق الأدنى وشمال أفريقيا